# الإعلام اليوم عالم بلا حواجز

أوراق عمل ندوة منتدى الأمير عبدالرحمن بن أحمد السديري
للدراسات السعودية - الدورة السابعة، ١٤٣٥هـ (٢٠١٣م)

- الإعلام والمتغيرات السياسية والإقليمية.
- الصحافة ووسائل الاتصال الحديثة.
- الإعلام في زمن الخصخصة.
- أزمة الإعلام العربي الرسمي.
- الإعلام الورقي في مواجهة الإعلام الإلكتروني.
- الرقابة في زمن العولمة.
- الرقابة وعصر التطورات التكنولوجية في الإعلام.

مركز عبدالرحمن السديري الثقافي

# الإعلام اليوم
# عالم بلا حواجز

إشراف

**هيئة النشر بمركز عبدالرحمن السديري الثقافي**

**الطبعة الأولى**

**١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م**

مركز عبدالرحمن السديري الثقافي

**مجلس إدارة مؤسسة عبدالرحمن السديري**

فيصل بن عبدالرحمن السديري رئيساً
سلطان بن عبدالرحمن السديري عضواً
زياد بن عبدالرحمن السديري العضو المنتدب
عبدالعزيز بن عبدالرحمن السديري عضواً
سلمان بن عبدالرحمن السديري عضواً
د. عبدالرحمن بن صالح الشبيلي عضواً
د. عبدالواحد بن خالد الحميد عضواً
سلمان بن عبدالمحسن بن محمد السديري عضواً
طارق بن زياد بن عبدالرحمن السديري عضواً
سلطان بن فيصل بن عبدالرحمن السديري عضواً
شيخة بنت سلمان بن عبدالرحمن السديري عضواً

**هيئة النشر ودعم الأبحاث**

د. عبدالواحد بن خالد الحميد رئيساً
د. خليل بن إبراهيم المعيقل عضواً
د. ميجان بن حسين الرويلي عضواً
محمد بن أحمد الراشد عضواً

**برنامج النشر ودعم الأبحاث يتكون من:**

- نشر الدراسات والإبداعات الأدبية.
- دعم البحوث والرسائل العلمية.

المدير العام: عقل بن مناور الضميري



◄ المكتب الرئيسي – دار العلوم:

الجوف ص. ب. 458 المملكة العربية السعودية
هاتف: 014 6245992
فاكس: 014 6247780

◄ دار الرحمانية:
الغاط 11914 – ص.ب.: 63
هاتف: 016 4422497
فاكس: 016 4421307

◄ مكتب هيئة النشر

الرياض: ص. ب. 94781 الرياض 11614
هاتف: 011 2817094 / 011 2817189
فاكس: 011 2811357

www.alsudairy.org.sa



**حقوق الطبع محفوظة**


## مركز عبدالرحمن السديري الثقافي

يُعنى المركز بالثقافة من خلال مكتباته العامة في الجوف والغاط، ويقيم المناشط المنبرية الثقافية، ويتبنّي برنامجاً للنشر ودعم الأبحاث والدراسات، يخدم الباحثين والمؤلفين، وتصدر عنه مجلة (أدوماتو) المتخصصة بآثار الوطن العربي، ومجلة (الجوبة) الثقافية، ويضم المركز كلاً من: (دار العلوم) بمدينة سكاكا، و(دار الرحمانية) بمحافظة الغاط، وفي كل منهما قسم للرجال وآخر للنساء. ويصرف على المركز مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية.

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

**مادة هذا الكتاب أوراق عمل قدمت في ندوة**

**منتدى الأمير عبدالرحمن بن أحمد السديري للدراسات السعودية**

**الدورة السابعة، المنعقدة في الغاط بتاريخ ٦ محرم ١٤٣٥هـ (٩ نوفمبر ٢٠١٣م)**

---

مراجعة وتحرير: محمد صوانه

تصميم: خالد دعاس

---

# المحتويات

المـــوضـــوع الصفحة


**تقديم** ..... ٩

**كلمة افتتاح الندوة** ..... ١١

**أوراق العمل المقدمة في الندوة** ..... ١٥

**المحور الأول: الإعلام الجديد، عالم بلا حواجز** ..... ١٧

**المحور الثاني: الإعلام العربي الأهلي (القطاع الخاص)** ..... ١٧

الإعلام والمتغيرات السياسية والإقليمية – أ. د. محمد شومان ... ٢١

الصحافة ووسائل الاتصال الحديثة – د. أسامة النصار..... ٤١

الإعلام في زمن الخصخصة – صالح القلاب..... ٧١

**حوار الجلسة الأولى: مدير الجلسة: د. عبدالرحمن العناد**..... ٨١

**أزمة الإعلام العربي الرسمي – د. عبدالرحمن الشبيلي** ..... ٩٣

**المحور الثالث: الإعلام الرسمي: التحديات المعاصرة** ..... ١١١

الإعلام الورقي في مواجهة الإعلام الإلكتروني – د. علي العنزي.... ١١٥

الرقابة في زمن العولمة – سمير عطاالله ..... ١٢٧

الرقابة وعصر التطورات التكنولوجية في الإعلام – د. أحمد بن عبدالملك ..... ١٣١

**حوار الجلسة الثانية: مدير الجلسة: د. محمد الحيزان** ..... ١٤١

**توصيات الندوة**..... ١٥١

**حفل تكريم شخصية المنتدى** ..... ١٥٥

– كلمة رئيس مجلس الإدارة، فيصل بن عبدالرحمن السديري... ١٥٧

– كلمة هيئة المنتدى، د. عبدالرحمن الشيبيلي..... ١٦١

– كلمة شخصية المنتدى، معالي الشيخ جميل الحجيلان..... ١٦٩

**لقطات مصورة من فعاليات المنتدى وحفل التكريم** ..... ١٧٧

# تقديم

لقد أضحى منتدى الأمير عبدالرحمن بن أحمد السديري واحداً من أهم برامج المؤسسة وأنشطتها الثقافية والحوارية، وذلك لكونه يتناول في كل دورة موضوعاً مهماً على مستوى الوطن، يشترك فيه نخبة من المتخصصين في المجالات المتعلقة بموضوع الندوة يقدمون أوراق عمل تناقش المحاور المتعلقة به.

يقام المنتدى سنوياً بالتناوب بين الجوف والغاط، وقد أقيمت دورته الأولى في الغاط عام ٢٠٠٧م. ويجري في كل دورة تكريم شخصية سعودية، لها إسهام واضح ومتميز في موضوع ندوة المنتدى. ويشرف على المنتدى هيئة منظمة تتولى اختيار موضوع المنتدى وتحديد محاوره واختيار الخبراء والمختصين الذين يمكن أن يثروا موضوعه من خلال تقديم أوراق عمل علمية من خلال خبراتهم العلمية والعملية.

وفي الدورة السابعة للمنتدى للعام (١٤٣٥هـ/٢٠١٣م)، اختارت هيئة المنتدى موضوع الإعلام لهذه الدورة، لما يمثله من أهمية كبرى في الحياة، وفي تشكيل الرأي العام؛ واختير العنوان الفرعي (عالم بلا حواجز) نظرا لما شهده العصر الحديث من تقنية وتطبيقات متطورة لمختلف وسائل الإعلام والاتصال، وبخاصة وسائل الاتصال الجماهيرية الحديثة، التي أضحت في متناول الجميع أفرادا وجماعات، وفي كل آن.

إن قوة الإعلام تتزايد يوما بعد يوم، ومهما حاولت الدول السيطرة عليها فإن التقنية سوف تتيح لها أسباب الانتشار، لتمكن الأفراد من إرسال المواد الإعلامية والخبرية وغيرها متى شاءوا، بمعزل عن التراخيص الرسمية. إن كثيراً من الدول ما تزال حائرة، وربما عاجزة، عن التعامل مع الإعلام الجديد. وعلى الرغم من محاولات إيجاد بدائل منافسة، أو احتواء خيارات قائمة، فإن الإعلام اليوم آخذ في صنع فضاءات غير محدودة بل وقابلة للتطور والتوسع مع كل منتج تقني جديد..

هدفت هيئة المنتدى من اختيار هذا الموضوع إلى تسليط الضوء على التطور

الهائل في وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، ودورها في تشكيل الرأي العام ونقل المعلومات والأخبار والأحداث في وقت قصير وقياسي، عبر شبكة واسعة من وسائل الإرسال والاستقبال الجمعي والفردي؛ وتأكيد دور الإعلام في تشكيل الرأي العام بسرعة أكبر مما كان عليه الإعلام سابقا؛ وإبراز أهمية أن يتماشى الإعلام الرسمي للدول مع الواقع المعاصر، ويلحق بركب تقدم القنوات الإعلامية والاتصالية المعاصرة، التي قطعت أشواطا بعيدة المدى في تطوير منتجها وآلياتها الإعلامية.

وفي هذا الكتاب توثيق شامل لجميع أوراق العمل المقدمة، وكذلك الحوارات التي جرت خلال جلسات الندوة، وشارك فيها نخبة من المختصين والمهتمين بموضوع الإعلام، شعورا من هيئة النشر بالمؤسسة في أهمية ما جرى في المنتدى من طروحات تستحق التأمل والعناية بها من قبل القائمين على وسائل الإعلام الرسمية والخاصة على حد سواء، وكذلك المتفاعلين في وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة التي أصبحت في متناول الجميع، وأثرها يعود على مختلف قطاعات المجتمع.

يشمل هذا الكتاب عرض سبع أوراق عمل ناقشت موضوع الإعلام منطلقة من محاور ثلاثة هي:

١- الإعلام الجديد عالم بلا حواجز.
٢- الإعلام العربي الأهلي (إعلام القطاع الخاص).
٣- الإعلام الرسمي: التحديات المعاصرة.

وشارك في تقديم أوراق العمل نخبة من أساتذة الإعلام وكبار الإعلاميين من المملكة والدول العربية.

وتأمل هيئة النشر أن يسهم هذا الإصدار في خدمة العاملين في قطاع الإعلام العربي، الرسمي والخاص، لما يقوم به الإعلام من دور مهم ومؤثر سواء على الصعيد نقل الأخبار أم على الصعيد الثقافة والوعي المجتمعي.

**هيئة النشر**

# ندوة الإعلام اليوم
# عالم بلا حواجز

## كلمة افتتاح الندوة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين

الحضور الكرام ..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حياكم الله في محافظة الغاط، وفي مركز الرحمانية الثقافي الذي يستضيف منتدى معالي الأمير عبدالرحمن بن أحمد السديري للدراسات السعودية في دورته السابعة، والتي تقام تحت عنوان: «الإعلام اليوم.. عالم بلا حواجز».

ويسرني نيابة عن رئيس وأعضاء مجلس إدارة مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية أن أرحب بكم، وأشكركم على تلبية الدعوة، متطلعين إلى تفاعلكم مع موضوع المنتدى بالمناقشة التي ستثري ما يقدم من توصيات.

الأخوات والإخوة..

تم اختيار موضوع المنتدى في لقاء اليوم من قبل هيئة المنتدى، نظراً للأهمية التي يمثلها الإعلام في الحياة، ولتأثيره المباشر على الناس والدول وعلاقاتها وأمنها واقتصادها ومستقبلها؛ إذ لم يعد الإعلام كلاماً عابراً، أو تعليقات لا تحرك ساكناً، بل هو قوة حقيقية يبني ويسوّق

ويحفّز ويدافع ويوضّح، وهو أيضاً يهاجم ويشوّه ويدمر ويؤذي ويضر.

الإعلام اليوم لا يمكن تحاشيه، ولا الهروب من سلطته؛ فطبيعته ووظيفته هكذا، تبحث وتكشف وتلاحق، فهو لك أو عليك، يُطلب إن غاب ويُخشى إن حضر. لكن مسؤوليته قائمة عما يقول وينشر.

الحضور الكرام،

أوراق العمل التي ستقدم في هذا اليوم تُسلط الضوء على الإعلام من عدة محاور، أعدها ويقدمها مختصون ذوو خبرة عالية في هذا المجال؛ نتقدم لهم بالشكر الجزيل لمشاركتهم في أعمال هذا المنتدى الذي يمثل إيمان المؤسسة الحاضنة مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية لدورها في تنمية المجتمع، والتي تُسخر كُل ولا أقول بعض مواردها للمسؤولية الثقافية منذ نشأتها قبل ثلاثين عاماً؛ هذه المسؤولية وإن كانت بنسب مختلفة لدى المؤسسات المماثلة الأخرى، أصبحت علامة على ارتباط المؤسسات بمجتمعها، واستشعار همومه واهتماماته، والإسهام بدور تنموي ملموس يفيد الجميع.

أرحب بكم جميعاً، مرة أخرى، متمنياً للسادة المحاضرين التوفيق وللمستمعين الفائدة، وشاكراً لكل من أسهم في أعمال هذا المنتدى والتحضير له بالشكل الذي نرجو أن ينال رضاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**عقل بن مناور الضميري**

مدير عام مركز عبدالرحمن السديري الثقافي

# أوراق العمل المقدمة في الندوة

# المحور الأول

## الإعلام الجديد، عالم بلا حواجز

# المحور الثاني

## الإعلام العربي الأهلي (القطاع الخاص)

# أوراق الجلسة الأولى

أدارها د. عبدالرحمن العناد

## الورقة الأولى

الإعلام والمتغيرات السياسية الإقليمية

أ. د. محمد شومان

## الورقة الثانية

الإعلام الجديد

د. أسامه النصار

## الورقة الثالثة

الإعلام في زمن الخصخصة

أ. صالح القلّاب

# الورقة الأولى
# الإعلام والمتغيرات السياسية والإقليمية

أ. د. محمد شومان

**أستاذ الإعلام بجامعة عين شمس،**
**وعميد المعهد الدولي للإعلام - القاهرة**

موضوع الورقة البحثية التي كلفت بإعدادها واسع وبالغ الأهمية، ويحتاج إلى فريق من الباحثين، بالنظر إلى سرعة التحولّات التي يمر بها الإعلام، وكذلك المتغيرات السياسية والإقليمية التي لا تهدأ تفاعلاتها، ونتائجها وتداعياتها، وترسم ملامح المستقبل؛ لذلك، سأكتفي بطرح ملحوظات وفرضيات حول الإعلام والمتغيرات السياسية، وعلاقة التاثير المتبادل بينهما. في الوقت الذي يتطور فيه مفهوم الإعلام، والإعلاميين؛ إذ يبرز دور الفضائيات والإعلام الجديد والمواطن الإعلامي، ويتراجع دور الصحافة الورقية. كما يتضاعف فيه اهتمام الدول ورجال الأعمال

بالسيطرة على الإعلام وتوجيهه.

أعرض فيما يأتي عددا من الملحوظات والفرضيات، التي آمل أن تثير نقاشا سأفيد منه في تطوير أفكاري وكتاباتي:

أولا: تبنيت عام ٢٠٠٠م فرضية وجود نظام إعلامي عربي مهدد بتحديات عولمة الإعلام وتطور تكنولوجيا الاتصال، واندماج الإعلام في الترفيه والمعلوماتية والثقافة، مع التوجّه المتسارع نحو (تسليع الثقافة)، ونمو دور الإعلام الخاص المستقل عن الدولة.

وقصدت أن تعدّد النظم الإعلامية العربية وتنوّعها – سواء فيما يتعلق بأنماط ملكيتها والمضامين المقدمة ومدى تبعيتها للنظم السياسية الحاكمة في كل قُطر عربي، فضلاً عن مدى تطور كل منها، مهنياً وتكنولوجياً – لا تمنع من التسليم بأن النظم والممارسات الإعلامية على المستوى الوطني (القُطري) والعربي (القومي) تشكّل فيما بينها نظاماً فرعياً ضمن النظام الإقليمي العربي، ويتسم النظام الإعلامي العربي باستقلاله وتنامي قدراته المادية والمعنوية (الرمزية)، وتوسطه في الوقت ذاته دائرة الفعل السياسي والفعل الثقافي للنظام الإقليمي العربي[١].

صادفت فرضية وجود نظام إعلامي عربي رفضاً من كثير من الباحثين العرب؛ ربما بسبب محدودية استخدام مدخل تحليل النظم في دراسة الإعلام العربي، أو لعدم قبولهم لمفهوم النظام لتوصيف التفاعلات التي تجري بين النظم الإعلامية العربية، أو ربما نتيجة اختلافهم حول مفهوم النظام الإعلامي العربي وشروطه، كنظام فرعي ضمن النظام الإقليمي العربي. في هذا السياق أشار راسم الجمّال إلى «أن أوضاع الاتصال

(١) محمد شومان، العولمة ومستقبل الإعلام العربي، القاهرة، مركز الدراسات السودانية ٢٠٠٠.

والإعلام الدوليين، وأوضاعهما على المستوى القومي العربي، يشكلان مفهوم النظام بالمعني القانوني Order ولو تجاوزاً، فثمة اتفاقات وقواعد قانونية دولية.. ولكن هذه الأوضاع لا تشكل نظاماً دولياً بمعني System أي مجموعة مدخلات تتفاعل في سياق (نسق) منظم ومخطط ومنضبط للحصول على مخرجات محددة.. ويخلص الجمّال إلى صعوبة القول بوجود نظام إعلامي عربي، إلا إذا قبلنا تجاوزات عديدة، واستثناءات شتي، أو إذا قصد بنظام الاتصال الإعلامي مجرد توصيف ما هو قائم بالفعل مع اعتباره نظاما معيبا»[١].

وبالرغم من أهمية التحفظات السابقة إلا أنني أعتقد أن مفهوم النظام الإقليمي يقدم أداة تحليلية مناسبة لدراسة الإعلام العربي كنظام فرعي داخل هذا النظام، ويقلل بالتالي من التحفظات أو الاستثناءات الخاصة باستخدام مفهوم النظام الإعلامي العربي، فضلاً عن إمكانية تجاوز إصدار أحكام قيمية على هذا النظام. وكان أول من استخدم هذا المفهوم في الدراسات العربية كل من مطر وهلال حيث عرفا النظام الإقليمي العربي بانه منظومة البلاد العربية من موريتانيا الي الخليج، والذي يربط بين اعضائه عناصر التواصل الجغرافي والتماثل في العديد من العناصر اللغوية والثقافية والتاريخية والاجتماعية[٢].

ان النظام الإعلامي هو مفهوم دراسي افتراضي بمعني أنه لا يشير إلى شيء أو وجود مادي، وإنما إلى وجود مستتر، ويقصد به مجموعة تفاعلات وسائل الإعلام العربية الحكومية والخاصة في تغطيتها للأحداث، ويعد أحد الأنظمة الفرعية داخل هذا النظام الإقليمي العربي، وإن كانت درجة

(١) راسم محمد الجمال، الاتصال والإعلام في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١، ص ١٧٣.

(٢) جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢٨.

تفاعله وارتباطه بالنظامين السياسي العربي والثقافي العربي تفوق ارتباطه ببقية النظم الفرعية داخل النظام الإقليمي العربي؛ أي أن دائرة فعله تتوسط ما هو سياسي وثقافي من دون انفصال أو استقلال عن بقية الأنظمة الفرعية داخل النظام الإقليمي العربي.

وفي إطار مفهوم النظام العربي الإقليمي العربي وشروطه، يمكن القول بأن النظام الإعلامي العربي هو أحد الأنظمة الفرعية داخل هذا النظام؛ أي انه نظام مستقل ومتفاعل مع بقية النظم الفرعية المكونة للنظام الإقليمي العربي، وإن كانت درجة تفاعله وارتباطه بالنظامين السياسي العربي والثقافي العربي تفوق ارتباطه ببقية النظم الفرعية داخل النظام الإقليمي العربي؛ أي أن دائرة فعله تتوسط ما هو سياسي وثقافي من دون انفصال أو استقلال عن بقية الأنظمة الفرعية داخل النظام الإقليمي العربي. ومثل هذا التكييف للعلاقة بين النظام الإعلامي العربي والنظام الإقليمي العربي بمكوناته تبدو ضرورية هنا، بالنظر إلى شيوع نظرة سطحية للنظام الإعلامي، كانعكاس ميكانيكي للنظام السياسي العربي، أو تصويره على أنه مجرد تابع ذيلي للنظام السياسي؛ فالواقع أن ثمة تداخل وتفاعل متبادل بين النظام الإعلامي العربي والنظم الأخرى الفرعية التي تكوّن النظام الإقليمي العربي.

ويمكن تحديد مفهوم النظام الإعلامي العربي بأنه إطار تفاعلي، يشمل الهياكل ووسائل الاتصال والعمليات الاتصالية التي تتم عبر وسائل الاتصال الجماهيري، سواء بين الدول أو الشعوب العربية.

يمكن افتراض أن النظام الإعلامي العربي يمثل نظاماً إقليمياً فرعياً يتفاعل وبقية الأنظمة الإعلامية الإقليمية مع النظام الإعلامي الدولي، وثمة نقاط اتفاق عديدة بين النظامين فيما يتعلق بالعناصر المكونة لكل منهما،

وعلاقاتهما بالنظام الدولي أو النظام الإقليمي العربي؛ فالنظام الإعلامي الدولي كما يري فورتنر Fortner وجالتنج Galting – على ما بينهما من اختلافات منهجية عميقة – هو نظام فرعي ضمن النظام الدولي. ويتكون النظام الإعلامي (الاتصالي) الدولي من عناصر: فنية، واقتصادية، وسياسية وتنظيمية، وثقافية، وعناصر للسيطرة الاجتماعية[1]. ومن الضروري عند دراسة النظام الإعلامي (الاتصالي) الدولي تحليل عناصره ومكوناته على مستوى النظم الفرعية، وعلاقات التأثير المتبادل بينها. في هذا السياق فإن عناصر التحليل تتضمن: التكنولوجيا المستخدمة، وفلسفات النظام (السياسيات والأيديولوجيات)، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والمضمون والعلاقات بين النظام الدولي للاتصالات والنظم الفرعية وعناصر كل نظام، وأخيراً المتلقين أو الجمهور.

ثانيا: في ضوء ما سبق، فإن النظام الإعلامي العربي يعد نظاماً فرعياً ضمن النظام الإقليمي العربي، ويشمل مجموعة من العناصر والمكونات التي يقوم عليها النظام الدولي، بل ويقوم عليها أي نظام إعلامي وطني (قطري) مثل العناصر الفنية والاقتصادية والسياسية – التنظيمية، والثقافية، فضلاً عن عناصر السيطرة الاجتماعية، ويمكن – إلى حد كبير – إخضاع النظام الإعلامي العربي لعناصر التحليل نفسها التي يقترحها مدخل تحليل النظم. ويمكن رصد أهم مكونات وخصائص النظام الإعلامي العربي فيما يأتي:

١- تشابه السياسات الإعلامية: تتبنى معظم الحكومات العربية – بدرجات مختلفة- النظرية السلطوية في الإعلام.

(1) Robert S. fortner, international – communication, history conflict, and control of Global metroplis, Belmont, California, Wabsworth publishing company, 1993, PP. 28 – 31.
Johan Galtung, Astructural Theory of mperialism, journal of peace reseach, Vol. 8. No 2, 1971, PP – 91 – 95.

٢- هيمنة الدولة على الهياكل المالية لوسائل الإعلام،سواء من خلال الملكية المباشرة أو غير المباشرة؛ إضافة إلى تقديم مساعدات ماليه كبيرة، للعديد من الصحف والقنوات الفضائية التي يمتلكها أفراد تربطهم بالنظم الحاكمة علاقات تحالف وولاء قوية.

٣- التبعية الإعلامية على مستوى استيراد تكنولوجيا الاتصال والمضامين الإعلامية، بل والأشكال الفنية التي تنتج من خلالها البرامج والمضامين العربية، وذلك من دون مراعاة لخصوصية الثقافة العربية في كل قُطر.

٤- تشابه الخطاب الإعلامي المقدم رغم تنوّعه الشكلي؛ فثمة اتفاق على التركيز على الشؤون المحلية القُطرية مع إبراز وجهه النظر الحكومية؛ وتقديم مضامين ترفيهية متشابهه، مع تهميش متزايد للمضامين الثقافية والتعليمية ذات الطابع النقدي.

٥- ضعف مشاركة الجماهير ومحدوديتها؛ إذ يقتصر دورهم على استقبال الخطاب الإعلامي واستهلاكه، مع فرض قيود قانونيه ومهنيه تحد من مشاركتهم الفعالة في إنتاج الخطاب الإعلامي.

٦- محدودية دور منظمات العمل الإعلامي العربي التابعة للجامعة العربية؛ وكان من الممكن أن تقوم بأدوار أكثر فاعلية، في حال تماسك العمل العربي المشترك وتطوره.

٧- تهميش دور ومكانة الجمعيات والنقابات الخاصة بالعاملين في وسائل الإعلام، حتى أن بعض الدول العربية التي لا تسمح بوجود نقابات للصحفيين أو العاملين في الإذاعه والتليفزيون.

في ضوء ما سبق، يمكن تحديد ستة فاعلين رئيسين في النظام الإعلامي العربي، هم: (الدولة؛ مؤسسات القطاع الخاص؛ منظمات

العمل العربي المشترك؛ فعاليات المجتمع المدني؛ المواطن الإعلامي أو الصحفي؛ الإعلام الأجنبي الناطق بالعربية). مع ملاحظة ضعف دور الفاعلين الثالث والرابع، وزيادة دور وتأثير الشركات متعددة الجنسية ووسائل الإعلام الأجنبية الناطقة باللغة العربية في النظام الإعلامي العربي؛ نتيجة العولمة والتطورات الجيوسياسية بعد احتلال العراق واندلاع ثورات الربيع العربي.

ثالثا: يمكن القول إن النظام الإقليمي العربي - ومن خلال أداء معظم أنظمته السياسية الحاكمة - قد استطاع أن يحتوي آثار العولمة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وبخاصة بعد الفشل الأمريكي في العراق، وارتفاع أسعار النفط الذي مكّن تلك الأنظمة من تأمين هامش مريح لتحركاتها في الداخل والخارج. لكن الجانب الإعلامي والمعلوماتي من عملية العولمة ظل عصياً على تلك الأنظمة؛ فهي غير قادرة على احتواء آثار وتداعيات التطور التكنولوجي المتسارع في مجالات الاتصال والبث واستخدام الإنترنت، والتكامل بين قطاعي الإعلام والاتصال والترفية الرقمي؛ صحيح أن تلك الأنظمة حاولت احتواء هذا الزخم الإعلامي والمعلوماتي وتقليصه، لكن هذه المحاولات لم تنجح، ومن ثم أصبحنا إزاء وضع ملتبس، يغلب عليه طابع الصراع بين خمسة أطراف متفاوتة القوة والتأثير.

إن عولمة الإعلام أثّرت في النظام الإعلامي العربي بطريقه مركبّة وغير متوازنة، قياساً بما أحدثته في كثير من دول العالم وفي مجال اقتصاديات وأنشطة الإعلام، لكن مع ملاحظة أن تسارع عمليات عولمة الإعلام، وبخاصة خصخصة وسائل الإعلام، ومدى وجود ونشاط الشركات الإعلامية متعددة الجنسيات، يختلف من منطقة إلى أخرى

في العالم، كما أن استجابة وسائل الإعلام لما تطرحه عولمة الإعلام من فرص وتحديات، تختلف بحسب طبيعة كل وسيلة إعلامية، والتطور التاريخي لكل نظام إعلامي وطني.

سعت الدول العربية وأنظمتها الإعلامية إلى التكيّف مع العولمة ومقاومتها في آن واحد؛ فهي تتبنّى تكنولوجيات الاتصال العابر للقوميات وأنظمة اتصال حديثة، وتسرّع عمليات التكامل والاندماج بين قطاعي الإعلام والمعلومات، كما تشهد المنطقة ظهور كيانات إعلامية ضخمة وذات رؤوس أموال كبيرة، تعمل للتوسّع رأسياً وأفقياً (انظر على سبيل المثال قنوات Mbc، والشركة السعودية للنشر والتسويق) وفي الوقت نفسه، تفرض بعض الدول العربية رقابة على الإنترنت، وتعمل أغلب أجهزة الإعلام والصحافة والإذاعة والتليفزيون العربية في إطار درجات مختلفة من النظرية السلطوية في الإعلام، كما تعتمد وسائل الإعلام العربي بشكل رئيس على التمويل الحكومي، سواء بشكل معلن أم لا.

وأعتقد أن التمويل غير المعلن يعد إشكالية معقّدة، فهي من جانب تعد قضية مسكوت عنها، لا يمكن مناقشتها؛ إذ لا تتوافر بيانات أو إحصاءات أو حتى مجرد اعتراف بها؛ بل ومن الصعب الحصول عليها، لكن في الوقت نفسه لا يمكن فهم أو تفسير استمرار بعض القنوات الخاصة أو الصحف العربية من دون القول – ومن دون دلائل – بوجود تمويل ودعم حكومي –عربي أو أجنبي – غير معلن.

ثم ظهرت قناة الجزيرة لتقدم أنموذجاً جديداً في الأداء الإعلامي والمهني رفيع المستوى، اتسم بقدر كبير من الاستقلال والموضوعية في التغطية الإخبارية، وذلك على الرغم من اعتمادها على تمويل حكومي، الأمر الذي أكسبها مصداقية واسعة بين الجمهور، وقدرة أكبر على التأثير

في تشكيل الرأي العام. وقد أجريت الكثير من البحوث والدراسات عن قناة الجزيرة وما أحدثته من تأثيرات سياسية وإعلامية في المنطقة العربية، إلا أن ما يهمنا هنا هو: أولاً، تعاظم دور قناة الجزيرة في تشكيل الرأي العام العربي، من خلال تقديم خطاب إعلامي عربي، يتسم بالتعددية والتسامح مع الآراء المعارضة؛ وثانياً، نظر العديد من الأطراف العربية والدولية –القوى الإقليمية والدولية التي لها مصالح في المنطقة العربية– إلى الجزيرة بوصفها أنموذجاً إعلامياً قادراً على التأثير وتشكيل الرأي العام؛ لذا، يجب الاقتداء به أو منافسته أو على الأقل تقليده.

على أن حالة التنافس مع الجزيرة والتي تحركها أحياناً عوامل سياسية أو تجارية قد أفادت صناعة الإعلام الخليجي بل والعربي أيضا، فقد دفعت دول عربية وإقليمية وأجنبية إلى تخصيص ميزانيات أكبر للإنفاق على قنوات تليفزيونيه أرضية وفضائية، وفق معايير مهنية وتكنولوجية عالية، وقد ساعد التطور التكنولوجي في السنوات العشر الأخيرة، إضافة إلى أحداث ١١ سبتمبر، والدعوة إلى الإصلاح السياسي في المنطقة، ثم احتلال العراق وسخونة الأحداث في المنطقة إلى مزيد من الإنفاق على صناعة الإعلام؛ في هذا السياق يمكن تفسير ظهور مزيد من القنوات (العربية، والحرة، وتليفزيون البي بي سي، وروسيا اليوم، وفرنسا ٢٤، والمنار).

رابعا: تعمل أغلب أجهزة الإعلام والصحافة والإذاعة والتليفزيون العربية في إطار درجات مختلفة من النظرية السلطوية في الإعلام، كما تعتمد وسائل الإعلام العربي بشكل رئيس على التمويل الحكومي، سواء بشكل معلن أو غير معلن، اضافة إلى الدخل من الإعلان، ومشاركات الجمهور. لذلك يتشابه الخطاب الإعلامي العربي رغم تنوعّه الشكلي؛

فثمة اتفاق على التركيز على الشؤون المحلية القُطرية، مع إبراز وجهه النظر الحكومية، وتقديم مضامين ترفيهية ومسابقات، وكذلك تهميش متزايد للمضامين الثقافية والتعليمية ذات الطابع النقدي. وفي هذا السياق يلاحظ الآتي:

١- زيادة المحتوى الاجنبي، مقارنة بالمحتوى العربي.

٢- ضعف مشاركة الجماهير ومحدوديتها، إذ يقتصر دورهم على استقبال الخطاب الإعلامي واستهلاكه، مع فرض قيود قانونيه ومهنيه تحدّ من مشاركتهم الفعالة في إنتاج الخطاب الإعلامي.

٣- محدودية دور منظمات العمل الإعلامي العربي التابعة للجامعة العربية، والتي كان من الممكن أن تقوم بأدوار أكثر فاعلية، في حالة تماسك العمل العربي المشترك وتطوره.

٤- تهميش دور ومكانة الجمعيات والنقابات الخاصة بالعاملين في وسائل الإعلام، حتى أنه توجد العديد من الدول العربية التي لا تسمح بوجود نقابات للصحفيين أو العاملين بالإذاعة والتليفزيون.

خامسا: إن تطور تكنولوجيا الاتصال والإنترنت وانتشار الإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعي قد تجاوزت قدرة الأنظمة العربية والنظام الإعلامي العربي على احتواء آثار عولمة الإعلام، ومن ثم تعرّض النظام الإعلامي العربي لتحوّلين مهمين، الأول: نجاح الشباب العربي في الدعوة للثورة والحشد الافتراضي، والانتقال به إلى أرض الواقع الفعلي، وبرز المواطن الإعلامي العربي (المواطن الشبكي) كفاعل ضمن الفاعلين في النظام الإعلامي العربي، وهو فاعل يتسم بدرجة أكبر من الاستقلال والقدرة على الدمج بين الفعل الاتصالي الافتراضي والواقعي. والثاني: تنامي حضور وتأثير الإعلام الناطق بالعربية كفاعل جديد؛ وهو ما يدعم

من التوجّه نحو نهاية النظام الإعلامي العربي، في سياق الاتجاه أيضاً نحو أفول النظام الإقليمي العربي؛ وهنا تتضح حساسية الفضاء الإعلامي وسرعة استجابته للتحوّلات في النظام الإقليمي العربي وربما مساهمته في الأحداث والإسراع بهذا التحوّل[١].

سادسا: صعوبة تحليل أو دراسة النظام الإعلام العربي الحالي بدون الإقرار بالدور الكبير المتنامي للإعلام الخليجي، فأغلب الفضائيات الأكثر تأثيراً وتمويلاً وانتشاراً هي فضائيات خليجية، بمعنى أنها تابعه في ملكيتها وتوجّهاتها السياسية والثقافية إلى إحدى البلدان الخليجية أو إحدى الشركات التي يمتلكها رجال أعمال خليجيون تربطهم علاقات صداقة أو تحالف مع واحدة أو أكثر من الحكومات الخليجية. الأمر الذي ينعكس في خطاب تلك الفضائيات ومواقفها، وذلك رغم أن هذه الفضائيات الخليجية - تمويلاً وإدارة - تعمل على أساس عربي – عربي أو خليجي - عربي، وذلك لضمان الانتشار والتأثير، فضلاً عن ضمان أكبر قدر من كعكة الإعلانات والمسابقات والاتصالات العربية -العربية.

وتستمد الفرضية السابقة أهميتها انطلاقاً من صعوبة تحليل أو دراسة الفضائيات العربية، من دون تحليل نمط ملكية وإدارة الفضائيات الخليجية التي تعمل في النظام الإعلامي العربي، وباتت من أهم مكوناته وأكثرها تأثيراً، فالبث الفضائي ومواقع الإنترنت الخليجية تُستخدم على نطاق عربي، كما أن قطاعاً كبيراً ومؤثراً من العاملين في الفضائيات العربية هم من جنسيات عربية غير خليجية؛ من جانب آخر فإن قناتي الجزيرة والعربية وغيرهما من القنوات الخليجية ومواقع الإنترنت والصحافة

(١) محمد شومان، الإعلام المصري وثورة ٢٥ يناير في كتاب الثورة المصرية، الدوافع والاتجاهات والتحديات، الدوحة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، مارس ٢٠١٢.

الخليجية – وبخاصة التي تعمل من أوربا – تعمل على أساس عابر للحدود العربية Pan Arab، وعلى أسس مهنية احترافية. وهنا، قد يدّعي بعض المراقبين أن هناك عدم توازن في تدفّق الأخبار والمعلومات بين الدول والشعوب العربية، وأن التدفّق يجيء لمصلحة دول الخليج، وهي الأطروحة نفسها، التي واجهت حالة تدفق الإعلاميين المصري واللبناني إلى الشعوب العربية في مرحلة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين؛ لكنها أطروحة فاسدة من عدة جوانب، ولا تصمد أمام نقاش علميّ جادّ؛ فالتدفق هنا يتم في إطار ثقافي واحد ومنظومة قيمية متجانسة، فضلاً عن التعاون والتمازج بين القائمين على الاتصال من جنسيات عربية مختلفة. كذلك، فإن الإعلام الخليجي – كما كان حال الإعلام المصري مع وجود اختلافات بينهما – سعى إلى التطوير والانتشار، في محاولته للدفاع عن مصالحه وثقافته الوطنية، في مواجهة التدفق غير المتوازن للأخبار والمعلومات في البيئة الدولية.

سابعا: خضع الإعلام العربي والإقليمي الناطق بالعربية، منذ نشأته، لدرجات عالية من التسييس والاستقطاب في المواقف بين مؤيد ومعارض، واستخدم في كثير من الحالات في إدارة الصراعات العربية العربية، وانعكس كل ذلك على التحيّز في تغطية الأخبار وخلط الرأي بالخبر، وتراجع مستويات الأداء المهني، وتعرّض كثير من الإعلاميين للملاحقات الامنية[1]؛ والمفارقة أن مستويات التوظيف السياسي والابتعاد عن المهنية الإعلامية واحترام الرأي الآخر ارتفعت بعد ثورات الربيع العربي؛ باختصار تحوّل الإعلام إلى وسيلة للصراع السياسي على حساب

(١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الإعلام العربي حاضرا ومستقبلا، نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال، تونس:، تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي، ١٩٨٧؛ ليلي عبدالمجيد، السياسات الاتصالية والإعلامية وأثرها في الثقافة والتربية، عالم الفكر، المجلد ٢٣، العددان الأول والثاني، يوليو/ سبتمبر – أكتوبر/ ديسمبر ١٩٩٤ ص ص٥٣-٩١.

احترام المعايير المهنية ومواثيق الشرف الإعلامي، ما أدى إلى عديد من الظواهر الجديدة – القديمة، لعل أهمها: انصراف قطاعات من الجمهور العربي عن القنوات الإخبارية العربية إلى الفضائيات الأجنبية الناطقة باللغة العربية، بسبب التزامها النسبي بالمعايير المهنية، وهذه الظاهرة قد لا تتوافر مؤشرات إحصائية دقيقة تدعمها، إلا أنه يلاحظ إعلان القناة الفرنسية ٢٤ أنها الأكثر مشاهدة في تونس، والثانية في المغرب، ورغم عدم الثقة في كثير من نتائج الاستطلاعات والمسوح لأنها تُجرى بتمويل من بعض الفضائيات، إلا أن هناك مشاهدات تُرجّح تراجع قناتي الجزيرة والعربية عن الصدارة والهيمنة على نسب المشاهدة، بسبب تحيزات سياسية وأخطاء مهنية عديدة وقعت فيهما أكبر قناتين إخباريتين عربيتين، إضافة إلى ظهور منافسين جدد[1].

ثامنا: المفارقة أن النظام الإعلامي العربي تفوّق على النظام السياسي الإقليمي العربي، بمعنى أن تطور تكنولوجيا الاتصال والإنترنت وانتشار الإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعي قد تجاوزت قدرة الأنظمة العربية على الرقابة والسيطرة كما دعم من التواصل بين الشعوب العربية، نتيجة ثلاثة تحولات مهمة هي:

## تطوّر تكنولوجيا الاتصال والإعلام الجديد

نجح الشباب العربي في الدعوة إلى الثورة والحشد الافتراضي، والانتقال به إلى أرض الواقع الفعلي، وبرز المواطن العربي الشبكي، والمواطن الإعلامي، كلاعب مؤثّر بين بقية اللاعبين في النظام الإعلامي العربي، وهو فاعل يتسم بدرجة كبيرة من الاستقلال والقدرة على الدمج

(1) http://arabic.arabianbusiness.com/business/media-marketing/2011/jun/1/55091/.

بين الفعل الاتصالي الافتراضي والفعل الواقعي[1].

تنامي حضور وتاثير الإعلام الناطق بالعربية كلاعب مؤثر أيضا، نجح في تقديم مضامين وأشكال إعلامية جديدة تتعارض مع التوجّهات المشتركة والمتشابهة لوسائل الإعلام العربية الخاصة أو التي تموّلها الحكومات العربية أو تسيطر عليها، وهو ما يدعم من احتمال التوجّه نحو نهاية النظام الإعلامي العربي، في سياق الاتجاه أيضا نحو أفول النظام الإقليمي العربي.

تاسعا: ثمة مدخل اتصالي أو إعلامي في تفسير أحداث ما يعرف بـ (الربيع العربي) يفترض أن التحركات الجماهيرية الكبري والثورات يسبقها ويواكبها تقدم في الاتصال والإعلام، فقد تطور الإعلام العربي، وانتشر الإعلام الجديد، ووفر أدوات جديدة لنشر الوعي السياسي والدعوة للثورة، والأهم الحشد والتعبئة لتحركات جماهيرية عرفت بـ (الربيع العربي). ويفترض هذا المدخل أن الإعلام، وبخاصه الإعلام الجديد لعب الدور الأكبر في الثورات العربية، وأنه لولا الفيس بوك وتويتر وشاشات الفضائيات الخليجية والأجنبية الناطقة بالعربية لما اتسع نطاق ثورة تونس وانتقلت عدوى الثورات إلى مصر واليمن وليبيا وسوريا.

وهذا ما حدث تقريبا في الثورة الفرنسية التي جاءت بعد التطور الكبير في الصحافة المكتوبه، التي كانت وقتها ثورة اتصالية هائلة، ثم تكررت الظاهرة في الخمسينيات من القرن الماضي؛ ولكن في سياق آخر، عندما انتشر الراديو الترانزستور بين الشعوب المستعمرة، ما مهّد لثورات

(١) تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، دبي،٢٠١٠، ص ٣٠،٣١، ومحمد شومان،المشاركة في كتاب الانفجار العربي الكبير: في الابعاد الثقافية والسياسية، الدوحة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات، ٢٠١٢.

وانطلاق لحركات التحرر الوطني، فقد عزز الراديو من الشعور الوطني، والإحساس بالمصير المشترك، وتشكيل رأي عام رافض للاستعمار. وفي مطلع القرن الحالي جاء انتشار الإنترنت واندماج الاتصال والإعلام والترفيه، ليطلق موجة ثورية جديدة تعتمد على الاتصال والتشبيك عبر شبكات التواصل الاجتماعي والهاتف المحمول، وتحويل التشبيك الافتراضي إلى وسيله للحشد والتنظيم والتعبئة[١].

وعلى الرغم من وجاهة المدخل الاتصالي أو الإعلامي في تفسير الربيع العربي إلا أنه لا يكفي، ويظل قاصرا عن الإحاطة بمجمل ظواهر الربيع العربي، وأعتقد بوجود ثلاثة مداخل أخرى تتكامل مع المدخل الإعلامي، الاول: المدخل الاجتماعي – الاقتصادي والخاص بتفشّي الفقر والتهميش وسوء توزيع الدخل، رغم تحقيق معدلات مرضية من التنمية في تونس ومصر وليبيا؛ والثاني: مدخل تآكل شرعية النظم السياسية في دول الربيع العربي، بمعنى تراجع القبول العام والرضا الاجتماعي، نتيجة تدهور الأوضاع الاجتماعية، وزيادة الفساد والاستبداد وانتهاكات حقوق الانسان[٢]؛ والمدخل الثالث: التحولات الديموغرافية أوالفورة الشبابية، بمعنى زيادة نسبة الشباب إلى مجموع سكان دول الربيع العربي، ما يعظّم من فرص التحرك الثوري، والطلب على التغيير والديمقراطية، بحكم أن الشباب أكثر قدرة على التضحية والمبادرة بطرح أفكار جديدة[٣].

---

(١) تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، دبي،٢٠١٠، ص ٣٠،٣١؛ ومحمد شومان،المشاركة في كتاب الانفجار العربي الكبير: في الأبعاد الثقافية والسياسية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ٢٠١٢.

(٢) ميلاني كاميت وإسحاق ديوان، الأسس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للثورات العربية، لموند ديبلومتيك، الطبعة العربية، الأهرام ٢٨ سبتمبر ٢٠١٣.

(٣) يوسف كرباج،هل تؤدي الثورات الديموغرافية إلى ثورة ديموغرافية، عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ٣، المجلد الأول، شتاء ٢٠١٣، ص ص ٧: ٢٢.

عاشرا: أن الفضائيات العربية والأجنبية الناطقة بالعربية قد لعبت أدواراً متفاوته في الربيع العربي، عكست في مجملها تشجيعا ودعما للتحركات الشعبية، والتحول نحو الديمقراطية، لكنها كذلك اعتمدت معايير مزدوجة في التعامل مع الانتفاضات الشعبية في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا[1]، مقارنة بالحراك الشعبي في البحرين. وخضعت تغطية الفضائيات للسرعة على حساب الدقة في كثير من الأحيان، كما أغرقت المشاهد في متعة الفرجه والاستعراض والتمشهد والنقل الدرامي للأحداث، بصرف النظر عن جودة المحتوى أو تفسير الأحداث؛ إذ ركّزت على النقل المباشر للأحداث، والذي قد لا يقود إلى الفهم بقدر ما يحقق للجمهور متعه الفُرجة، والشعور الزائف بالحضور والمشاركة والاتصال. ولا شك أن أنماط مُلكية وتمويل الفضائيات الإقليمية قد أدى إلى تراجع مستويات الأداء المهني والتسييس في التعامل مع كثير من القضايا؛ ويمكن القول إن كثيراً من الفضائيات تحوّل إلى أدوات للصراع السياسي الداخلي أو لخدمة السياسة الخارجية للحكومات التي تمولها.

في هذا السياق يمكن رصد ظاهرتين، الأولى: تصدير الخطاب النقدي، وأقصد به أن بعض الفضائيات الأكثر تأثيراً في المجال العام العربي تنتج خطاباً نقدياً يتصدى بحرية وجرأه إلى كثير من القضايا العربية الخاصة بالإصلاح السياسي والاجتماعي، لكن من دون مناقشة هذه القضايا في إطار الدولة التي تموّلها أو تديرها. أي أننا إزاء خطاب مزدوج المعايير يقبل الحرية والإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان في بعض الدول العربية أو الإقليمية، ولا يناقشها في الدولة التي تموّل أو تدير القناة التي ينطلق منها هذا الخطاب. ومثل هذه الازدواجية قد تقلّل

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: شريف درويش اللبان، إعلام ثورة ٢٥ يناير، القاهرة، دار العالم العربي، ٢٠١٢.

من مصداقية الخطاب وتأثيره الاجتماعي والسياسي.لكن، وفي المقابل فإنه لا يمكن رفض مثل هذا الخطاب؛ فهو رغم ازدواجيته إلا أنه يظل مفيداً وقادراً على طرح مفاهيم جديدة، قد يتعلم منها الجمهور حتى ولو بمنطق المخالفة والتنافس، بل والصراع بين القنوات.

أحد عشر: أن المناخ المصاحب للربيع العربي ومصاحباته قد شجّع على توجيه مزيد من الاستثمارات للبث الفضائي ولاصدار صحف، سواء في دول الربيع العربي، أو في غيرها من الدول التي بدت عصية عن رياح التغيير، كما في الجزائر على سبيل المثال. والمفارقة أن أغلب تلك الاستثمارات لا تعمل على أسس اقتصادية، وإنما على أسس سياسية ودينية وطائفية، فقد ظهرت عديد من القنوات الدينية الإسلامية والمسيحية، جنباً إلى جنب مع قنوات شيعية وسنية وكردية وأمازيغية. واللافت أن الإعلام الجديد رغم دوره البارز في الربيع العربي، ومستقبله الواعد، لم يجذب تلك الاستثمارات التي يبدو أنها تعيش في الماضي وتراهن على الفُرجة ومتعة الاستعراض والتمشّهد والتلقّي السلبي للجمهور.

ورغم أن القنوات الدينية والطائفية وقنوات الأقليات تدخل في إطار ممارسة حرية الرأي والتعبير إلا أنه يلاحظ أنها تعمل كآليات للتفتيت وتحدي الإطار الوطني أو القومي الجامع، حيث يغلب الانتماء للهوية الدينية أو الطائفية على حساب القيم الإخبارية المهنية ومعايير الدقة والتوزان في التغطية الإعلامية؛ أي أنها تنتج خطابات إعلامية متحيّزة ومسيسه وتعادي الآخر، وتشجّع هذه الممارسات على تفشّي وتعميق الاختيار الانتقائي للجمهور لقنوات يميل إليها سياسيا وأيديولوجيا، أي أن المواطن يعيد إنتاج أفكاره وقناعاته ما يعمق من الاستقطاب في الهوية أو الاستقطاب الثقافي والسياسي.

ثاني عشر: عدم التوازن والتناقض في أداء الفضائيات العربية والإقليمية، فقد أدى تقليص دور إعلام الدولة إلى ظهور عدد من القنوات الفضائية المملوكة لأفراد أو شركات كبيرة دخلت في تحالفات سياسية مع تلك الحكومات، تقوم على أساس تلقّي الدعم المالي في مقابل تقديم الولاء السياسي، مع نزع الطابع السياسي عن معظم المضامين التي تقدمها، وتغليب مواد الترفيه والتسلية، وتبرز في هذا الصدد مجموعات إعلاميه سعودية وكويتية ذات رؤوس أموال ضخمه تهيمن على الفضائيات العربية وتحصل على حصة كبيره من الإعلانات؛ في المقابل، تعاني معظم القنوات الفضائية العربية الأخرى من ضعف الهياكل التمويلية والتنافس السلبي وهشاشة المضامين وسطحيتها، ما أدى إلى ضعف الإقبال الجماهيري عليها ومن ثم تقلص نصيبها من الإعلانات واتصالات الهواتف المحمولة.

لقد تركزت الملكية والأداء الإعلامي المهني المحترف والقادر على المنافسة في عدد محدود من القنوات الفضائية والمواقع الإعلامية على النت، والتي يمتلكها ويديرها عدد محدود من الدول والمجموعات والشركات الخليجية، مقابل عشرات من الفضائيات وآلاف من مواقع الإنترنت الضعيفة مادياً ومهنياً، والتي تخصص بعضها في مجالات وموضوعات ترتبط بالتسلية أو الإثارة، فضلاً عن السحر والشعوذة والتفاخر القبلي، وإثارة النزعات الطائفية والدينية.

وتبدو هذه الظاهرة مرتبطة بالعولمة من جهة انخفاض تكلفة إصدار وتشغيل قنوات ووسائل إعلامية، ومن ثم إتاحة فرص أوسع لحرية الرأي والتعبير، أو حرية الدخول للسوق الإعلامية والعمل فيها على أسس تجارية؛ لكن الظاهرة نفسها مرتبطة أيضاً بضعف عمليات التكامل والتوسع الرأسمالي للشركات الإعلامية. فعولمة الإعلام حفزت على المستوى

الدولي عمليات الاندماج والتكامل بين قنوات وشركات الإعلام والاتصال، بينما لم يحدث ذلك في المنطقة العربية، ربما باستثناءات محدودة.

ولعل الإشكالية التي تطرح نفسها بقوة، وأدعو للتفكير فيها هي: إلى متى يظل الإعلام العربي خاضعا لتمويل الحكومات العربية أو عددا من الدول الأجنبية – التي تدير قنوات ومواقع إخبارية باللغة العربية – وبالتالي يعمل على خدمة مصالح وتوجّهات تلك الحكومات؟ وهل زيادة حضور وسائل الإعلام الخاصة في المشهد الإعلامي كفيل بإحداث التوازن المطلوب أم أن الأخير لن ينجو من هيمنة الإعلانات وضغوط بعض الحكومات بل وتمويلها غير المعلن؛ ما يعني أننا في الإعلام العربي قد نستبدل هيمنة الدولة بهيمنة وسطوة الإعلانات، اعتقد أن اشكالية تمويل الإعلام العربي تحتاج نقاش جاد وشفاف. وفي هذا السياق لا بد من الإجابة على سؤال هل يدعم استمرار الفضائيات التجارية الضعيفة حرية الإعلام العربي واستقلاله عن هيمنة الدولة، أم أن الأفضل تشكيل تحالفات واندماجات بين الفضائيات الضعيفة حتى تستطيع تقديم خدمات إعلامية أكثر مهنية، أعتقد أن استمرار تلك القنوات الضعيفة- رغم كل سلبياتها – قد يدعم من حرية التعبير ويوسع من المجال العربي العام، بينما قد يقود تكتل واندماج الفضائيات الصغيرة إلى ظهور شركة احتكارية جديدة تقوي من التوجّه الاحتكاري وتركيز الملكية في الفضائيات العربية. والإشكالية هنا تتمثل في غياب وضعف منظمات المجتمع المدني التي تستطيع الرقابة أو الحد من سطوة الاحتكارات الإعلامية وشركات الإعلان، وبخاصة العابرة للجنسيات. إضافة إلى غياب التشريعات الإعلامية ومواثيق الشرف الإعلامي التي يمكن تطبيقها على المستوى العربي والإقليمي، إزاء ممارسات الفضائيات العربية.

ثالث عشر: هناك مؤشرات لتراجع حرية الإعلام في دول الربيع العربي، والتضييق على الإعلاميين، واستمرار آلية التشريعات المقيدة والرقابة الذاتية للإعلام، وبخاصة أن مفهوم الحرية من المفاهيم الملتبسة في العالم العربي، والتي تحتمل دلالات وتفسيرات متعددة. وقد تزايدت إشكالات هذا المفهوم بعد ثورات الربيع العربي، ومن ثم فإن التوافق حول ماهية هذا المفهوم – وما يستتبعه من توافق حول طبيعة الحريات الإعلامية – سيحتاج إلى فترة زمنية أطول، يمكن أن تمتد إلى سنوات، بما يعني أن مأزق الحريات الإعلامية سيظل من القضايا المطروحة، من دون أن يتم التوصل إلى تسوية حقيقية له في الأمد القريب. والإشكالية المباشرة هنا أن التنظيم النقابي المستقل للإعلامين العرب أضعف من مواجهة مخاطر العصف بحرية الرأي والتعبير والضغوط الاقتصادية والمهنية. وأعتقد أن التضييق على الإعلام العمومي والخاص سيدعم في المستقبل من فرص تطور الإعلام الجديد وزيادة الاعتماد عليه كمجال عام افتراضي، أقل كلفة وأكثر قدرة على مقاومة الرقابة والمنع، كما يدعم في الوقت ذاته من فرص نمو وتأثير الفضائيات الأجنبية الناطقة باللغه العربية، كمصادر بديلة للحصول على المعلومات والآراء التي لا تطالها رقابة الأنظمة العربية الجديدة، ذات المرجعية الإسلاموية[1].

(١) محمد بسيوني عبدالحليم، مـأزق الحـريات الإعـلامـيـة والسلطة فـي دول الربيـع العـربي، القاهرة، السياسية الدولية، التحليل الآن، ١٦ إبريل ٢٠١٣، http://www.siyassa.org.eg/NewsContent. ومحمد شومان، تحديات صعبة تهدد حرية الإعلام المصري؟ الحياة اللندنية، في ١٠ يونيو ٢٠١٣.

# الورقة الثانية
# الصحافة ووسائل الاتصال الحديثة

د. أسامة عبدالرحمن النصار

**أستاذ مساعد، بقسم الإعلام - كلية الآداب، جامعة الملك سعود**

## مقدمة

وصفت صحيفة «فاينانشال تايمز» البريطانية في عددها الصادر اليوم الثلاثاء ٦ أغسطس ٢٠١٣ صفقة شراء جيف بيزوس، مؤسس موقع أمازون للبيع بالتجزئة لشراء المؤسسة التي تصدر صحيفة واشنطن بوست، أبرز الصحف الأمريكية والعالمية، والتي لعبت دوراً مهماً في التاريخ السياسي والإعلامي الأمريكي، من خلال تغطيتها لفضيحة (ووترجيت)، مقابل ٢٥٠ مليون دولار، بالهزة في صناعة الصحافة والإعلام الأمريكي. كما سبق هذه الصفقة بيع صحيفة «نيويورك تايمز»

لصحيفة «بوسطن غلوب»، وذلك مقابل أقل من ١٠ في المئة من المبلغ الذي اشترته بها عام ١٩٩٣م لشراء وهو ١,١ بليون دولار، إذ بيعت مقابل ٧٠ مليون دولار إلى جون هنري صاحب ناد لرياضة البيسبول. باختصار لقد دخلت الصحافة مرحلة جديدة وحرجة، حتّم عليها التعامل مع متغيرات المشهد الإعلامي الجديد، والذي بات يعتمد على التقنية؛ ما يشير إلى تحوّل كبير وإجباري، ستشهده الصحافة بفعل التهديد الرقمي وأساليب الإعلام الحديث التي باتت أقرب وأحب للمتلقي، مقارنة بالأساليب التقليدية.

لقد شكّلت ثورة الاتصال والمعلومات - التي اجتاحت المشهد الإعلامي منذ عقد ونيف - إلى تغير واضح في علاقة المتلقي للمعلومات بمصدر المعلومة ومرسلها، وأصبح بمقدور المتلقي التفاعل مع المعلومة والتأثير فيها بعدما أصبح الاتصال في اتجاهين بدلا من اتجاه واحد كما كان في الماضي الذي رسخه الإعلام التقليدي، وهذا التغير أسهم بدوره في تغيير علاقة الصحافة بالجمهور، كما أسهم كذلك في دفع المؤسسات الإعلامية إلى أن تبنّي طرق جديدة لمواكبة هذا التحوّل في المشهد الإعلامي، بصفة عامة.

وفي الوقت ذاته، شكّل هذا التحوّل تحديّاً كبيراً لكثير من المؤسسات الإعلامية ومهنة الصحافة بشكل عام التي كان من الواجب عليها مواكبة هذا التحوّل؛ فمنها من استطاعت وحافظت على مكانتها الإعلامية والمهنية والاقتصادية التي نشأت عليها، ومنها من أدركت أن موجة التحوّل حتّمت عليها الدخول مع شركاء جدد لديهم القدرة عل التعايش مع الواقع الحالي وتلبية حاجات الجمهور في هذا العصر الرقمي، ومنها من استسلمت، ومنها من ما لاتزال ترى أنها بمنأى عن

هذا التحوّل وأبعاده.

## الصحافة الرقمية والبدايات

منذ بزوغ عصر الطباعة عام ١٤٥٠م، وإلى قبل عقدين من الزمن تقريبا، كانت الصحافة تعتمد على أسلوبها وقالبها الورقي؛ وكان الجمهور متكيفاً على هذا النمط في التعامل مع الصحف، إلى أن ظهور الإنترنت مطلع التسعينيات الميلادية، ما أتاحت للجمهور أن يغيّر شكل هذه العلاقة. وبات الجمهور يتلقف الصحف والأخبار بقوالب أخرى، أكثر سرعة وثراءً معلوماتياً، مقارنة مع الماضي. وكما يقول أستاذ تاريخ الصحافة البريطاني مارتن كونبي (٢٠٠٤م)، منذ ظهور الصحف المطبوعة مرورا بعصر التليجراف ووصولا إلى عصر الإنترنت، فقد أسهمت التقنية دائما في تشكيل طبيعة الصحافة وأسلوب وإيصالها إلى الجمهور؛ لذلك، بدأت الصحف تدريجياً بالتعامل مع الإنترنت وبشكل متسارع إيماناً بأهميته وجدية تهديده، مقارنة بوسائل الاتصال الأخرى.

وكانت صحيفة الواشنطن بوست الأميركية من أوائل من قام بإطلاق موقع إخباري كرتوني في عام ١٩٩٤م، وقد كلف تنفيذه آنذاك عشرات الملايين من الدولارات، وقامت خلاله الجريدة بنشر العديد من موضوعاتها من خلال شبكة الإنترنت، مقابل رسم شهري لا يتجاوز عشرة دولارات للفرد، ويتضمن نشرة تعدها الصحيفة ويعاد تحديثها فورياً في كل مرة تتغير فيها الأحداث، مع وجود مراجع وثائقية وتاريخيه وإعلانات. وقد أطلق على هذا النوع من النشر مصطلح «الحبر الرقمي»، وكانت هذه هي بداية ظهور الصحف الإلكترونية، التي كانت الشرارة الأولى لظهور الإعلام متعدد الوسائط، عن طريق الربط بين تقنيات الكمبيوتر وتقنيات المعلومات؛ وهو ما ترتب عليه التنامي الرهيب

للشبكة، واتساع حجم المستخدمين في جميع أنحاء العالم.

وفي نهاية التسعينيات ومطلع الألفية الجديدة، كانتت مئات الصحف في العالم، وبخاصة الكبرى منها، قد سخّرت كل إمكاناتها وأسست لنفسها مواقع على شبكة الإنترنت، وبدأت بإصدار نسخ إلكترونية من طبعتها الورقية التي بقيت محتفظة بمكانتها من دون أن تسجل تراجعا في أرقام توزيعها اليومية؛ حتى أنه من النادر الآن أن تجد صحيفة تصدر مطبوعة من دون أن يكون لها نسخة إلكترونية، وقد شجع على ذلك انتشار تقنية الإنترنت ورخص أسعارها وسهولة استخدامها. وكانت هذه الصحف تطلق نسختها الإلكترونية في محاوله تحقيق عدة فوائد؛ فهي: تستخدم الموقع للترويج والإعلان لطبعتها الورقية؛ وتضمن آفاقاً جديدة للتوزيع والانتشار تتجاوز المتاح لطبعاتها الورقية، بسبب قيود الرقابة والنقل والإمكانات المالية؛ وهي من ناحية أخرى تحاول الاحتفاظ بقرائها المهتمين بوسائل أخرى.

وعلى الصعيد الإعلامي العربي، تشير المعلومات إلى أن صحيفة «الشرق الأوسط » كانت أول صحيفة عربية تطلق نسختها على الإنترنت، وذلك في سبتمبر (أيلول) عام ١٩٩٥، تلتها صحيفة النهار اللبنانية في فبراير (شباط) ١٩٩٦، ثم صحيفة الحياة اللندنية في يونيو (حزيران) ١٩٩٦، والسفير اللبنانية في العام نفسه. وأما على الصعيد الإعلامي السعودي تحديداً بدأت الصحف السعودية بإطلاق مواقعها ونسخها الإلكترونية في مطلع الألفية الجديدة، وحسب ما تشير إليه المعلومات كانت صحيفة الجزيرة السعودية أول صحيفة سعودية تطلق موقعها الإلكتروني عام ١٩٩٨، إلى أن أصبحت تلك المنصات الجديدة وسيلة محببة للجمهور في ظل انتشار الأجهزة الرقمية الحديثة والهواتف الذكية.

لكن إدارات هذه الصحف العالمية والعربية سرعان ما وجدت أن النسخة الإلكترونية المشابهة للطبعة الورقية لم تعد تلبّي احتياجات القراء، إذ لوحظ أن المستخدم يبحث دائما عن الجديد، بعيدا عن الطبعة الورقية على الإنترنت، وهكذا بدأت الصحف بإنشاء إدارات تحرير خاصة لمواقعها الإلكترونية تتولى تحرير جريدة منفصلة عن النسخة الورقية، مستغله المزايا الكبيرة التي توفرها تقنية الإنترنت، من حيث كمية المعلومات الممكن تقديمها، والمساحة الكبيرة للموقع الإلكتروني؛ وقد تمكنت هذه الصحف الإلكترونية من الحصول على مكانة خاصة لدى القراء، نافست فيها الطبعة الورقية، وبعد أن كانت تستخدم الصحيفة الإلكترونية للترويج للورقية أصبحت الصحيفة المطبوعة تستخدم أيضا للترويج للنسخة الإلكترونية!

## وسائل التواصل الاجتماعي والصحافة

في ظل التطور المتسارع في عالم التقنية والمنصات الإعلامية بفضل خدمة الإنترنت، بدأ عصر شبكات التواصل الاجتماعي؛ هذا العصر الذي أعطى الفرد مجالاً أرحب للانطلاق والتعبير عن ذاته وإيصال أفكاره والتفاعل مع أفكار الأخرين. فقد بدأ الفرد بالاعتماد على ذاته في الحصول على المعلومات ونشرها، ومحاولة التأثير من خلال ما يقوم به من ممارسات اتصالية من خلال تلك الشبكات، بل إن بعضهم يشبه دوره بدور مماثل لدور وسائل الإعلام إلى حد ما، من خلال إنتاج الرسائل وإرسالها للأخرين من الجمهور العام، جمهور الشبكات الاجتماعية، إلى درجة أن بعضهم بدأ يعتمد على هؤلاء الفاعلين في تلك الشبكات، كمصدر رئيسي أو ثانوي للمعلومات.

ويشير تاريخ بدايات هذه الوسائل إلى العام ١٩٩٩م، وهو موعد إطلاق

أول شبكة تواصل اجتماعي من وجهة بعض المؤرخين لهذه الوسائل تحت مسمى (Friends Reunited)، والتي أنشأتها مجموعة من الأصدقاء في بريطانيا، للتعرف على أماكن وجود أصدقاء الدراسة. ومنذ ذلك التاريخ، توالت تلك الشبكات، إلى أن وصلنا إلى العام ٢٠٠٤م، والذي شهد إطلاق الشبكات الأشهر والأكبر، وعلى رأسها (Facebook)، ثم جاءت شبكة (Twitter) في العام ٢٠٠٦. ومنذ ذلك الوقت إلى الآن ما يزال السباق محموماً بين هذه الشبكات وإنشاء شبكات تواصل اجتماعي جديدة (UNCP, 2013).

ولكون الجمهور توجّه إلى هذه الشبكات ووجد منها وسيلة ملائمة لها للحصول على المعلومات ومشاركة الآخرين في النقاش وتبادل الآراء، فمن الطبيعي أن تتوجّه الصحف كذلك لتلك الشبكات لتقديم منتجاتها والتواصل مع قرائها والتفاعل معهم في هذه البيئة الاتصالية الحديثة. إذ، تشير الإحصاءات إلى أن عدد مستخدمي الشبكات الاجتماعية بحلول ٢٠١٣ بلغ ما يقارب المليارين ونصف مليار مستخدم؛ وتتصدر (Facebook) تلك الشبكات بنحو ١,١٥ مليار مستخدم. وشبكة (Twitter) وكذلك (Google+) بما يقارب نصف مليار لكل شبكة منهما؛ وتتوزع الملايين الباقية من المستخدمين على الشبكات الأخرى مثل: (Instagram), (LinkedIn) و (Pinterest). (Carranza, 2013)

## أبرز تأثيرات وسائل الاتصال الحديثة على الصحافة

في الوقت الذي توجّهت الصحف إلى المنصات الرقمية، فإن أثرها بات جليا على الصحف وكذلك على ممارسة الصحافي ذاته لمهنته؛ وفيما يلي أبرز هذه التأثيرات على الصحافة:

## التأثيرات على الجمهور:

تشير أغلب الدراسات الحديثة إلى أن الجمهور توجّه إلى الإعلام الرقمي، وبشكل ملحوظ على مستوى العالم؛ وذلك لأنه وجد في هذا النوع من الإعلام ما يلائم أسلوب حياته في ظل انتشار التقنية الحديثة، ويبرز في هذا الإطار من خلال العوامل الآتية:

## انتشار الصحافة الإلكترونية:

شهدت الفترة الأخيرة انتشارا واسعا للصحافة الإلكترونية، ولجوء الكثير من الصحف المعروفة إلى النسخ الإلكترونية وكذلك المواقع على شبكة الإنترنت التي تقدم خدماتها الإخبارية على غرار الخدمات التي تقدمها الصحف. وعلى سبيل المثال، يشير التقرير السنوي للصحافة الأمريكية (Pew, 2013) إلى أن ٦٢٤ مليون زائر شهري خلال ٢٠١٢ يزورون تلك الصحف والمواقع الإخبارية، ومن بينها مواقع لمؤسسات صحافية معروفة؛ ولكن تشير قائمة أكثر ٢٥ صحيفة شهرة إلى تصدر هذه القائمة من قبل ياهو وهوفينجتون بوست والتي ظهرت بظهور الإنترنت. كما تشير الدراسات في أوربا كذلك إلى توجه الجمهور إلى هذه الصحف والمواقع الإخبارية؛ إذ يشير تقرير معهد رويترز للأخبار الرقمية (٢٠١٣) إلى أن (٣٥٪) من الجمهور في بريطانيا يعد الإعلام الرقمي بما فيه الصحف الإلكترونية هو المصدر الرئيس للأخبار، وتزداد النسبة في ايطاليا إلى (٤٢٪)، وتصل النسبة في البرازيل إلى (٥٣٪). كما أن الصحافة الإلكترونية تتميز أحيانا في المحتوى، وتقدم الأخبار بشكل سريع جداً مقارنة ببعض الصحف التقليدية، وحتى تلك التي لديها نسخ إلكترونية، وتقوم كذلك بتقديم كل القوالب الصحفية والتقارير والأخبار الخاصة، وملخصات لأقوال وأعمال الصحف الأخرى وتغطية الأحداث المهمة.

## شبكات التواصل الاجتماعي:

ما تزال الشبكات الاجتماعية في الفضاء الاتصالي الجديد (الإنترنت) مدار حديث واهتمام الناس، وكما أشرنا سابقاً، يقدر عدد الذين يستخدمونها بنحو ٢,٥ مليار مستخدم في العالم؛ وسرعان ما أصبحت مصدرا مهما للأخبار، نظرا لطبيعتها السهلة وخصائصها التفاعلية. يشير تقرير معهد رويترز أن (٧٤٪) من البريطانيين يحصلون على الأخبار من خلال تلك الشبكات، وتصل النسبة في البرازيل إلى (٩٠٪)، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يشير التقرير السنوي للصحافة الأمريكية (Pew, 2013) إلى أن (٣٢٪) من الأمريكيين يحصلون ويتابعون المناظرات الانتخابية من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، وفي المجمل ما يقارب من (٢٠٪) منهم يحصل على الأخبار من خلال تلك الشبكات. كل هذه المؤشرات تشير إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي باتت مصدراً حقيقياً للأخبار، وهو الذي بدروه يمكن أن يؤثر على الصحف في حال لم تتواكب مع خصائص هذه الوسائل.

## انتشار الهواتف والأجهزة الذكية:

يلعب الانتشار السريع للهواتف والأجهزة الذكية دوراً بارزاً في تشجيع الجمهور على الحصول على الأخبار والمعلومات من خلال وسائل الاتصال الحديثة، لا سيما أنها أصبحت الجهاز الأسهل والأهم والشامل في أسلوب حياة الكثيرين من الناس. إذ، أصبح الجمهور قادراً من خلال هذا الجهاز الصغير والذكي على الحصول على خدمات كثيرة، كانت متاحة في أجهزة عدة من خلال تلك الأجهزة الذكية، وهو الشيء الذي ربما يؤثر على الصحافة بعدة تأثيرات. ذكر تقرير معهد رويترز في العام (٢٠١٣) أن (٦٨٪) من الدنماركيين يحصلون على الأخبار من خلال الأجهزة والهواتف الذكية، وتصل نسبتهم كذلك في إسبانيا إلى (٤٨٪)،

أما في الولايات المتحدة فتقارب نسبتهم (٣٧٪) من الذين يملكون أجهزة لوحية ذكية، يحصلون على الأخبار يوميا من خلال تلك الأجهزة، والذين يملكون هواتف ذكية ويحصلون على الأخبار يوميا تبلغ نسبتهم (٣٦٪)، أي أن النسبة الإجمالية تصل إلى (٧٣٪).

## ٢- التأثيرات الاقتصادية:

تأثرت الصحافة بعد ظهور الإعلام الرقمي والإنترنت بشكل عام، وذلك بحكم توجّه أغلب الاستثمارات والجمهور إلى هذا النوع من الإعلام، ولمس بعضهم أن التأثير ازداد بعد ظهور شبكات التواصل الاجتماعي الذي استحوذ على حصة من جمهور وسائل الإعلام بشكل عام. هذا التأثير جعل بعض الصحف تتأثر اقتصادياً؛ وأبرز مثال على ذلك، هو نزول قيمة بعض الصحف العالمية الكبرى، وبيعها لمؤسسات إعلامية أكبر لديها القدرة الكافية لتوظيف التقنية لخدمة عملها الصحافي، أو لمؤسسات تقنية المعلومات، كما حدث مع صحيفة واشنطن بوست وبيع صحيفة «نيويورك تايمز» لصحيفة «بوسطن غلوب»، وذلك مقابل أقل من ١٠ في المئة من المبلغ الذي اشترته بها عام ١٩٩٣م.

ويمكن تلخيص الأثر الاقتصادي لوسائل الاتصال الحديثة على الصحافة، فما يأتي:

### نسب التوزيع والاشتراكات:

هبطت نسب التوزيع لأغلب الصحف في العالم، فأثّر ذلك اقتصاديا وماليا على الصحف، ما حدا ببعض المؤسسات الصحافية لبيعها لمؤسسات صحافية أخرى أو مهتمة بصناعة المعلومات، وكان أحد المبررات هو نسب التوزيع المتراجعة.

إن توزيع الصحف على مستوى العالم انخفض بنسبة (٠,٩٪) خلال العام الماضي مقارنة بالعام ٢٠١٢ (٢٠١٣، سكاي عربية)؛ ففي الولايات المتحدة لوحدها أشار التقرير السنوي للصحافة الأمريكية (Pew,2013) إلى أن أرباح الصحف الأمريكية لم تتجاوز (١٠٪) منذ التسعينيات، من إجمالي أرباح الصحف وحتى العام ٢٠١٢. كما أشار التقرير نفسه للعام (٢٠١١) بأن تتوجه الصحف إلى إصدار نسخة ورقية مرة أو مرتين في الأسبوع وبخاصة إصدار (يوم الأحد)، وبقية الإصدارات تكون إلكترونية وذلك بسبب تدنّي حجم التوزيع والاشتراكات في الصحف الورقية.

## الدخل الإعلاني:

برز الإعلام الرقمي كوسيلة إعلانية مهمة في السنوات الأخيرة عالميا، ويؤكد ذلك أحدث الإحصاءات التي تشير إلى النمو المتسارع في هذا القطاع، ما يؤثر على الصحف اقتصادياً؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، أشار التقرير السنوي للصحافة الأمريكية (Pew, 2013) أن دخل الإعلانات في الصحف قد هبط، في المقابل ارتفع الإعلان في الوسائل الرقمية بنسبة (١٧٪) للعام ٢٠١٢ محققا دخلاً يقارب (٣٧,٣) مليار دولار، مقابل هبوط في الإعلان بالصحف الورقية بنسبة (٥,٦٪) في العام نفسه. كما يشير تقرير أعدته (eMarketer, 2012) إلى ارتفاع الأنفاق على الإعلانات الرقمية في بريطانيا إلى (١٠,٧) مليار دولار في العام ٢٠١٤، وقد يصل في العام ٢٠١٦ إلى (١٢,٤) مليار دولار. ويعد الإعلان أهم المصادر المالية للصحف، ولكون الإعلان الرقمي في تصاعد، فإن ذلك بلا شك سيؤثر على الصحف الورقية التي لن تواكب متغيرات المشهد الإعلامي، الذي بدأ يتجه للتقنية أكثر من أي وقت مضى، بحكم تغيّر توجهات الجمهور.

### القوى العاملة :

تعد القوى العاملة من أهم المؤشرات الاقتصادية لأي قطاع، ومنها الصحافة؛ لأن المسألة تتعلق بالإنتاج ونسبة الدخل والقوى البشرية التي تصنع ذلك، وقد شهدت الآونة الأخيرة في بعض المؤسسات تدني نسبة العاملين في هذا المجال وبشكل ملحوظ، وعزى ذلك إلى وجود منصات إعلامية جديدة أتاحتها التقنية مؤخرا. يقول تقرير أعدته (Media News Post) إن نسبة العاملين في قطاع الصحافة انخفضت إلى (٤٠٪) بحلول عام ٢٠١١ خلال عشرة أعوام في الولايات المتحدة الأمريكية. كما قامت بعض القطاعات الصحافية مثل وكالات الأنباء، وبهدف تقليل الخسائر بفصل الكثير من العاملين لديها، في مؤشر واضح إلى التراجع الذي تشهده الصحافة، كما أعلنت وكالة أنباء رويترز خلال أكتوبر (٢٠١٣) عن نيتها فصل ٣٠٠٠ موظف، بهدف تقليل مصروفاتها.

### الاشتراكات الإلكترونية (Paywall)

تعد الاشتراكات الإلكترونية مؤشراً على هجرة جمهور قراء الصحف إلى المنصات الإلكترونية المختلفة ومنها النسخ الإلكترونية التي تصدرها الصحف، كما أنها مؤشر على تراجع نسبة التوزيع للنسخ الورقية، وأن الصحف تبذل كل الجهود للحصول على الجمهور، وإيجاد مصادر مالية تدعم بها مداخيلها المالية، والحفاظ على مفهوم الصحافة المدفوعة الثمن. ورغم نجاح بعض الصحف في تلك التجربة، إلا أن كثير من الصحف تراجعت عن تطبيق هذا المفهوم مؤخرا نظرا لقدرة الجمهور على الحصول على الأخبار مجانا من خلال الإنترنت، ما يشير إلى تزايد الضغوط الاقتصادية على الصحف.

ذكر تقرير لموقع (Newspaper Death Watch, 2013) أن صحيفة (سان فرانسيسكو كورنيكال) ألغت اشتراكاتها الإلكترونية بعد أربعة أشهر من تطبيقها، ولحقت بها صحيفة (دالاس مورنينق)، بسبب عزوف القراء عن الاشتراك فيهما، ويعد ذلك مؤشرا واضحاً لنهاية مبدأ الاشتراكات الإلكترونية المدفوعة.

وفيما يتعلق بالقراء، ذكر تقرير معهد رويترز للأخبار الرقمية (٢٠١٣) أن أكثر من (٩٠٪) من الجمهور في بريطانيا يحصلون على الأخبار مجاناً، مقابل (٩٪) فقط يحصلون على الأخبار بمقابل مادي من خلال الإنترنت، وفي أمريكا تصل نسبتهم إلى (١٢٪)، بينما في ألمانيا تصل نسبتهم إلى (١١٪).

تعد صحيفة الصن البريطانية من أكثر الصحف العالمية توزيعا في العالم، بأكثر من مليوني نسخة ورقية يوميا، وقد أقرت الاشتراك الإلكتروني لنسختها الإلكترونية في أغسطس الماضي، ولكنها فوجئت بتدني نسبة قرائها الإلكترونيون بنسبة فاقت (٦٠٪)، في مؤشر واضح على عدم رغبة الجمهور حاليا في دفع مقابل مالي لقراءة الصحف إلكترونيا؛ وهذا بدوره ربما يسهم في زيادة الأعباء الاقتصادية على الصحف بشكل ملحوظ على الأقل في الفترة الحالية (Media Week , 2013).

## التأثيرات المهنية:

أدى التطور الرقمي في مجال الإعلام والاتصال إلى إحداث تغيرات في ممارسة العمل الصحافي، بل ظهرت أشكال جديدة من الممارسات الصحافية التي جعلت الجمهور أكثر من أي حقبة سابقة قادراً على تلقي الأخبار والمعلومات بشكل فاعل وسريع. فيما يلي أبرز تلك التأثيرات:

### - صحافة المواطن:

صحافة المواطن، مفهوم ظهر في منتصف التسعينيات، وكان للتطور التقني والاتصالي دور كبير في تعزيزها، ومكنت المتلقي العادي بأن يلعب دور المرسل أو الصحافي، وفي ذات الوقت جعلت الصحافيين يعتمدون على هذا النوع من الصحافة لابتكار الكثير من قصصهم وأعمالهم الصحافية. يقول د. على شويل القرني: «إن صحافة المواطن ببساطة هي الصحافة التي يصنعها أو يشترك في صنعها المواطن، ويقوم بتوظيف الصحيفة في تبادلها في مجال الأخبار والرأي بينه وبين باقي المواطنين عبر شبكة الإنترنت(٢٠١١)». هذا النوع من الصحافة بدوره أثر مهنياً على الصحافي نفسه، وعلى ممارسة العمل الصحافي بشكل عام. أصبح الصحافيون الأن يعتمدون على صحافة المواطن للحصول على المعلومات والصور والمواد الفلمية للأحداث المختلفة.

إن زلزال تسونامي في عام ٢٠٠٤ وأعاصير هايتي في عام ٢٠١٠ أظهرت جلياً كيف يعتمد الصحافيون على صحافة المواطن. على سبيل المثال تلقت CNN أثناء زلزال تسونامي نحو ٧٥٠ ألف مشاركة من أشخاص تأثروا بهذا الزلزال، وكانت مشاركاتهم عنصرا أساسيا في تغطيتها الصحافية لهذا الحدث (Rogers, 2011). أما في أعاصير هايتي فقد خصصت الكثير من الصحف مثل لوس انجلوس تايمز والنيويورك تايمز حسابات في وسائل التواصل الاجتماعي ومدونات من خلال مواقعها على الإنترنت من أجل استقبال الرسائل والصور الواردة من موقع الحدث (Brainard, 2010).

### - أسلوب ممارسة العمل الصحافي:

لقد أسهمت الوسائل الحديثة في تغيير أسلوب العمل الصحافي إلى

حد كبير، إذ أصبحت الصحف ووسائل الإعلام كافة أكثر سرعة، وتعمل على مدار الساعة لنقل الخبر والمعلومة للمتلقي. وإضافة إلى ذلك شكّلت وسائل التواصل الاجتماعي نقلة كبيرة في ممارسة العمل الصحافي، ومكّنت العاملين في هذه المهنة من الإفادة منها للحصول على كم أكبر من المعلومات، وقرّبتهم من الحدث الذي يغطونه بشكل كبير؛ وهذا كله يعزز مفهوم صحافة المواطن. ولكن تأثير هذه الوسائل أسهم أيضاً في تغيير أساليب الممارسة الصحافية. تقول جوانا كار المحررة في راديو BBC4 إنها لن تعين أي شخص في الصحافة لا يملك حسابا في توتير. يذكر الصحافي هوجيس أن (٨٠٪) من جمع المعلومات والأخبار في عمله الصحافي يتم من خلال تويتر و(٢٠٪) من خلال العمل الميداني (Hahn, 2013). لقد أسهمت أيضا في تغيير أسلوب التغطية الصحافية وسرّعت منه بشكل كبير جداً، وكانت قصة مقتل بن لادن في أفغانستان دليلاً على ذلك، وبدأت بتغريدة من شخص قال إن طائرات الهيلوكوبتر الأمريكية تحوم على منطقة أبوت آباد، وأكدها بتغريدة كذلك قائد عسكري أمريكي سابق تلقى الخبر من زملائه وهو ما ألهم الصحافة العالمية التي غطت الحدث قبل التأكيدات الرسمية من واشنطن. كما أن الاحتجاجات الإيرانية إبان الانتخابات الإيرانية ٢٠٠٩ أكد قوة تلك الوسائل الاجتماعية وتحديداً تويتر الذي بات المصدر الأقوى لكثير من صحافيي العالم لتغطية هذه الأحداث. كما مكنت هذه الوسائل الحديثة والاجتماعية كي تصبح بمثابة مصدر للأخبار وتعزيز العلاقة مع المصادر.

تشير دراسة أجريت على الصحافيين الإسبان أن (٤٢٪) يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي للتواصل مع المؤسسات المختلفة للحصول على المعلومات من خلال توتير، و (١٨٪) من خلال فيسبوك. وتزداد النسبة في استخدمها للتواصل مع الأفراد كمصادر للأخبار بنسبة

(٤٥٪) لتويتر و(٣١٪) من خلال فيسبوك. كما أسهمت كذلك في بروز الصحافة الاستقصائية، إذ تشير الدراسة نفسها إلى أن (٢٥٪) يستخدم تويتر في العمل الصحافي الاستقصائي، بينما (١٥٪) منهم يستخدم فيسبوك للغرض نفسه (Carrera, 2011).

### - تعزيز المحتوى في المواد الصحافية:

أسهمت التقنية الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي كافة ومواقع مشاركة الفيديوهات والملفات والمدونات في تعزيز المحتوى الصحافي والمادة الخبرية في الصحافة. فقد بدأ الكثير من الصحف في العالم بعد أن أنشئت نسخها الإلكترونية بالإفادة من المحتوى الكبير المتاح من خلال الإنترنت ومن مصادر مختلفة، سواء الصور أو الرسومات أو ملفات الفيديو أو الصوت، كما ساعدها كذلك على تعزيز المحتوى الورقي، وهو ما يعرف بمفهوم (Multimedia) الذي يبرز في النسخ الإلكترونية. وبهذا أصبح المتابع للصحافة الأن قادراً على الحصول على مادة أكثر شمولية وعمقاً وتفاصيل بوسائل مساعدة أكثر من أي وقت مضى، بفضل الوسائل الاتصالية الحديثة.

### - ترتيب الأولويات:

أسهم الإعلام الحديث بوسائله المختلفة في التأثير على دور مهم تقوم به الصحافة المؤسسية، وعرف منذ بزوغها كمهنة، وأطر ذلك علميا نظرية (ترتيب الأولويات)، والتي تقول إن الإعلام بوسائله المختلفة هو من يرتب قضايا الجمهور، ويجعل من قضية أكثر أهمية من غيرها؛ من خلال تركيزه وتغطية قضايا معينة. الوسائل الحديثة في الاتصال والإعلام، ومشاركة المتلقي في إنتاجها عكس الاتجاه، وذلك من خلال

تركيز مجموعات من الجمهور على قضايا معينة، بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي والمدونات والوسائط الأخرى التي تمكّنه من إرسال رسائله، ما يجعل الصحافة والوسائل الأخرى يركز عليها بدلا من السابق، وقد كان هذا الدور محصورا وبشكل كبير على وسائل الإعلام المختلفة. في المقابل تشير دراسة أجريت للتعرف على هذا الدور بوسائل التواصل الاجتماعي أثناء إعلان تحالف حكومة المحافظين والديمقراطيين الجدد في بريطانيا من خلال خمسة ملايين تغريدة أن (٣٥٪) فقط من التغريدات في تويتر حول هذا الموضوع والروابط المتاحة في الإنترنت، خلال أول مائة يوم، جاءت من وسائل إعلام غير تقليدية (Newman, 2009). وعلى الرغم من أن النسبة الأكبر تميل لصالح الإعلام التقليدي، إلا أن تأثير الإعلام الحديث متوحداً في هذا الإطار، ويختلف نسبياً من بيئة إلى بيئة وخصوصا اذا كان للإعلام التقليدي مجال أرحب وحر لتغطية الأحداث المختلفة، فإنه سيلعب هذا الدور أكثر من الوسائل غير التقليدية.

### - التواصل مع الجمهور:

أسهمت الوسائل الحديثة في الإعلام، وبخاصة وسائل التواصل الاجتماعي من تعزيز علاقة الصحافي بالجمهور، وكذلك علاقة الصحيفة وأي وسيلة إعلامية بجمهورها؛ وهذا مكّن الصحافي من القرب أكثر إلى جمهوره، ما يساعده على خدمته، من خلال تغطية الأحداث المختلفة وتلبية متطلباتهم. كما أسهمت تلك الوسائل في زيادة الانتماء للوسيلة الإعلامية والعاملين فيها، وذلك من خلال الأجواء الحميمة التي أتاحتها وسائل التواصل الاجتماعي.

تشير دراسة أجريت على عينة من الصحافيين الإسبان أن (٧٨٪) منهم يستخدمون تويتر لتعزيز الولاء بينهم وبين الجمهور، و(٥٨٪) منهم

يستخدمون فيسبوك للغرض نفسه، كما أن (٥١٪) يستخدمون تويتر لتشجيع الصغار من الجمهور للارتباط بعملهم الصحافي، و(٤٧٪) يستخدمون فيسبوك للغرض ذاته. كم أن التفاعلية وتعليقات الجمهور في الوسائل الاتصالية الحديثة يعد أحد مؤشرات هذا القرب بين الوسيلة والصحافي معا مع الجمهور، بل أضاف بعداً مهما للصحافي وأسلوب عمله بعد أن أصبح الاتصال باتجاهين بدلاً من اتجاه الواحد.

لا يعد الواقع الإعلامي العربي بعيداً عن الواقع الإعلامي العالمي، ولكن استجابته لبعض التأثيرات تختلف، وفي إطار نسبي يزيد أو ينقص بحكم المتغيرات والظروف التي تحكمه سياسيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا. لقد بدأ العالم العربي مستجيباً للمتغيرات التي طرأت على الصحافة والإعلام بفضل التطورات التقنية والوسائل الحديثة، وبدأ بتوظيفها بناءً على ظروفه واحتياجاته، وهذا ما اتضح جلياً خلال السنوات القليلة الماضية، والتي شهدت تغيرات سياسية كان للإعلام الجديد دور بارز فيها.

فيما يلى قراءة في أبرز المتغيرات التي من الممكن أن تؤثر على الواقع الإعلامي العربي حاليا ومستقبلاً:

## التأثيرات على الجمهور:

### انتشار الصحافة الإلكترونية:

شهدت الفترة الأخيرة انتشاراً واسعا للصحافة الإلكترونية، ولجوء الكثير من الصحف المعروفة إلى النسخ الإلكترونية، وكذلك المواقع على شبكة الإنترنت التي تقدم خدماتها الإخبارية على غرار الخدمات التي تقدمها الصحف على مستوى العالم - كما أشرنا سابقاً - وفي العالم

العربي راجع هذا النوع من الصحافة رغم وجود الصحف التقليدية من خلال نسخها الإلكترونية، وأصبحت خياراً مهما للجمهور. في السعودية لوحدها تشير الأنباء والتقارير إلى أن عدد المواقع الإخبارية في المملكة تجاوز ألفي موقع، يصل عدد المرخص منها حاليا نحو ٦٥٠ موقعا. وعن توجّه الجمهور نحو هذا النوع من الصحافة، أشارت دراسة اعتماد الشباب السعودي على الصحف الإلكترونية كمصدر للأخبار، وبنسبة (٣٦,٥٪) (٢٠١٢، عرابي، العقباوي). وفي دراسة حول اتجاهات الشباب العربي نحو الصحافة الإلكترونية كشفت دراسة أن (٧٣٪) من أفراد عينة الدراسة يستخدمون الصحافة الإلكترونية لسهولة الوصول إلى المعلومات. كما يتفق (٥٧٪) على تميز الصحافة الإلكترونية بالتحديث المستمر للمعلومات، (٥٦٪) منهم يوافقون على أن الصحافة الإلكترونية تلبّي الاحتياجات المعرفية (٢٠١١، العزاوي).

## شبكات التواصل الاجتماعي:

لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورا كبيراً في حياة الكثيرين في الوطن العربي وبخاصة فئة الشباب، وأصبحت تلبي حاجاتهم، ومن ضمن تلك الحاجات الوظيفة الإخبارية والمعلوماتية التي تقدمها الصحافة. تشير دراسة إلى أن عدد مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي الرئيسة على شبكة الإنترنت (فيسبوك، تويتر، لينكد إن) في الوطن العربي بلغ ٧٠,٣ مليون مستخدم عربي تقريباً حتى منتصف العام ٢٠١٣م، و بارتفاع بنسبة ٣٥٪ خلال ١٢ شهرًا (العربية نت، ٢٠١٣). وفي دلالة على تأثيرها على الصحافة كمصدر للأخبار والمعلومات، أشارت دراسة إلى أن اعتماد الشباب السعودي على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للأخبار بنسبة (٣٠٪) في الوقت الذي تشير فيه الدراسة إلى أن (٦٢٪) يعتمد

على وسائل الإعلام الجديد للحصول على الأخبار(عرابي، العقباوي، ٢٠١٢). وعلى المستوى العربي بينت دراسة أن (٢٩٪) يحصلون على أخبارهم من خلال الإعلام الاجتماعي كمصدر رئيس (ASMR, 2013).

## انتشار الهواتف والأجهزة الذكية:

لم يكن الجمهور العربي بعيداً عن توجّه الآخرين للهواتف والأجهزة الذكية، لا سيما وأنها أصبحت الأجهزة السهلة والشاملة التي سهلت أسلوب حياة الكثيرين من الناس، وهو الشيء الذي بدوره يمكن أن يسهل حصولهم على الأخبار والمعلومات من الوسائل الحديثة بدلا من الصحافة التقليدية. وقد كشفت دراسة أجرتها شركة «فروت آبس» (Froot Apps) لتطوير التطبيقات، أن ٦٠٪ من مستخدمي الهواتف الذكية في العالم العربي يستخدمون هواتفهم أكثر من مرتين يوميا، و(١٤٪) في تصفح الإنترنت، و(١٦٪) للتواصل عبر الشبكات الاجتماعية (٢٠١٣، الجزيرة نت). ويذكر تقرير لـ «غوغل» أن العرب هم الأكثر استخداما واهتماما للهواتف الذكية في العالم، وجاءت الإمارات والسعودية من أكثر ثلاث دول على مستوى العالم بمعية كوريا الجنوبية.

## التأثيرات الاقتصادية:

الصحافة تأثرت بعد ظهور الإعلام الرقمي والإنترنت بشكل عام وذلك بحكم توجّه أغلب الاستثمارات والجمهور إلى هذا النوع من الإعلام. وفي العالم العربي تختلف الاستجابة للتأثيرات الاقتصادية مقارنة بدول العالم الأخرى، بالنظر للظروف الاقتصادية والتقنية التي تحيط بالمنطقة. ويمكن تلخيص الأثر الاقتصادي لوسائل الاتصال الحديثة على الصحافة، فيما يأتي:

## نسب التوزيع والاشتراكات:

هبطت نسب التوزيع لأغلب الصحف في العالم ومنها الصحف العربية مع توجّه بعض القراء للنسخ الإلكترونية والتي ما تزال في الغالب مجانية، ما يؤثر اقتصاديا وماليا على الصحف لاسيما أن توزيع الصحف على مستوى العالم انخفض بنسبة (٠,٩٪) خلال العام الماضي مقارنة بالعام ٢٠١٢ (٢٠١٣، سكاي عربية)؛ إذ بدأت أسعار الاشتراكات تتهاوى بنسب كبيرة، وهذا ما اتضح جلياً في الصحافة السعودية التي هبطت فيها أسعار الاشتراكات إلى ما دون المائة ريال، على عكس السابق حينما كانت تراوح أسعارها ما بين ٤٠٠-٦٠٠ ريال.

يشير استطلاع لآراء أكثر من ٥٠٠ قارئ في السعودية والإمارات أن نحو(٧٦٪) توقفوا تماما عن قراءة الصحف المطبوعة واستبدلوها بالمحتوى الإلكترون (٢٠١٢ميرفي). كما يشير تقرير صادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر (٢٠١١) إلى أن إجمالي عدد النسخ الموزعة للصحف العامة محليا وخارجيا تراجع بنسبة (٦,٨٪) عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠؛ إذ بلغ عدد النسخ ٩,٩٢٠ ملايين نسخة عام ٢٠١١ مقابل ١٠,٠٧ ملايين نسخة عام ٢٠١٠. ولكن يجب النظر إلى أن التأثير الاقتصادي على العالم العربي في الصحافة والنشر أقل مما في بعض دول العالم؛ لعوامل تشمل الدعم الحكومي، ونسب الفقر في بعض الدول، والفجوة التقنية لدى بعض الدول.

## الدخل الإعلاني

برز الإعلام الرقمي كوسيلة إعلانية مهمة في السنوات الأخيرة عالمياً، كما شهد العالم العربي أيضا نموا في هذا المجال، ولكن بقدر

أقل من بعض دول العالم، وبخاصة أمريكا وأوروبا. ووفقا لتقرير نظرة على الإعلام العربي ٢٠١١-٢٠١٥، الذي نشره نادي دبي للصحافة، فإن عائدات الإعلانات في الصحف بالمنطقة قد انخفضت منذ عام ٢٠٠٧، وأصبحت تمثل (٣٩٪) في عام ٢٠٠٩، ومن المتوقع أن يستمر الانخفاض إلى نسبة (٣١٪) بحلول عام ٢٠١٥؛ ويشير التقرير نفسه إلى نمو الإعلان الرقمي، إذ حصلت الصحافة الإلكترونية على نسبة (٤٪) فقط من عائدات الإعلان في العام ٢٠١١، ويتوقع التقرير مزيدا من النمو، لا سيما وأن الصحافة الرقمية هي أسرع البرامج نموا في المنطقة العربية، ومن المتوقع أن تتزايد حصتها من الإعلانات إلى (١٠٪) بحلول عام ٢٠١٥ وفي الغالب سوف تكون على حساب الصحافة المطبوعة. ويعزز التقرير توقعاته في نمو الإعلان الرقمي وتراجعه في الصحافة المطبوعة، وبخاصة أن (٥٣٪) من سكان الشرق الأوسط أعمارهم أقل من ٢٥ سنة، والشباب غالبا في هذه السن يشعرون بالراحة أكثر في تصفح الأخبار والتفاعل الإلكتروني، وهذا سوف يشجع المعلنين على التوجه إلى المنصات الإلكترونية (٢٠١٢م).

### - القوى العاملة

من المتوقع أن تلعب القوى العاملة في الصحافة العربية تحدياً لبعض الصحف، لا سيما وأن الصحافة العالمية تشهد تراجعاً في حجم العاملين فيها، بسبب توجّه الصحف للمنصات الإلكترونية وإغلاق بعض الصحف، والضغوط الاقتصادية الأخرى؛ جراء تراجع نسب الإعلان والتوزيع. كما أن عنصر القوى العاملة سيشكل صعوبة لبعض الصحف التي لديها منصات رقمية، من خلال توفير القوى العاملة التي لديها القدرة والمهارة الكافية للتعامل مع التقنية، في ظل محدودية الكفاءات

المدربة ومحدودية البرامج التطبيقية والتعليمية التي توفر طاقات بشرية قادرة على التعامل والإنتاج في مجال الصحافة بشكلها الجديد. ومن ضمن المؤشرات التي يمكن أن تؤثر في هذا المجال، كذلك، تحوّل بعض الصحافيين إلى العمل الفردي في الصحافة الإلكترونية أو في في المنصات الإعلامية المختلفة التلفزيونية والإذاعية، بفضل توجّه الجمهور إلى الفضاء الرقمي وشبكات التواصل الاجتماعي.

### الاشتراكات الإلكترونية (Pay wall):

تعد الاشتراكات الإلكترونية مؤشراً على هجرة جمهور قراء الصحف إلى المنصات الإلكترونية المختلفة، ومنها النسخ الإلكترونية التي تصدرها الصحف، كما أنها خطوة تهدف إلى تعزيز مداخيل الصحف، نظرا لهجرة الجمهور إلى هذا النوع من الصحف. وحسب ما أشير سابقا، أن كثيرا من صحف العالم لم تنجح في تطبيق هذا المفهوم، وبعضها لم يحقق العوائد المجزية منها، ويتوقع أن تطال هذه التأثيرات الصحف العربية التي إلى الآن لم تطبق هذه الفكرة، لعوامل تقنية ومستوى دخل بعض الشعوب والدعم الحكومي والسياسي لبعض الصحف؛ ولكن المؤشرات تشير إلى أن تطبيقها سيشكل صعوبة اقتصادية جديدة في الوقت الراهن، في ظل توافر المحتوى الإلكتروني المجاني، وعدم رغبة الكثيرين بالدفع مقابل متابعة الصحف إلكترونياً.

يشير تقرير «بوز آند كومباني» لعام ٢٠١١ حول الأخبار الرقمية، أن الصحف والمجلات العربية تحتاج إلى أن تفكر بعمق فيما تستطيع أن تقدمه للقراء، إضافة إلى المحتوى، كي تقنع المستخدمين بالدفع مقابل الاطلاع على الصحف إلكترونيا؛ وهذا يتطلب تجديدا حقيقيا للمنتجات في العالم الرقمي، ونماذج جديدة للتسعير، لم يفكر بها سوى عدد محدود

من الصحف والناشرين حتى الآن، وهو ما حدث غالبا في الصحافة العالمية. ويضيف التقرير أن استطلاعا للرأي شارك فيه ٥٠٠ سعودي وإماراتي يقاومون الدفع مقابل المحتوى الإلكتروني، إذ أعرب (٧٤٪) منهم عن ترددهم في الدفع مقابل مثل ذلك النوع من المحتوى(ميرفي، ٢٠١٢).

## التأثيرات المهنية

أدى التطور الرقمي في مجال الإعلام والاتصال إلى إحداث تغيرات في ممارسة العمل الصحافي، وكان للصحافة العربية نصيباً منها، وفيما يلي أبرز تلك التأثيرات:

### - صحافة المواطن:

صحافة المواطن من أكثر المتغيرات التي أثرت على المنطقة العربية، وكانت عاملاً أساسياً في تحريك مسيرة التغير السياسي الذي شهدته المنطقة العربية، لا سيما وأن شرارة الربيع العربي بدأت من مواطن عادي صوّر مشهد احتجاج المواطن التونسي (بوعزيزي) ونشرها في مواقع التواصل، وتلقفتها الصحافة العالمية والعربية؛ لكي تعزز مسيرة احتجاجات طالت مناطق عدة في المنطقة العربية.

يعود قوة تأثير هذا المفهوم في المنطقة أكثر من غيرها من مناطق العالم، لأن الإعلام التقليدي الذي يتمتع بعلاقة حميمة مع الأنظمة السياسية أعتاد على القيود، رغم مؤشرات الانفتاح الذي أجبرته عليه الوسائل الإعلامية الحديثة؛ ورغم ذلك لم يجد المتلقي العربي ما يلبّي حاجته، وجاءت صحافة المواطن كي تسدّ هذه الفجوة وتعبر عن أغلب ما يريد، رغم شوائب تعدّي الخصوصية، وعدم الدقة التي تحدثها.

أظهر استطلاع للرأي أجري في مارس ٢٠١١ عن استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي في الدول العربية أن (٩٠٪) من الشباب التونسي والمصري استخدموا «فيس بوك» للدعوة للمظاهرات، أو نشر أخبارها (٢٠١٢، بوو). كما أن تغطية الصراع في سوريا قائم وبحدّ كبير على صحافة المواطن؛ إذ أن أغلب الصور والمواد الفلمية المتداولة يقدمها مواطنون ويستفيد منها المتلقي ووسائل الإعلام. ولكن يجب النظر مرة أخرى إلى أن هذا النوع من الصحافة لا يزال يعاني من فقدان المصداقية والدقة. كما أشارت دراسة إلى أن (٤٩,١٪) تعرضوا للخداع من خلال صحافة المواطن، ومن خلال شبكات التواصل الاجتماعي، ولكن يظل تأثير هذا النوع من الصحافة جليّاً في الواقع الإعلامي العربي.

## - أسلوب ممارسة العمل الصحافي

أسهمت الوسائل الحديثة في تغيير أسلوب العمل الصحافي إلى حد كبير، والصحافي العربي هو جزء من الذين تأثرت ممارسته للعمل؛ لا سيما أنه مرتبط بالتقنية والمنصات الإعلامية الجديدة، مثل غيره. فقد أصبح الآن عمله يستقى من الفضاءات الإلكترونية والاجتماعية؛ فنجد أنه يصنع الكثير من قصصه وموضوعاته الصحافية من خلالها، وتعززت مصادره الشخصية والمؤسسية من خلال تفاعل الجميع في الشبكات المختلفة، مثل صحافي العالم. كما أن أسلوبه تغيّر وأصبح يركز على الاختصار، وهذا هو أحد ثمرات شبكات التواصل، وتويتر تحديداً، كما يقول وليد عباس الصحافي في مونت كارلو الدولية « كنت في الماضي، أبديت إعجابي في هذه اليوميات بتأثير (تويتر) على أسلوب كتابتي، إذ دفعني إلى المزيد من الاختصار والتركيز، ولكنني اليوم أعرب عن قلق عميق وانزعاج شديد من تأثير «جوجل» على أسلوب كتابة الصحفيين

وتعبيراتهم، لكي يحتلوا مراكز متقدمة في نتائج البحث على الإنترنت، وقلق أعمق وانزعاج أشد من تأثير دردشاتكم ونكاتكم على (تويتر) و(فيس بوك) على اجتماع التحرير الذي أنظمه في إذاعتنا» (٢٠١٣). وهنا أيضا يجب النظر إلى الجوانب السلبية في هذا الجانب، والتي يتجاوز فيها الصحافي المعايير المهنية، بهدف كسب مزيد من جماهير المنصات الإلكترونية.

## - تعزيز المحتوى في المواد الصحافية

أسهمت التقنية الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي كافة ومواقع مشاركة الفيديوهات والملفات والمدوّنات في تعزيز المحتوى الصحافي، والمادة الخبرية في الصحافة. ولكن يبدو أن الصحافة العربية إلى الآن لم توظف ما يعرف بمفهوم (Multimedia) بشكل جيد، كما يحدث في الصحافة العالمية، في ظل وجود بعض الصحف التي تعطي اهتماما نوعا ما بهذا المفهوم؛ إذ أصبح المتابع للصحافة العربية الأن قادراً على الحصول على مادة أكثر شمولية وعمقاً وتفاصيل من خلال وسائل مساعدة، مثل الفيديو والملفات الصوتية، أكثر من أي وقت مضى، بفضل الوسائل الاتصالية الحديثة.

## - ترتيب الأولويات

كذلك أسهم الاتصال الحديث بوسائله المختلفة في التأثير على دور مهم تقوم به الصحافة المؤسسية، وعرف منذ بزوغها كمهنة، وأطر ذلك علميّاً نظرية (ترتيب الأولويات) والتي تقول أن الإعلام بوسائله المختلفة هو من يرتّب قضايا الجمهور، ويجعل من قضية أكثر أهمية من غيرها؛ من خلال تركيزه وتغطية قضايا معينة. والمتابع للصحافة

العربية والمنصات الإلكترونية المختلفة يرى كيف أن وسائل التواصل الاجتماعي جعلت أولويات الجمهور بارزة في الصحافة. والمتتبع للساحة العربية شاهد كيف أن كثيراً من القضايا سياسياً وثقافياً أبرز أولويتها الإعلام الاجتماعي والإلكتروني. والساحة السعودية خير شاهد في قضية قيادة المرأة للسيارة، وقضية (الراتب ما يكفي الحاجة)، التي أجبرت الإعلام والجهات المعنية الحكومية بالتعامل معها وإصدار البيانات والتعليق عليها.

### - التواصل مع الجمهور

أسهمت الوسائل الحديثة في الإعلام، وبشكل خاص وسائل التواصل الاجتماعي، من تعزيز علاقة الصحافي بالجمهور، وكذلك علاقة الصحيفة وأي وسيلة إعلامية بجمهورها في المنطقة العربية؛ وهو ما حدث في كثير من دول العالم، إذ أصبح في مقدور الصحافي العربي التواصل مع الجمهور والاستماع إلى رغباته والتعرف على متطلباته، من خلال شبكات التواصل، والتعليقات التي ترده على الأخبار التي يكتبها؛ بل مكّنت الوسائل الحديثة في الاتصال والإعلام من التعرّف على توجّهاته، ما يسهم في تعزيز جودة أدائه وملامسة احتياجات الجمهور، وتعزيز ولائه لصحيفته وتشجيعه على متابعة إنتاجه.

## الخاتمة

من الملاحظ، أنَّ تأثير وسائل الاتصال الحديثة طال الصحافة العالمية، سواء كان اقتصاديا أم مهنياً، وحتى على مستوى الجمهور، ولم يبتعد الواقع الإعلامي العربي كثيراً عن تلك التأثيرات، ولكن تظل نسبة التأثير أقل وضوحاً في الفترة الراهنة؛ لأسباب سياسية واقتصادية ومتغيرات السوق الإعلامية – كما أشرنا سابقاً – التي لم تتحول بشكل كبير إلى الآن إلى فكر المحتوى الإعلامي الإلكتروني. ولكن أغلب الأطروحات والنقاشات والوقائع تشير إلى تأثير تلك الوسائل على كافة الأصعدة سيطال الواقع الإعلامي العربي، وبخاصة الصحافة؛ لا سيما أن الجمهور العربي – وكما تشير الدراسات والمؤشرات– وجد في الوسائل الحديثة ما يلبّي حاجاته، إلى حدٍّ كبير، وأنه كشف عن تعلّقه بالتقنية وأسلوب الاتصال والتواصل الحديث، من خلال الأجهزة الذكية بنسبة عالية، جعلت بعض الدول العربية تتصدر القائمة العالمية.

ولا بد من الإشارة في الختام إلى أن المجال التقني في الإعلام والاتصال متسارع في النمو، بشكل كبير جداً؛ ما يوحي أنَّ كثيراً من المؤشرات والتوقعات قد تسقط أو تتعزز، وبشكل لم يكن في الحسبان.

## المراجع العربية


١- التقرير السنوي للإعلام الاجتماعي (ASMR)، ٢٠١٣، كلية دبي للإدارة الحكومية، الإصدار الخامس.

٢- الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١١، النشرة السنوية للإحصاءات الثقافية لعام ٢٠١١، منقول عن بوابة الحرية والعدالة، http:// www.fj-p.com/article.php?id=25292

٣- الجزيرة نت، ٢٠١٣، دراسة ترصد استخدام الهواتف الذكية في العالم العربي، http://www.aljazeera.net/news/pages/f330fcb3-a27a-4259-8206-4f7957cb7afb

٤- القرني، علي شويل، ٢٠١١، الإعلام الجديد: من الصحافة التقليدية إلى الإعلام الاجتماعي وصحافة المواطن، الرياض.

٥- العزاوي، طلال، ٢٠١١، اتجاهات الشباب العربي نحو الصحافة الإلكترونية، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

٦- العربية نت، ٢٠١٣، ٧٠ مليون عربي يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي، http://www.alarabiya.net/ar/technology/2013/08/20/70.

٧- بوو، فيكتوريا، ٢٠١٣، مراحل تطور الإعلام الإلكتروني.. تاريخ وصور، مركز الدوحة لحرية الإعلام، http://www.dc4mf.org/ar/content/3334.

٨- عباس، وليد، ٢٠١٣، تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على اختيارات الصحافة لما تنشره إذاعة مونت كارلو الدولية، http://www.mc-doualiya. com/chronicles/email-mcd/20130426.

٩- عرابي، دينا أحمد، العقباوي، بسنت، ٢٠١٢، مصداقية المضمون الخبري لمواقع التواصل الاجتماعي لدى الشباب دراسة ميدانية على عيّنة من الشباب السعودي، ورقة مقدمة في المنتدى السنوي السادس للجمعية السعودية للإعلام والاتصال «الإعلام الجديد..التحديات النظرية والتطبيقية»، جامعة الملك سعود – الرياض.

١٠- سكاي عربية، ٢٠١٣، تراجع توزيع الصحف بالعالم .http://www
.skynewsarabia.com/web/article/271546

١١- ميرفي، كاريل، ٢٠١٢، تحديات صناعة النشر في الشرق الأوسط، مجلة المجلة، http://www.majalla.com/arb/2012/12/article55240910.

١٢- نادي دبي للصحافة، ٢٠١٢، نظرة على الإعلام العربي (الإنكشاف والتحوّل) ٢٠١١-٢٠١٥، الإصدار الرابع.

## المراجع غير العربية

1- Brainard Curtis, 2010, New Media Crucial in Aftermath of Haitian Earthquake, Colombia Journal Review, *http://www.cjr.org/the_observatory/new_media_crucial_in_aftermath.php?page=all*

2- Carranza, Anthony, (2013), Social media networking stats and trends in 2013, *http://www.examiner.com/article/social-media-networking-stats-and-trends-2013*

3- Carrera, Pilar, 2011, Join the conversation: How Spanish journalist are using Twitter, LapApart, Madrid.

4- Conboy, M. (2004) Journalism: a critical history.London: Sage.

5- eMarketer, 2012, Despite Tough Economy, UK Digital Advertising Budgets Continue to Rise, *http://www.emarketer.com/newsroom/index.php/tough-economy-uk-digital-advertising-budgets-continue-rise/*

6- Newman, Nic, 2009, the rise of social media and its impact on mainstream journalism: A study of how newspapers and broadcasters in the UK and US are responding to a wave of participatory social media, and a historic shift in control towards individual consumers, Reuters Institute for the Study of Journalism.

7- Newspaper Death Watch, 2013, paywalls come tumbling down, *http://newspaperdeathwatch.com/paywalls-come-tumbling-down/*

8- Media Post News, 2011, Newspaper Jobs Shrink 40% In 10 Years, *http://www.mediapost.com/publications/article/183378/newspaper-jobs-shrink-40-in-10-years.html#axzz2jFN6xzLS*

9- Media Week, 2013, The Sun›s traffic drops 60% after initial paywall offer, *http://www.mediaweek.co.uk/article/1211704/suns-traffic-drops-60-initial-paywall-offer*

10- Pew research center, the State of the News Media 2013, an annual report on American Journalism, *http://stateofthemedia.org/*.

11- Rogers, Tony, 2011, Once Hailed as Revolutionary, Citizen Journalism Remains a Work in Progress, *http://journalism.about.com/od/citizenjournalism/a/Once-Hailed-As-Revolutionary-Citizen-Journalism-Remains-A-Work-In-Progress.htm*.

12- Thomson Reuters, 2013, Thomson Reuters cuts 3,000 jobs, stock rises, *http://www.reuters.com/article/2013/10/29/us-thomsonreuters-results-idUSBRE99S0JB20131029*.

13- Townson, Peter, 2013, Blurring the lines between professional and citizen journalism, Doha Center for Media Freedom, *http://www.dc4mf.org/ar/node/3341*.

14- UNCP, 2013, The Brief History of Social Media, Mass Communication Dept., University of North Carolina at Pembroke, *http://www.uncp.edu/home/acurtis/NewMedia/SocialMedia/SocialMediaHistory.html*.

# الورقة الثالثة
# الإعلام في زمن الخصخصة

صالح القلاب

## وزير إعلام أردني أسبق

يُفهم من هذا العنوان: «الإعلام في زمن الخصخصة»، الذي هو حمَّال أوْجه كثيرة، أنه قد آن أوان تشييع الإعلام الرسمي الحكومي، وإنه لا بد من المباشرة الجدية لحفر قبر لدفنه.

وحقيقة، ونحن نتحدث الآن في هذه الندوة المباركة عن هذه المسألة، التي غدت في غاية الأهمية، وهي ضرورة قصوى من الصعب تأجيلها؛ فكأننا نتحدث عن مريض بات يعاني سكرات الموت، وغدا في الرمق الأخير؛ وكذلك إننا نتحدث عن جديد غدا يفرض نفسه علينا بقوة

التغيير المترتب على التحولات التاريخية الجذرية. والحقيقة أنه علينا أن نتخلى عن عنادنا، وأن ندرك ونُقر ونعترف بأنَّه لم يعد هناك مستقبل للإعلام،الذي عايشناه وعشنا معه سنوات طويلة، وعايشه وعاشه الذين سبقونا، منذ أن كان الشاعر العربي هو وزير إعلام القبيلة، ومنذ أبدع عمرو بن كلثوم معلقته الشهيرة:

**ملأنا البَّر حتى ضاق عنا ... وماء البحر نملؤه سفينا**

وذلك، مع أنه قد لا يكون هناك في بني تغلب مَن يجيد السباحة، وأنَّ عمرو بن كلثوم نفسه ربما لم يرَ بحراً في حياته، وهذا ما كان فعله جوزيف غوبلز، وزير إعلام أدولف هيتلر، الذي رفع شعاراً يقول: «أكذب ثم اكذب فسيصدقك الناس في النهاية»! وحقيقة إن هذا غير صحيح على الإطلاق؛ فـ «حبل الكذب قصير كما يقال»، والناس ستعرف الصحيح في النهاية؛ وهذا ما حدث فعلاً عندما كشفت هزيمة يونيو (حزيران) المنكرة كذبة: «تجوّع يا سمك» و«القاهر» و«الظافر» وأيضاً كذبة:

**ميراج طيارك هرب ... مهزوم من نسر العرب**
**والميغ علّت واعتلت ... بالجو تتحدى القدر!**

فهل انتهى الإعلام الرسمي، بعد أن بات غير قادر على القيام بوظيفته؟ وبعد أن أصبح يُغرّد في واد، والناس المعنيون يتابعون همومهم ويواجهون إشكالاتهم ومشاكلهم وهم يعيشون في وادٍ آخر..؟

أنا هنا لا أتحدث عن الوسائل ولا عن «التقنيات»، لا القديمة ولا المتطورة، ولا عن الكفاءات الإعلامية البشرية، وإنما عن «المحتوى».. إن المقصود هو الرسالة التي تبثها الوسيلة الإعلامية الرسمية الحكومية، وهو مدى تأثيرها على «المُتلقي»؛ هذا إنْ كان قد بقي هناك متلقون لما يبثه الإعلام الرسمي الحكومي.

ولعلنا نتفق على أن الإعلام الرسمي (الحكومي) بأساليبه ورسالته القديمة المملّة والمكررة وبمحتواه عموماً وطريقته –التي أصبحت خارج إطار العصر– لم يعد قادراً على خدمة الذين يقفون خلفه من أنظمة وحكومات، في ظل كل هذا الإنفجار الإلكتروني المعاصر، وفي ظل هذه الثورة الإعلامية؛ بل إنه غدا قاصراً عن إيصال وجهة نظر هذه الأنظمة والحكومات إلى المعنيين المستهدفين، كما بات موئلاً للبطالة المقنّعة، وأصبح يشكل عبئاً ثقيلاً على أصحابه، بعدما أصبح «الروموت كونترول» وسيلة سهلة للهروب منه، والبحث وبسرعة عن البديل الموثوق والمحايد أو شبه المحايد، الذي يركز في المجالات السياسية على الحقائق ويبتعد بقدر الإمكان عن الترويج المملّ، وحتى في المجالات الثقافية والفنية والإبداعية لا يعترف لا بـ «عمرو بن كلثوم» ولا بمعلقته، التي رجمها شاعر قبيلة أخرى بشعر جاء فيه:

**ألهى بني تغلب عن كل مكرمة  قصيدةٌ قالها عمرو بن كلثوم!**

وحقيقة، إن هروب الناس من الإعلام الرسمي والحكومي قد بدأ مبكراً، حتى قبل انفجار هذه الثورة الإعلامية الجديدة، وحتى قبل ثورة تقنيات الإعلام والمعلومات، التي غدت تفاجئ سكان الكرة الأرضية في كل يوم، بجديد مختلف يفرض نفسه بسهولة؛ فالمعروف أن «صوت العرب» الذي كان عنوانه هدير (أحمد سعيد) وتطبيله وتزميره قد فقد تأثيره منذ نحو خمسين عاماً، وأن «الترويج السياسي» وتلميع أنظمة الانقلابات العسكرية العربية – إن في الصحافة وإن في الإذاعات والتلفزيونات – قد فقد وظيفته السابقة، بل وإنه كذلك، بات يؤدي إلى عكس المطلوب؛ والأمثلة في هذا المجال كثيرة ومعروفة.

وهنا، فإنني أرجو أن أشير لتأكيد هذه الحقائق الآنفة، من خلال

الأمثلة الآتية:

* لقد ثبت أن عشرات محطات الإذاعة التي كانت توجهها الولايات المتحدة إلى دول أوروبا الشرقية بلغات أهلها، لتحريضهم على الثورة ضد الأنظمة الشيوعية وضد (الإحتلال) السوفياتي، لم تحقّق أي نجاح يذكر في هذا المجال؛ وأنَّ التغيير التاريخي الكبير الذي حدث في بدايات تسعينيات القرن الماضي، كان سببه أن التجربة السوفياتية قد انتهت إلى الفشل الذريع، بعد نحو سبعين عاماً من التطبيق الخاطئ المصحوب بالقمع، والفساد الذي كان مستشرياً، وسوء الإدارة، وترهّل الحزب الشيوعي، وانكشاف أكاذيب نظريته، وعدم قدرة وسائل إعلامه على إقناع حتى الروس أو غيرهم بـ «حتميته التاريخية»!!

* عندما قررت الخارجية الأميركية قبل نحو عشرة أعوام إطلاق إذاعة «سوا»، سألني بعض الأصدقاء الأميركيين عن رأيي بها، وكان جوابي أنكم إذا أردتم النجاح فعليكم أن تقتفوا تجربة هيئة الإذاعة البريطانية الـ «بي.بي.سي»، وعليكم أن تبتعدوا عن صيغة الإعلام الرسمي المباشر، التي ثبت فشلها، وأن تكون هذه الإذاعة التي تتحدثون عنها محايدة بقدر الإمكان.. إن الناس في بلادنا العربية وفي كل بلدان الكرة الأرضية لديهم الاستعداد لتقبّل ما يسمى الإعلام الهجين (hybrid) شبه الرسمي، لكنهم في ظل انفجار ثورة المعلومات هذه لم يعد لديهم أي استعداد للاهتمام بالإعلام الرسمي الحكومي؛ بينما هناك «الروموت كونترول»، وبينما هناك أيضاً كل هذا التزاحم تحت سقف السماء، بين الأقمار الاصطناعية الفضائية.

وبالطبع، فإن جوابي كان هو نفسه عندما سُئلت عن رأيي في

فضائية «الحرة»، لدى تأسيسها، لكن يبدو أن الخارجية الأميركية قد أخذت بالرأي المغاير، الذي كان يقول بضرورة أن تكون هناك فضائية مباشرة في نقل وجهة نظر أميركا إلى المنطقة العربية، التي تعد منطقة مصالح حيوية بالنسبة للولايات المتحدة.

* في نحو نهايات ستينيات القرن الماضي، اقتصرت مبيعات صحيفة «البعث» في دمشق العاصمة على ستة عشر عدداً في اليوم الواحد؛ وهذا يدل على أن السوريين – مثلهم مثل أشقائهم العرب – قد فقدوا ثقتهم نهائياً بعد كارثة يونيو (حزيران) ١٩٦٧ بالإعلام الحكومي الرسمي الذي كان يبشرهم بإلقاء إسرائيل في البحر، والذي كان يتحدث عن توغّل الدبابات السورية والمصرية داخل فلسطين المحتلة، والذي كان يتحدث صبيحة ذلك اليوم المشؤوم عن تساقط الطائرات الإسرائيلية كالذباب، وكل هذا، مع أن الحقائق قد أثبتت أنَّ إعلام دول الإنقلابات العسكرية كان يقدم لمتلقيه أوهاماً وأكاذيب وفبركات، وأن العكس هو الصحيح!!

* في عام ٢٠٠٣، كنت وزيراً للإعلام، طُلب مني أن أقوم بعملية إصلاح للإعلام الأردني، وكان المقصود هو التلفزيون الأردني، الذي كان من أوائل التلفزيونات العربية، والذي كان الأول في البث الملون، فتقدمت بدراسة مطوّلة شغلت أكثر من سبعين صفحة، اقترحت فيها أن تتم خصخصة هذه المؤسسة مع ترك ساعات بث محددة، مخصصة لنشرة الثامنة مساءً اليومية(الحكومية)، ومخصصة للأعياد الوطنية، وبالطبع فإن الإهمال كان مصير هذه الدراسة والاقتراح!

* وفي العام نفسه ٢٠٠٣ قمت كوزير للإعلام والثقافة بزيارة رسمية للصين الشعبية، وبعد استقصاءات عن قرب، وجدت أن عدد العاملين

في التلفزيون الحكومي بمحطاته المتعددة هو نحو ثمانية آلاف ونيّف، وهذا في بلد عدد سكانه مليار ونحو مائتي مليون نسمة، بينما كان عدد العاملين في هيئة الإذاعة والتلفزيون الأردني،التي شغَلْتُ لاحقاً موقع رئيس مجلس إدارتها ومديرها العام، يتجاوز الثلاثة آلاف، في بلد لا يزيد عدد سكانه في ذلك الوقت عن أربعة ملايين ونصف المليون نسمة!

أنا هنا أتحدث عن البطالة المقنّعة في كل وسائل الإعلام الحكومية في معظم البلدان العربية، وحيث كان وربما لا يزال مبنى «ماسبيرو»، الذي يضم التلفزيون الرسمي المصري، بمحطاته كلها والإذاعات الرسمية أيضاً بكل محطاتها، يعاني من حمولة زائدة تصل إلى نحو سبعين ألفاً. والمعروف أن الازدحام يعيق الحركة، وأن هذه الأعداد تشكّل بطالة مقنّعة. والحقيقة أن الإعلام الرسمي في معظم الدول العربية –إن لم يكن كلها– يعاني من هذه الحالة المَرَضيّة، التي تجعله كسيحاً، ليس لديه القدرة على التأثير ونقل «ترويج» ما تريد الجهات الرسمية ترويجه.

وهكذا، وحتى بالنسبة للدول المقتدرة، فإن تضخّم كيان الإعلام الرسمي والحكومي المقروء والمرئي والمسموع، على هذا النحو، يشكّل عبئاً على الموازنات الإعلامية. وهناك إجماع أو شبه إجماع حتى لدى كبار المسؤولين وأصحاب القرار، في هذه الدول أو في بعضها، على الاتفاق على أنَّ هذا الإعلام (الرسمي) هو تبديد للثروة، وهو يشكل عبئاً ثقيلاً على الأجهزة الإعلامية المعنية، ويحول دون تطويرها وجعلها تواكب مسير الإعلام الناجح؛ إن بالنسبة للتطور التقني، وإن بالنسبة للكفاءات البشرة الفنية والصحافية، وكذلك بالنسبة للمحتوى والرسائل الرسمية التي توجهها الحكومات إلى شعوبها.

ولعل ما تجب الإشارة إليه، أنه حتى الإعلاميين في الإعلام الرسمي المسموع والمرئي والمقروء باتوا يشعرون، مقارنة بزملائهم في الإعلام الخاص والهجين (Hybrid)، أنهم في قرن أو في قرون بعيدة سابقة؛ فهم رغم التقنيات المتقدمة التي تمتلكها الوسائل الرسمية (الحكومية) التي يعملون فيها، إلاَّ أنهم في حقيقة الأمر لا يستطيعون منافسة زملائهم هؤلاء؛ لأنهم يجدون أنفسهم في مساحات محددة ممنوع عليهم تجاوزها، وتحت سقوف سياسية ليس في إمكانهم اختراقها.

لقد أصبح الإعلام الرسمي (الحكومي) في نهاية مسيرته التاريخية. والمشكلة هنا، ليست في تقنياته ولا في كفاءة العاملين فيه؛ بل في أن بدايات الألفية الثالثة تختلف عن بدايات الألفية الثانية، وفي أن المواطن العربي في بدايات هذه الألفية هو غيره في بدايات الألفية التي سبقتها؛ فالإنسان العربي لم يعد: «إنّ هو في غزية غزا»؛ وهو بحكم ما حصل من تطور في المائة سنة الأخيرة، وبخاصة لجهة كل هذه القفزة الهائلة في مستويات التعليم، وفي ارتفاع أعداد الجامعات المتخصصة والمعاهد العلمية، أصبح ليس ملمّاً فقط بل ومواكباً لما يجري في العالم الديموقراطي، ولِمَا وصلت إليه وسائل الإعلام الغربية من تحرّر من سيطرة الحكومات والأنظمة، ومن حيادية في نقل المعلومات وقول الآراء، التي إن لم تكن محايدة، فهي شبه محايدة.

ربما إنه من غير الممكن التفاؤل كثيراً في إقناع الحكومات في التخلّي عن قنواتها الإعلامية، التي ترى أنها ما تزال مهمة بالنسبة لها، وضرورية لإطلاع شعوبها على إنجازاتها العظيمة؛ لكن ما يجب أن تعرفه هذه الحكومات هو أنَّه حتى المواطن العادي يلتفت فقط إلى الإنجازات التي تتحدث عن نفسها، والتي تنقلها إليه وسائل الإعلام المحايدة

وشبه المحايدة، وأنه يعد كل ما يصل عبر وسائل الإعلام الحكومية مجرد ترويج وتلميع لهذه الحكومات، ومجرد إدعاءات ودعايات لدغدغة عواطفهم، والضحك على عقولهم.

ولذلك، فإنه لا بد من الخصخصة أو شبه الخصخصة، على الأقل، وإنه لا بد من عدم إضاعة الوقت والأموال والجهود في العزف على رباب لم تعد ألحانُه تطرب الناس، بل لم يعد مسموعاً. وهنا، فإنني أجزم، وأرجو من جهة متخصصة فعلاً أنْ تتأكد من هذا، أنَّ نسبة الذين يجذبهم الإعلام الرسمي (الحكومي) بوسائله المختلفة لا تتعدى العشرين في المائة من عدد السكان، في أفضل الأحوال؛ وهذا يعني أننا -بالنسبة لهذا الإعلام- نعيش الآن نهايات مرحلة، غدت كشمسٍ غاربة، ونعيش ذروة مرحلة جديدة، هي مرحلة الفضائيات العملاقة، ومرحلة هذه الثورة الإلكترونية الهائلة، التي تجعل مَن يحمل هاتفاً نقالاً متطوراً، يحمل العالم كله في جيبه!

ثم وإن ما يجب إدراكهُ، أن نسبة الفئات الشبابية في مجتمعاتنا العربية باتت تتعدى السبعين في المائة، على أقل تقدير؛ وهؤلاء -لأسباب كثيرة من بينها تطوّر تقنية المعلومات- باتوا يعيشون في عالم غير هذا العالم العربي، وباتوا -لإتقان معظمهم لغات أجنبية- لا يُصدِّقون ولا يتابعون إلاَّ وسائل الإعلام الغربية، سواء من خلال الفضائيات الغربية، أو من خلال الهواتف النقالة، أو شبكات «الإنترنت»، التي غدت مرجعية لكل جديد، ولكل معلومة تقريباً.

ولهذا، فإنه لا بد من الإسراع في خصخصة ما بقي من وسائل إعلام حكومية، وتحويلها على الأقل إلى مؤسسات شبه حكومية. والخصخصة المقصودة هنا، هي المحتوى الإعلامي، وهي الرسالة الإعلامية، وهي

خصخصة التفكير، وخصخصة القرار والتفكير، وليس خصخصة الوسائل والتقنيات والأجهزة.

وهنا، فإن ما يمكن أن يكون أنموذجاً لهذا الذي أتحدث عنه، هو صحيفة «الشرق الأوسط» التي حققت نجاحات مميزة، في أنها بقيت تتعامل مع الأحداث العربية وأحداث العالم بحيادية، لا يمكن إنكارها، وأنها تركت لكتّابها مساحات معتَبرة في حرية الرأي، إزاء ما يجري في عالمنا العربي، وفي الكرة الأرضية كلها؛ وهذا ينطبق أيضاً على فضائية «العربية»، التي مثلها مثل «الشرق الأوسط»، عندما تنحاز إلى قضية عربية، فإنها تنحاز لقناعات الرأي العام العربي، في أن هذه القضية قضية محقة يجب الإنحياز إليها.

لقد حصلت بعض «الخصخصات»، سواء في مجال الإعلام المرئي أو المقروء أو المسموع؛ لكن هذه الخصخصات كانت مجرد تحايل على الناس. وهنا، فإنني أضرب مثالاً ببعض الصحف في الأردن، التي تحوّلت ملكيتها إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي، التي من المفترض أنها غير حكومية، لكنها بقيت في حقيقة الأمر تابعة للحكومات المتلاحقة، التي ثبت أن لها الحق وليس لهذه المؤسسة في تعيين رؤساء التحرير، ورئيس وأعضاء مجلس الإدار، وأيضاً في الإشراف على بعض المقالات وبعض الأخبار المحلية والعربية والعالمية.

واسمحوا لي، ومن دون ذكر أسماء، أن أسأل عن نسبة الذين يتابعون بعض التلفزيونات العربية الخليجية، خاصة، وذلك رغم كل ما تملكه هذه التلفزيونات من تقنيات هائلة، ومن إعلاميين لايمكن أن يشكك أحد بكفاءاتهم ومقدراتهم؛ وكل هذا مقارنة بمَن يشاهد حتى التلفزيونات شبه الخاصة.. ومن بينها ما أعتُبر امتداداً لبعض الفضائيات الغربية

المتفوّقة والشهيرة!!

إنني لا أدعو إلى حملات تغيير وإستبدال للإعلام الرسمي خلال شهور ولا حتى خلال سنة أو سنتين؛ فعملية التحوّل المنشودة من الإعلام الرسمي (الحكومي) إلى الإعلام الخاص أو شبه الخاص تقتضي الابتعاد عن التهوّر؛ فالحديث النبوي الشريف يقول: «إنَّ المُنْبَتَّ لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى».. والمثل يقول: «في التأنّي السلامة، وفي العجلة الندامة». وهذا يعني أنه على المعنيين في هذا المجال أن يعرفوا بالضبط مواقع أقدامهم، قبل الإنتقال بالإعلام الرسمي من الوضع الحالي إلى الأوضاع المفترضة المنشودة.

إنه لا بد من التدرج، ولا بد أن يكون الإعداد جيداً لتحوّل الإعلام الرسمي الحكومي إلى إعلام خاص أو شبه خاص، على غرار هيئة الإذاعة البريطانية، التي تخدم توجّهات الشعب البريطاني، وتوجّهات بريطانيا، بطريقة لا هي فجة ولا هي مباشرة؛ وهذا ينطبق على بعض وسائل الإعلام الأميركية، وبعض وسائل الإعلام الغربية الأوروبية.

## حوار الجلسة الأولى
## مدير الجلسة : د. عبدالرحمن العناد

د. عبدالرحمن العناد

### المشرف على إدارة الدراسات والبحوث
### بمركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام

لعل معالي الأستاذ صالح القلاب مهّد تمهيداً جيداً لمحاضرة الدكتور عبدالرحمن الشبيلي عن أزمة الإعلام الرسمي التي سنستمع إليها، بعد هذه الجلسة، وسنرى حلولاً إن شاء الله للإعلام الرسمي العربي.

أترك المجال الآن للإخوة الحضور للمداخلات وتقديم الأسئلة للسادة المتحدثين، وأرجو من الزملاء المتحدثين أن يوجلوا ردودهم على الأسئلة المطروحة إلى حين الانتهاء من مداخلات الجمهور.

- **الأستاذ سلطان البازعي:** شكراً جزيلا. لديَّ مداخلة تحمل بعض

الأسئلة للمتحدثين الثلاثة؛ بداية من الأستاذ الدكتور شومان الحديث عن الإذاعات الأجنبية وتأثيرها، أعتقد أنه ليس حديثاً قديماً بقدم ظهور إذاعة (هنا لندن) و(إذاعة برلين). يُحكى أنه كان في جازن جهازا راديو عند شخصين اسمهم يحيى؛ وكانوا يسمون أحدهم (يحيى برلين) والآخر (يحيى لندن)، كانا يستمعان إلى نشرات الأخبار، وفي المساء يجتمع عندهما أهل الحي، ويعطونهم موجز الموقف الدولي حسب أخبار الإذاعتين. وفيما يتعلق بالثقة أيضا التي تحدث عنها الأستاذ صالح القلاب، كانت الثقة دائما في الإذاعات، وفي إذاعة لندن تحديداً.. يمكن العاطفة العربية كانت مع إذاعة (صوت العرب) في أيام عبدالناصر، لكن العقل كان يسمع من (هنا لندن) وقائع.. وأنا أعتقد أن هذا واقع مستمر حتى اليوم مع الفضائيات. في الحالة السورية، العرب قد يستمعون إلى الإعلام الغربي من CNN العربية أو BBC، لكنهم يستمعون أيضا إلى (روسيا اليوم) ويشاهدون موقفاً مختلفاً، وأيضا القنوات العربية الأخرى.

القضية الآن أنه مع وسائل التواصل الاجتماعي، أصبح هناك تعدد مرسلين.. حالة فوضى في الرسالة.. لم تعد النظرية الإعلامية القديمة (المرسل والمستقبل والرسالة) قائمة. الآن تعدد المرسلون وتعددت الرسائل.. وفي الغالب، أصبح الناس في الوساطة الاجتماعية مع الواتس آب، ومع التويتر يثقون بما يقوله الجار والصديق، وما ينقلونه، مع أنهم أحيانا ينقلون أخباراً غير صحيحة.

في موضوع وسائل التواصل الاجتماعي للدكتور أسامة النصار، أن السعودية الآن تتصدر مستخدمي التويتر في العالم بالنسبة لعدد السكان، وعدد المتصلين بوسائل التواصل الاجتماعي. فيما يتعلق بالصحافة الإلكترونية، فإن نيويورك تايمز، وهي توزع تقريبا

٥٠٠,٠٠٠ نسخة يوميا، نجحت أن تكون نصف الاشتراكات من النسخة الإلكترونية، وبالتالي خفضت الطباعة، وهذا يدل على أن المستقبل للوسيلة الإلكترونية وليس للطباعة الورقية، التي سيضمحل دورها في نقل المعلومات والإعلام.

والسؤال الأخير للأستاذ صالح القلاب: هل الإعلام الخاص خاص فعلا ؟ الإعلام الخاص في العالم العربي مثل الجزيرة والعربية والقنوات التليفزيونية المصرية، فالحكومة المصرية منعت برنامج «باسم يوسف» مؤخرا بتأثير حكومي كما نعلم جميعا، وهي ليست بعيدة عن التأثير الرسمي وشكرا.

- **مدير الجلسة : د. عبدالرحمن العناد :** شكراً النقطة الأخيرة تطرح قضية تسييس الإعلام يعني هل بالإمكان إيجاد إعلام غير مسيّس؟ وهل له قيمة؟ إذا كان الإعلام غير مسيس أنا أحسّ أنه من دون ملح، لا أدري كيف يكون هناك إعلام من دون أن يكون وراءه شيء.. لكن أهم شيء أن تتاح لك الفرصة لتطلع على أكثر من وجهة نظر، وأكثر من سياسة، وأكثر من قناة، وأكثر من منفذ..

التعليق الآن للواء الدكتور الذي انتقل «من الدراجة إلى الطائرة» عبدالله السعدون، تفضل..

- **اللواء عبدالله السعدون :** أنا أحد أبناء الغاط، وأرحب بكم في مدينة الغاط، وآمل أن ترون الجانب الآخر.. الجانب الثقافي، المتحف، والأماكن الأخرى.. في الحقيقة لقد أثرت التقنية على كل مجالات الحياة، أنا كنت في القوات الجوية، كانوا يرسلون خمسين طائرة لتدمير هدفاً واحداً.. الآن طائرة واحدة تكفي للقيام بذلك؛ ولذلك فإن تقدّم التقنية لن يتوقف أبداً، ولكن أعتقد أن التعليم يمشي مشي

السلحفاة، مقارنة بالتقنية والإعلام، ولذلك أعتقد أن من المهم جدا أن يكون لدينا عقل ناقد لما يقرأ الآن. في وسائل التواصل الاجتماعي لو نشرت خبراً بسيطاً جدا عن الإعلام هنا، وقلت مثلا الإعلام أو المنتدى الإعلامي الآن في الغاط يحاول أن يخلق حواجز لأخذ الخبر كشيء مُسلّم به وانتشر بين مواقع التواصل الاجتماعي من دون تمحيص كأنه حقيقة غير قابلة للنقاش؛ ولذلك أنا أعتقد أن الإعلام لن يتوقف، ولكن على الأقل، يجب أن نحصن أبناءنا ضد الإشاعات الكاذبة، وشكرا..

- **د. علي العنزي:** الحقيقة أنا أحب أن أشكر الزملاء على الكلام الشيّق، كل يوم يثبت أننا ما زلنا في عام جديد. دائماً في كل منتدى إعلامي منذ عام ١٩٦٨هـ ونحن نجلوا الذاكرة، نحن الآن نعيش واقعاً جديداً، الواقع الجديد مع الحاصل في الثورة، ونسميه الانفجار الإعلامي.. الحقيقة الآن بعد الصدمة أصبح الجمهور انتقائياً.. لا تعتقد أنك تريد أن تسيّر الجمهور. الذي رأيناه في ثورات الربيع العربي في بدايتها سارت الأمور.. وبعدها بدأ الجمهور يتأكد ويتحوّل إلى أكثر من مصدر، ولذلك الذي أراه الآن نحن أمام جمهور واعٍ وليس سهلاً. صحيح أن لدينا العاطفة في البداية، ولكن بدأ الجمهور ينتقي وبدأ يحلّل، وينظر إلى المصداقية أكثر من قضية العاطفة. أنا أعتقد أن على الإعلاميين أن يضعوا هذه النقطه في عين الاعتبار.
- **الأستاذ سمير عطا الله:** السلام عليكم جميعا، شكرا للسادة المحاضرين صديقي الكبير أستاذ صالح القلاب أنا الحقيقة بين مؤيد للأستاذ صالح وبين ملاحظ التأييد في موقفه المشاعري من وضعنا الإعلامي، ووضعنا السياسي. كلنا نشاهده على قناة العربية مع منتهى.. ذكر الأستاذ صالح موضوع الـ BBC بالعربي،

حقيقة أكبر مثال واضح على الفرق بين الإعلام الكاذب والإعلام شبه الموضوعي، لأنه لا يوجد إعلام موضوعي، لا يوجد إرسال موضوعي.. صوت العرب إذا قلت صوت العرب يقولون لك ما هذا؟ ماذا يفعل؟ راح صوت العرب.. يعني إلى الآن BBC هي في النهاية المرجع الأساسي للعرب إذا كانوا يريدون سماع خبر صحيح أو حقيقي أو أقرب شيء إلى الحقيقة، علما أن الفضائيات الكثيرة وبعضها فضائيات محترمة ونحبها ونسمعها، وبخاصة قناة العربية، ولو أنني منحاز في هذا الموضوع، أحب أن أشكر شيء على موضوع الـ BBC بالعربي كاتبة مذكرات المرحومة فتحية عبدالناصر أرملة الرئيس عبدالناصر تقول سيدة بسيطة كلنا نعلم أنها كانت ربة منزل وأم عظيمه وإنسانة، تقول بكل بساطه إنه عندما مرض عبدالناصر والأطباء لم يقولوا لها ما هي حقيقة المرض، قررت هي وابنتها هدى الاستماع إلى الـ BBC لمعرفة الحقيقة! هذه الـ BBC التي كنا نتهمها بالاستعمار والإمبريالية تقول الحقيقة؛ أما الوطنيون فهم مَن كانوا يسقطون الطائرات كما قال الواء السعدون أن طائرة واحدة اليوم تعدل خمسين طائرة في السابق..

الأمر الثاني، بشأن مقترح إلغاء وزارات الإعلام؛ أنا مع بقاء وزارات الإعلام على أن تصبح إلى حد ما بقدر الإمكان شراكة ما بين الأهلي والحكومة، مثل الـ BBC كمثال، أو مثل ما كانت في فترة من الفترات بعض المؤسسات الأمريكية.. أنا شخصيا وأكيد أن حضرتك بمرحلة رافقتها أن من أبرز وزراء الإعلام محمد حسنين هيكل وقد أعطى الإعلام الرسمي حرية، لأنه كان لديه الجرأة وهناك وزير إعلام سمح ببث الجلسات البرلمانية على التلفزيون مباشرة حتى يحاسب النائب على ما يقول وما يفعل مباشرة، وشكرا.

- **د. زياد السديري:** بسم الله الرحمن الرحيم، ربما استمرارا على ما بدأه الأستاذ سمير عطا الله، وهو أن البقاء في نهاية الأمر هو للأصلح، كما أن في الماضي لا بد من أنه كان هناك شعراء كثر في تاريخنا، لكن لم يبقَ إلا من حفظ لهم التاريخ شعره (مداخلة: أصدق الشعر أكذبه).. قصدي أن ظاهرة الإعلام الواسع غير المنضبط ربما أنها أتت الآن بشكل جديد، ولكنها من حيث المضمون دائما موجودة في حياة البشر. ولكن وجود الإعلام غير المنضبط الذي لا أعتقد أنه شيء جديد وإنما له مظهر جديد؛ شيء يجب أن لا نستغربه.. الذي استغربه، في الواقع، أننا ما نزال نتوقع منه أن يتشكل بهيئة متناقضة مع مفهوم الإعلام الحكومي في محيطنا. والمسألة الأخرى، عندما نتكلم عن الإعلام الحديث غير المنضبط والآثار السلبية التي يمكن أن تتأتى عن ذلك، ربما يجب أن نقر بأن هذا الإعلام سيستمر شئنا أم أبينا، والمشكلة الواقع في الأثر ربما أن تنبىء عن مشاكل في مجتمعاتنا التي تسمح برواج الشائعة وتصديق الكذب، وأن يكون الإعلام المروج المثير فرصة من النجاة ربما أن المشكلة هي في المتلقي.. فينا كمتلقين.. التي تسمح لمثل هذا الإعلام بأن يجد له صدى. في نهاية الأمر المثقف والمواطن الباحث عن المعلومة الصحيحة سيذهب إلى مصدرها، حتى وإن تأثر بعض الشيء بالشائعة والكذب والترويج، في نهاية الأمر سيذهب صانع صوت العرب لسماع الـ BBC لتلقي المعلومة الصحيحة، فأنا أقول أن نمضي وقتاً في قضية التطور الحديث في الإعلام والمخاطر التي تنجم عنه؛ ربما هذا كله صحيح، ولكن ربما يجب أن نقر أننا لا نستطيع أن نفعل شيئاً في هذا الشأن، وشكرا.
- **الدكتور عبدالواحد الحميد:** شكراً سيادة الرئيس، حقيقة

استمتعت بما تفضل به الدكتور صالح القلاب، ليس فقط لما عبّر عنه، ولكن لأن صورته في ذهني أيضا ليس فقط هو الكاتب الذي نقرأ له في الشرق الأوسط، ولا الذي يظهر مع منتهى الرمحي في العربية، ولكن كنت أتخيل صالح القلاب كممارس، رجل ممارس للإعلام الرسمي، يقف على هرم مؤسسة إعلامية رسمية. ونحن كثيرا عندما نتحدث عن سيئات الإعلام الرسمي تختلط الصورة في أذهاننا بين الإعلام الرسمي كمؤسسة والإعلام الرسمي كأشخاص يديرون هذه المؤسسة، وحضرتك عبّرت عن قناعات يبدو أن من الواضح أنها تنظر إلى الإعلام الرسمي باعتباره إعلاما لا يقدم الحقيقة، وهناك جوانب مخادعة، وتجربة ٦٧ حاضرة، وربما تجارب غيرها.

سؤالي، وهو ينطلق من اهتمام قريب من المهنية: هل تولّدت هذه القناعات بالنسبة لك، وأنا آخذك كمثال لإعلاميين رسميين، حصلت عندهم تحولات ولا ندري هل هذه التحولات كانت أفكارهم موجودة لديهم من السابق، وكانوا يعملون من دون اقتناع بما يقومون به، أم أن هذه نتيجة تجارب شخصية؛ أم أن التحولات وما حدث في العالم العربي التي انتهت بك إلى هذه القناعة وشكرا؟

- **مداخلة زامل مانع**، من هيئة حقوق الإنسان فرع الجوف: سؤالي للدكتور صالح القلاب، نعرف كم دولة عربية عندنا، وكم لدينا وزارة إعلام، وكم ترصد مبالغ لها؛ ولكن نعرف فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية في أمريكا نسمع عن اللوبي اليهودي وتأثيره القوي جداً؛ لذا ننتظر من الإعلام العربي أن لا يكون موجهاً لنا كعرب وكشعوب عربية فقط؛ بل يفترض أن يوجه أيضاً للعالم الخارجي، ويكون له دور في مواجهة تأثير اللوبي اليهودي وغيره.. وهذا سؤالي وشكرا.

- **مدير الجلسة**، د. عبدالرحمن العناد: أشكركم على التفاعل والرغبة في التعليق، ولكن توفيرا لوقتكم ووقت الجدول التالي، أعطي الزملاء الإخوة المشاركين، دقائق معدودة للتعليق لمن يرغب.

- **صالح القلاب:** الإعلام صار في متناول الجميع، من ناحية وسائل البث، لم يعد هناك شيء يمكن أن يظل مخفياً؛ يعني لا نظام ولا أشخاص ولا حكومة تقدر أن تخفي شيئاً، ممكن أن يحدث ذلك لفترة محدودة، ولكنه سينكشف لاحقاً.. كل شيء معرض لهذا.. لأن الأضواء في كل مكان؛ وهذا التلفون الصغير عبارة عن شيطان كبير! أين ما وضعته يصور وينقل الصور والكلام، ويعمل ما تريد وترسل به رسائل لأي مكان.. يمكن أن ترسل مقالك أو تقريرك الإخباري كصحفي لجريدتك الموجودة في لندن أو أميركا، من هنا وأنت في مكانك.. شيء عجيب غريب.. أهم شيء فيه أنه لم يعد هنالك -مهما حاولت الأنظمة بمخابراتها وأولها النظام الذي أنا جزء منه- أن تخفي الحقيقة، لا يمكن من الآن وصاعدا أن تخفي الحقيقة.

عندما صرت وزير إعلام وأمي بالليل رحمها الله وزعت حلوى، وأنا طلعت قدامها بطل، هذا راعي الغنم صار وزير وتحت يده أناس.. في الحقيقة نحن في الأردن ألغينا وزارة الإعلام عام ٢٠٠٢ أو ٢٠٠١ لكن صار عندنا ٢٢ وزارة إعلام في الحكومة؛ كل جهه صار لها مؤسسه ووزارة إعلام، وعينت الحكومة وزيراً بصفة وزير دولة لشؤون الإعلام، والذي معه صلاحيات أكثر من صلاحيات وزير الإعلام السابق! أنا قدمت توصية لإلغاء التلفزيون الذي يشكل علينا عبئاً مالياً كبيراً، وذلك بأن يتم تأجيره لجهة خاصة تقوم بتشغيله، وتستأجر الحكومة منه بضع ساعات بث، للأعياد الوطنية ولأخبار الدولة بنشرة الساعة الثامنة وهي النشرة الرئيسة؛ إذ من الضروري

للدولة أن تقدم هي الخبر الصحيح للناس أو الذي تعتقد أنه صحيح، وما تريد أن تروجه، وتترك هذا الموضوع. لكن لم يناقشني أحد في هذا الاقتراح، وما يزال الاقتراح طي أدراج وقد بحثت عنه ولم أجده، والذي ساعدني بكتابته مات والاقتراح مات بين الملفات..

في الحقيقة نحن الآن بحاجه في المرحلة الانتقالية لهذا الإعلام وبخاصة التلفزيونات، حتى الآن الناس تصدق الـ BBC وأنا شخصياً أسمع الـ BBC يومياً حتى في سيارتي.. وأقسم بالله العظيم أمامكم أنا كنت وزير إعلام مرتين، وكنت رئيس مجلس إدارة ومدير عام هيئة التلفزيون والإذاعة أقسم أنني لم أستمع لنشرة إذاعتنا ولا مرة! والله ولا مرة.. ونشرة تلفزيوننا ما أشوف إلا الموجز حتى أعرف شو صار في هذه الحكومة أقالوها أم لا، رحلت أم ما تزال. شكراً لكم، ويعطيكم العافية.

- **مدير الجلسة**، د. عبدالرحمن العناد: شكرا لهذه الصراحة، هناك تعليق قصير من الدكتور أسامه: تعليقي على أبو بدر على الملاحظة في الاشتراكات.. طبعا صدقت يا أبو بدر أن النيويورك تايمز أفضل نموذج، تقريبا هو الباقي إلى الآن، عدد المشتركين وصل إلى ٢٥٠,٠٠٠ الاشتراك الشهري تقريبا ١٠ دولارات، لكن إذا أخذناها على المجمل في أمريكا تحديداً، فهناك كثير من الصحف تراجعت، والضغوط الاقتصادية أكبر من مسألة أن الاشتراك الإلكتروني يمكن أن يساعد على بقاء الصحف، ونحن قرأنا أن الواشنطن بوست بيعت بثمن بخس (البوسطن غلوب) الشيء نفسه بيعت في عام ٩٣ اشترت النيويورك تايمز بمليار ومئة مليون دولار، هذه السنة بيعت بمبلغ مئة مليون يعني بعشرة في المئة فقط من سعرها الأصلي.. فالمسألة في الحقيقة أكبر من تقنية وتسارعها وعالم سريع.. هذه كل الأشياء

مؤشرات لكن من الممكن أن المستقبل سيحمل مؤشرات جديدة.

- **مداخلة:** الاستاذ سمير أثار نقطه وددت أن اعلق عليها. مسألة وزارات الإعلام.. من الصعب حالياً أن تلغى وزارات الإعلام بشكل مباشر، ويترك وسائل الإعلام تعمل من دون وجود هيئات تنبع من مؤسسات المجتمع المدني، مثل هيئات تراقب الإعلانات، والمحتوى الإعلامي.. أنا معه في هذا التوجّه في الحقيقة إلى أن تنهض في المجتمع مؤسسات المجتمع المدني، ويكون هناك جهات ضابطه للمحتوى والنشاط الإعلامي بشكل عام ، وشكراً.

- **مداخلة:** التعليق الأخير للدكتور محمد شومان، وإذا تكرمت ممكن تعلق على ما طرحه الدكتور زياد هل فعلا وصلنا إلى مرحله لم نعد نستطيع فعل شيء؟ لا مؤسسات الدولة ولا المجتمع في مواجهة استخدام وسائل الإعلام الجديدة والتعرف الواعي عليها على الأقل.. يعني هل فعلا علينا أن نستسلم وندع الأمور تسير كما هي أم أنه من الممكن أن نفعل شيئاً؟

- **د. محمد شومان:** هو نصف استسلام ونصف مقاومة. أنا في الحقيقة كان لدي ملاحظتان؛ الأولى حول فكرة التطور الإعلامي الهائل، وعدم القدرة على مواجهته، المحور الرئيسي في هذا التطور هو تطور تكنولوجيا الاتصال والإعلام والاندماج ما بين الميديا التقليدية والميديا الحديثة. في الحقيقة لا يمكن وقف التكنولوجيا، فهي قاطرة هذا التطور، ومن الصعب تماما التنبؤ بمساراتها؛ وبالتالي لا يمكن أن نقاوم، ولكن لا يمكن أيضا أن نستسلم. البديل وقد كتبت عنه، وكتب عنه كثيرون، هو فكرة الارتقاء بالقدرات النقدية لدى الجمهور؛ يعني منذ المراحل التعليمية الأولى، علينا أن

نُدخل في مناهج التربية والتعليم قدرات نقديه لدى الطفل الصغير، في كيف يتعرض للإعلام؟ كيف يتعامل مع الميديا؟ وذلك ليتعامل مع الميديا من خلال تنمية قدراته النقدية، من عدم التلقّي السلبي، والاذعان المطلق، و تنمية ملكة النقد لما يبث، سواء كان من BBC أو من غيرها؛ هناك ضرورة للارتفاع بفكر تنمية التربية الإعلامي.

صار الآن هناك مقررات في التربية الإعلامية التي تراهن على تنميه قدرات المواطن الإعلامي والمواطن المتلقي. كما قلت، هي نصف استسلام ونصف مقاومة؛ لكن لا يمكن استعادة أو اعادة إنتاج النموذج الرقابي السابق. وربما نستمع إلى هذا الموضوع إن شاء الله من الأستاذ سمير. نموذج الرقابة التقليدية والنماذج السابقة سقطت تماما.

الملاحظة الثانية التي أريد أن أشير إليها لتوضيح ما ذكرت، وحصل فيه تداخل محدود حوله، هي قضية تسييس الإعلان؛ يعني الإعلام إذا جاز القول أنه كله مسيّس، هذا صحيح؛ أنا أيضا ضد تقديس الإعلام الغربي أو تقديس ما تبثه BBC وغيرها.. هناك ولا شك مصالح، وهناك قدر من التسييس؛ ولكن هناك إعلام أقرب إلى الموضوعية، أقرب لكنه ليس موضوعياً تماماً؛ وهناك إعلام أبعد عن الموضوعية، بل إعلام كاذب مع الأسف الشديد. الآن في هذه المرحلة، في إطار ثورات الربيع العربي ابتعدنا في الإعلام العربي كثيرا عن الإعلام الموضوعي، وصار هناك كما أشرت تسييس للإعلام واستخدام له في الصراع السياسي؛ وهنا سنلاحظ أن الاستقطاب قسّم الجمهور، بمعنى أن من يؤيد على سبيل المثال في مصر فريق يشاهد أخبار ووسائل الإعلام التي تؤيد قناعاته وتثبت رأيه الإيجابي؛ بينما المعارضون يذهبون إلى وسائل إعلام أخرى؛

إذا هنا تشظّى الجمهور، وتقسيم الجمهور ليس على أسس موضوعيه وإنما على أسس التحيز السياسي المسبق.

هذه هي المشكلة في العالم العربي، وبالتالي، نحن لا نعيد اختراع العجلة، دائما نطالب بالتزام المعايير المهنية في مهنة الإعلام، وهي التي تضبط إلى حد كبير موضوعية التناول الصحفي. لدينا في العالم العربي مشكلات كثيرة؛ تمويل وسيطرة، كذلك لا توجد نقابات تستطيع أن تدافع عن حقوق الإعلاميين وتدافع عن مصالحهم، لأنه من الممكن أن أي صحفي أو كاتب ينحرف يمنة أو يسرة عن السياسة التحريرية؛ فيتم فصله أو إنهاء عمله.. نعم هناك قضايا كثيرة، لكن المهم الآن أن نحاول بقدر الامكان الارتفاع بوعي الجمهور، وقدرته على التعامل النقدي، على ما يُقدم له من الإعلام. وكذلك لا بد من الضغط على العاملين في الإعلام، وعلى مؤسسات الإعلام، للارتفاع بالقواعد المهنية، ووضع مواثيق شرف إعلاميه، ومحاولة احترامها، وشكرا.

- **مدير الجلسة:** د. عبدالرحمن العناد: شكراً لكم أولا على إثراء هذا النقاش، والشكر للأساتذة الأفاضل د. محمد شومان ود. أسامه النصار ومعالي الأستاذ صالح القلا، والسلام عليكم.

# أزمة الإعلام العربي الرسمي

د. عبدالرحمن الشبيلي

إعلامي سعودي

## مقدمة

إذا كان هناك اقتناع بأن وسائل الإعلام الرسمية في سائر أنحاء الوطن العربي لا تحقق طموحات المجتمع، وأن هناك عزوفاً عن الإعلام الحكومي من قبل شرائح مختلفة من العامة والنخب، على حدٍ سواء، وأن الإعلام المحلي بقي دوماً محل انتقاد العلماء الشرعيين، وأن وسائل الإعلام الخارجية صارت تنافس الوسائل الوطنية، وأن الصحافة المحلية بقيت تراوح مكانها لم تتخطّاه منذ عقود؛ إذا صحَّ ذلك كلُه أو معظمُه

على مستوى العالم العربي جلّه أو بعضه؛ فإن الإعلام الرسمي فيه يعيش أزمة لا ينبغي لها أن تدوم، وإنه يمرّ بإشكالية يجب البحث عن حلول لها. وما هذه الورقة إلا خواطر – للعرض لا للفرض – تتتبّع الأسباب وتجتهد في طرح بعض الحلول، بعيداً عن الأشخاص والعهود.

وهي – أي هذه الورقة – تنطلق من أن معظم تلك الأجهزة الرسمية تمارس عملها اليوم بعقلية الماضي مرتديةً ثوب الحاضر وتقنيته؛ ومن ثَمَّ، فإن التطوّر الحقيقي لن يتحقق إلا بتجديد الفكر وتغيير الأساليب وتحريك مياهه الراكدة، وذلك إلى جانب تحديث الأجهزة وإقامة المنشآت. وعندما يستشعر العنوان وجود أزمة؛ فإنه يعني التسليم بوجود خلل وقصور، والقبول في الوقت نفسه بما يحتويه هذاالإعلام الرسمي من إيجابيّات.

لقد أثبتت نماذج مُعاشة أن التأثير لا يتأتّى بالضرورة مع المقرّات الزاهية أو بتحديث المعدات، وأن تضخيم الكوادر لم يعد المعادلة الأهم في التفوّق، بل لعله يصبح أحياناً عبئاً على عمليّات التطوير.

والأمر الثاني، أن كثرة التلويح بخصوصية المجتمع وثوابته، وأن المبالغة في تقدير العناصر الإيجابية في المجتمع أو في إعلام أي دولة، تُشكّلان أحياناً أعذاراً للإبقاء على الحالة الراهنة، وأسباباً للإحجام عن التغيير، ولتخدير العزائم عن التفكير في الإصلاح.

## السعودية مثالاً: خلفية تاريخية؛

كانت الإذاعة والتليفزيون في المملكة العربية السعودية في الستينيات والسبعينيات الميلادية وفي حدود إمكاناتهما المتواضعة، أكثر استجابةً لتوفيرالترفيه عبر الشاشة الصغيرة وراديو الترانزستور، وكان الإعلام

الخارجي – عبر الكتب والأفلام الإعلامية عالية الإنتاج – يقوم بدورٍ نشط للوصول إلى الخارج، ولدعوة الصحفيين الأجانب بالعشرات سنويّا؛ ثم جدّت، بالتدريج، في نهاية السبعينيات ظروف إدارية وسياسية واجتماعية عدّة، جعلت وسائل الإعلام المحلية تتراجع إلى مستويات أقل.

تبدّى هذا الواقع في أواخر السبعينيات الميلادية، وبخاصة على صعيد الإعلام الخارجي، الذي ظلّ وما يزال الحلقة الأضعف، وكان أداؤه يبدو متواضعاً عند الملمّات السياسية الطارئة؛ وهو ما دعا الحكومة السعودية إلى مباركة اتجاه رأس المال الخاص إلى الاستثمار في وسائل إعلام مقروءة ومسموعة ومرئية تسجل في الخارج، وتتحلّل من بعض قيود الرقابة التي كانت تفرضها الخصوصية المحلية، ويكون لديها المرونة في التصرّف المالي والإداري؛ فظهرت على مدى العقود الثلاثة الماضية في لندن والقاهرة ودبي وقبرص جملة من الصحف والقنوات الإذاعية والتليفزيونية، التي استهدفت الداخل والخارج على حدٍّ سواء، أسهمت في تخفيف ضغط المطالبات على وسائل الإعلام المحلية، ساعد في تلك الفترة دخول الأقمار الصناعية في الخدمة، التي كان بمقدورها توفير إشارات استقبال إذاعية وتليفزيونية ذات ترددات عالية الجودة، في كل أنحاء البلاد من دون وساطة أرضية، وكانت تلك الوسائل – المسجلة باسم مؤسسات خارجية – تلبّي رغبات بعض شرائح المجتمع السعودي من الترفيه والمعلومات والأخبار، بالقدر نفسه الذي توفره للمجتمعات العربية الأخرى؛ ومنذ ذلك الوقت، انصرف معظم الجمهور المحلي والعربي إليها، بما صار يكفيه عن متابعة ما تقدمه وسائل الإعلام المحلية التي صارت تُنعت بنعوت ما تزال عالقة في الذهن إلى الآن.

وعبر العقود الثلاثة الماضية، لم يبقَ من متابعي وسائل الإعلام

المحلية وبخاصة الإذاعة والتليفزيون، سوى فئة من الجمهور لا تميل أصلاً إلى الصيغ البرامجية التي تقدمها الوسائل الأخرى، وفئة أخرى تحرص على متابعة الأخبار المحلية ساعة تقديمها، وصارت المادة الوحيدة التي لا تستطيع وسيلة إعلام خارجية الدخول في منافسة فيها مع وسائل الإعلام المحلية هي احتكار البث من الحرمين الشريفين في المناسبات الدينية وعلى مدار العام. وقد بلغ من عدم قبول فئة محافظة في المجتمع لما توفره قنوات التليفزيون المحلي أن انكفأت على قنوات مشفّرة وأكثر التزاماً (قنوات المجد)، التي تسيّدت المشهد الإعلامي الداخلي خلال العقدين الماضيين.

ومع ظهور وسائل إعلامية متحررة من القيود الرقابية المتشددة، ولديها من المرونة النسبية ما يمكّنها من تقديم نشرات إخبارية لا تلتزم بالمعايير التي سارت عليها تقليدياً وكالات الأنباء الرسمية، ساد شعور من خيبة الأمل بوسائل الإعلام الرسمية التابعة للحكومات في كل أنحاء العالم العربي، وصار الانطباع العام أن مخرجات الإعلام الحكومي متشابهة وضعيفة ولا تقدر على المنافسة؛ لكن هذا الحكم سرعان ما تبدّد، بعد أن ظهر نموذجان أثبتا أن الحكومات إذا ما أرادت لأمر ما أن يتم، فإنها تستطيع أن توفر له شروط الانطلاق.

قبل أكثر من عشر سنوات أرادت حكومة أبوظبي لإعلامها المرئي أن يكون مختلفاً فتحقق لها ذلك، وأرادت حكومة قطر أن تصنع محطة تليفزيونية إخبارية متميزة، تنافس إيقونة المحطات الإخبارية العالمية CNN، وكان لها ذلك؛ فأثبتت تلكما التجربتان أن الإشكالية لا تكمن في الانتماء للحكومة من عدمه، وإنما في توفير المرونة، مهما كان مصدرها. وهنا في المملكة العربية السعودية، كان لنا تجارب عدة في

تحريك الركود الإداري في قطاعات الحكومة، بدءاً من أرامكو التي كانت أنموذجا متحرّراً من البيروقراطية الحكومية، مع أنها مملوكة بالكامل للدولة؛ وكانت لنا تجارب أخرى مع المؤسسات والهيئات العامة، لكن الأجهزة الإعلامية بقيت في شكل مديريات خاضعة لوزارة الإعلام، منذ تأسيسها.

أتت النجاحات التي حققها الإعلام الرسمي في فتراته الذهبية المبكّرة، نتيجة وجود كفايات وطنيّة جمعت بين الحماسة والتدريب الجيّد، وكانت المنافسة الخارجية معدومة، باستثناء المنافسة الإذاعية التي استطاعت الإذاعة السعودية في الستينيات الدخول فيها بجدارة معقولة، وأما الصحافة فقد خضعت لتجربة جديدة من خلال توسيع قاعدة الملكية الفردية، بتحويلها إلى ملكية مؤسسات جماعية أهلية، في محاولة للرفع من مستواها، وتمكينها من النهوض بقدراتها الفنية والتحريرية.

كان التليفزيون السعودي في الستينيات سيّد الموقف على صعيد الترفيه بلا منازع، وكان مصدر الأخبار رغم أنها كانت تأتي متأخرة وباهتة، وكان التليفزيون يستخدم مرافقه المحدودة جداً بأضعاف طاقاتها المفترضة، وكان التدريب الذي بدأ بخطى متسارعة قبل افتتاح التليفزيون قد استمر بالإيقاع نفسه، وحقق التليفزيون في تلك الفترة نقلة كمية ونوعية عالية، توازي ما كانت عليه حال المحطات العربية العاملة آنذاك.

وبصرف النظر عن مدى الاتفاق من عدمه، على النهج الذي كان يسير عليه الإعلام الرسمي المسموع والمرئي آنذاك، من حيث نوع الترفيه ومن حيث إقدامه على ظهور صوت المرأة في الإذاعة وصورتها

في التليفزيون، فالواقع أن الإذاعة والتليفزيون كانتا تربطهما مع المجتمع حالة من التعايش الرضيّ، ببثٍّ لم يكن يزيد على ست ساعات، وبإمكانات محدودة، وظروف تقنية صعبة؛ ويكفي من ذلك مثلاً أن تبادل البرامج بين محطات التليفزيون السبع، طيلة العقد الأول من إنشائها كان يتم عبر الشحن الجوي أو من خلال تسيير قافلة يومية من السيارات.

## الحالة الراهنة

بدأ هذا المشهد يتغيّر تدريجياً في العقود الأخيرة، فلقد خسر الإعلام الرسمي عدداً من قياداته الناجحة، وانحسرت مشاركات المثقّفين في وسائل الإعلام، وانكمشت برامج التدريب، وتقلّص الإنتاج المحلي من الدراما والمنوّعات بدخول شركات إنتاج لا تخدم إلا مصالحها، وأخذ الإعلام السعودي المسموع والمرئي يقتصر في إنتاجه المحلي على أبسط صيغ الإنتاج وأضعفها وأقلها احترافاً ومهنيّة، واتجه في مجمله وجهةً مشخصنة، إلى درجة أن بعض مسؤوليه صار يتلقى الأوامر اليومية من الجهات العليا مباشرة، من دون الالتفات إلى المعايير المهنية المثالية.

في هذه الأثناء، اتّجه التفكير إلى تفعيل وظيفة المجلس الأعلى للإعلام، المجمّد عمليّاً آنذاك، علّه يعمل على رفع مستوى الأداء، وعلى وضع سياسات وأنظمة تساعد في الارتقاء بالعمل الإعلامي بكل وسائله؛ فكان أن وضع استراتيجية للإعلام الخارجي سرعان ما بقيت طيّ الأدراج، ووضع سياسة إعلامية لم يبق عنها في أذهان الإعلاميين الآن سوى اسمها، وكان من آخر أعماله تحديث نظامي المطبوعات والمؤسسات الصحفية، وذلك قبل إلغائه في العام ٢٠٠٣م.

وبينما ساد الضعف وسائل الإعلام الرسمية المحلية، بدأت وسائل

الإعلام الصادرة من خارج المملكة والمنتمية للقطاع السعودي الخاص، والتي حافظت على قدر كبير من الاحتراف والمهنية والإبداعية، مع شيء من التحلّل من قيود الرقابة السائدة في الإعلام الحكومي، بدأت تتجه وجهةً يتضح منها انحيازها للمواقف المعلنة للمملكة، بعد أن كانت تغلّف انتماءها بأساليب أكثر ذكاءً وحرفية، كما أضحت تتوغل في بحث القضايا ذات الصبغة المحلية الصرفة، وصارت تسمح بتمرير بعض برامج الإسفاف في المنوّعات بخاصة.

إن من اليسير على أي ناقد إعلامي أن يرصد ضعف الاحتراف المهني بمختلف صوره في وسائل إعلامنا، في مقابل انبهار واضح بما تمتاز به وسائل إعلام منافسة عربية وعالمية، من مهنية عالية، جعلت المواطن يتعلّق بها، على الرغم مما له من ملحوظات عليها. ولأن الأخبار قد ظلت أهم ما تبقّى عند الأوفياء من المواطنين للارتباط بوسائل إعلامنا، فقد وجدوا في تأخرها عن مواكبة الأحداث الداخلية، وفي تطويل بعضها، وفي تركيزها على الأشخاص قبل المضمون، بعض أسباب العزوف عن متابعتها، ناهيك عن التندّر عليها.

لقد كان من نتائج هذه الأوضاع المتراكمة، سطحية في الأداء المهني، وضعف في العرض، وضحالة في المضمون، وغياب ملحوظ متزايد في التدريب، وفي عدم تعويض الكفايات المتسرّبة بمثلها أو بأفضل، أدت جميعها، بالتالي، إلى انحسار المستمع والمشاهد عن وسائل الإعلام المحلية المرئية والمسموعة، مع عجز الوسائل المقروءة عن اجتياز الحدود الجغرافية؛ والمعروف أنه عندما تفقد الوسيلة الإعلامية جاذبيتها وتأثيرها تخسر أهم أسباب البقاء ألا وهو تعلّق المتابع وارتباطه بها، وهي لا يمكن أن تستعيد مكانتها إلا عبر جهد أصيل، يسبقه تشخيص

واقعي، ورغبة صادقة في إثبات الوجود.

ولقد لحقت بهذه المجموعة من وسائل الإعلام الأهلية، قنواتٌ إذاعيةٌ مرخّصةٌ من الداخل، صارت غيرَ ذات هوية، وغيرَ ذات مضمون، وغيرَ ذات مستوى، ولا تضيف إلى الإعلام الوطني أي قيمة.

وأمام هذا المشهد الذي وُظفت فيه التقنية لتختلط فيها المهنية العالية مع الإسفاف، صار المتابع لوسائل الإعلام بوجه عام، والرسميّ منها بوجه خاص، لا يجد فيها ما يشبع غليله من المضمون الإعلامي الجيد المتوازن، في حال يمكن أن يقال عنها إنها انحدار في الذوق العام وسيادة الزمن الرديء للإعلام العربي. وصارت النخب تفضل قنوات ووسائل لا تنتمي إلى المنظومة الإعلامية العربية والمحلية، ولم تعُد المنظّمات الإعلامية العربية، كاتحاد الإذاعات العربية وأمثاله من الاتحادات بالفاعلية التي بدأت بها، وصارت اجتماعاتها رتيبة مكرورة.

ثم جاء الإعلام المصاحب لموجة ما أُطلق عليها «الربيع العربي»، وكان المظنون أن الزمن العربي لن يأتي بأردأ من تلك الصور التي اكتسبت السمعة السيّئة فيما مضى من عقود الانقلابات العربية، فإذا بنا نكتشف أن الإعلام أصبح أسوأ من السياسة، وأنه بدلاً من أن يُقرّب ويداوي ويعمل على توحيد القلوب وعلى وحدة الصف الداخلي وتقويته، صار يصبّ الزيت على بُؤر التوتّرات، ويُهيّج الأحقاد، ويُشعل الفتن داخل الوطن الواحد، ويُصبح منبراً لكل ناعق.

وكان المظنون أيضاً أن زمن الضجيج والصراخ والردح قد ولّى، وأن الوقت هو وقت المعلومة والطرح المتّزن، وأن القائمين على الإعلام قد تعلّموا أن عدم الرد أحياناً، هو الردّ الأبلغ والأوقع؛ كي يبقى الباب مفتوحاً أمام القنوات الدبلوماسية لمعالجة أسباب الاختلافات وتباين وجهات

النظر.

لقد كنا تعلمنا أن رسالة الإعلام بعامة – والرسمي منه بخاصة – هي الارتقاء بالذوق العام وصون العفة والحياء والتزام الوقار، وأنه المتمّم لرسالة التربية والتعليم. وتفاءل الجمهور العربي بتعدّد القنوات، واستبشر أكثر عندما استطاع الإعلام العربي امتلاك التقنية الحديثة في الصحافة والإذاعة والتلفزة؛ فإذا ببعض من تلك التقنية المتطوّرة تنتهي بأكملها إلى الإسفاف وتأصيل الخواء الفكري.

## في سبيل البحث عن الحلول

كانت المشكلة الأساسيّة – في نظر المحاضر – مشكلة إدارة، أفقدت الإعلام الرسمي الدينامية والحركة والعمل المؤسسي، وتولّد عنها جملة من المشكلات الأخرى، لعل من أبرز ملامحها تردّي الاحتراف والإبداع، وانخفاض مستوى «النمذجة» في الإنتاج الفني، وزيادة الكم على حساب الكيف بتدشين قنوات تليفزيونية وإذاعية غير ذات طعم، وكانت تلك الملحوظات محور العديد من كتابات المحاضر، يبديها بصراحة ناعمة، يحدوها تحرّج شديد من أن ينتقد جهة كانت تربطه معها علاقة وظيفية سابقة، وعلاقة أخرى مستمرة من خلال عضويّة المجلس الأعلى للإعلام.

كان المظنون أن الحل سيكون في تحويل الأجهزة الإعلامية الثلاثة إلى مؤسسات عامة، يوم أن كانت المؤسسات العامة هي الحل الأمثل المتاح للبيروقراطية الإدارية الحكومية، ثم لما تحوّلت الحكومة في العقدين الماضيين نحو الهيئات العامة نادى المحاضر بالتوجه نحوها بعدد من المقالات، وقد تحقق في العامين الماضيين وبعد نحو أربعة

عقود، تحويل الإذاعة والتليفزيون معاً ووكالة الأنباء إلى هيئتين عامتين من المبكّر الحكم عليهما، إلا أن بوادر اختيار الكفايات القيادية فيهما لا تبشر بالتغيير.

لقد دخل الإعلام الجديد بقوة في السنوات القليلة الماضية منافساً قوياً لوسائل الإعلام التقليدية، ولم يعد بمقدور الحكومات التحكّم بما يصدر عنه من فكر، أو السيطرة على مدخلاته ومخرجاته، وأضحت مؤسسات المجتمع المدني في العالم تنتظر من الحكومات أن تمنح الحرية لمستخدميه، معتبرةً هذه المسألة من حريات التعبير؛ ولهذا، فإن أمر التعامل معه يتطلب فكراً مرناً مستنيراً لا ضرر فيه ولا ضرار، لكن الأمر لا يمكن التغاضي عنه في زمن صارت استخدامات الإعلام الجديد تزيد من الشتائم وإثارة النعرات وكشف العورات، وتشارك مع برامج البث المباشر في بث الأحقاد وفي فوضى الفتاوى الشرعية من كل من هبّ ودبّ.

لسنا في هذا المقام بصدد مناقشة ما يدور في مجتمعات أخرى حول جدوى بقاء وزارات الإعلام، بعد عقود من الوصاية والاحتكار، لكن أجهزة الإعلام من إذاعة وتليفزيون ووكالات أنباء التي ظلت تحافظ على تنظيمها التقليدي نفسه، منذ تأسيسها قبل عقود ثم حازت مؤخراً على سمة الهيئات العامة، هي اليوم أشد ما تكون على وجه الخصوص إلى أن تتحوّل تلك الوزارات بوظائفها التنفيذية إلى جهة إشرافية تنظيمية (تشريعية)، تعمل على تنظيم قطاع الإعلام ورسم تشريعاته وسياساته، وتحل محل المجلس الأعلى للإعلام الذي أُلغي قبل عشرة أعوام، ومحل وزارة الإعلام نفسها، تكون برئاسة وزير دولة يمثّلها في مجلس الوزراء، وهمزة وصل مع أجهزة الإعلام المختلفة، وهو إجراءٌ اتجهت إليه بعض

دول عربية في الخليج والمشرق والمغرب العربي، وعملت به دول متقدّمة من قبل.

إنها بعض أمور تنظيمية، قد لا تثير اهتمام المواطن، لكن الاستمرار في التطوير الإداري هو بكل جزم، من أهم أسباب تخفيف معوّقات الإعلام السعودي ووضعه في مصافّ الأُطر الحديثة، وقد حظيت بكثير مما كُتب من النقد والتقويم، وها هي الدولة على مرّ العصور تمنح المرونة والاستقلالية الإدارية، متى ما أرادت أن تنتشل قطاعاً معيّناً من الخمول والركود، وأن تهيئ له أسباب الانطلاق. وأحسب أن ما كتبته من مقالات حول مسألتي التطوير الإداري والاحتراف ربما يبلغ حجم كتاب.

لقد كان مجال الخدمات الإعلامية كالصيانة والإعلان والإنتاج من المجالات التي فُتحت مبكراً للقطاع الخاص، لكن إعادة الهيكلة يمكن أن تفتح مزيداً من عمليات الخصخصة والتعددية الإعلامية، التي تخفف العبء عن الجهاز الإداري، وتمنحه المزيد من الوقت للإشراف والتنظيم.

إن فتح المجال بضوابط للمؤسسات الثقافية والاقتصادية الوطنية الموثوقة للدخول في استثمارات الصحافة والمحطات الإذاعية والتلفزيونية الأهلية، في ميادين الثقافة أو الترفيه أو الرياضة أو نحوها، يمكن أن يخفّف الضغط على متطلبات المجتمع من وسائل الإعلام الرسمية المركزية، ويوجد التنافس معها، وهو أمر لا ينازعها في الوقت نفسه في اعتبارات السيادة السياسية، فضلاً عن كونه يُعيد الاستثمارات السعودية في الخارج إلى موطنها، ويخلق فرص التوظيف والتدريب فيها للمواطنين.

لقد نجح القطاع الأهلي الخاص، أفراداً وشركات وبمباركة من الدولة

ودعمها، في اقتحام عالم الإعـلام، الإخبـاري والترفيهي والرياضي والثقافي في الخارج، وأسس إمبراطوريات عملاقة، أسهمت في تخفيف العبء على وسائل الإعلام الرسمية، وشارك بنصيب وافر في دعم جهود إعلامنا الخارجي؛ لكن نجاحه هذا هو شهادة إثبات على عدم فاعلية إعلامنا الرسمي، ودليل على قصوره وضعفه، وكان الأحرى بنا، أن نبحث في أسباب ذلك، وأن نستفيد من تجربة إعلامنا المهاجر، لتعزيز قدرات وسائل الإعلام الوطنية، بل الأحرى أن نسعى لتوطينه وإنهاء هجرته، في وقت يعرف الجميع انتماءه إلى هذه البلاد.

أما بالنسبة للصحافة، التي ما زالت محلية الانتشار والحضور، فإنها ما تزال تعيش على دخلها من الإعلان، وعلى ما تضخّه المناسبات الوطنية من ريع، وهي – أي المؤسسات الصحفية – سعيدة بما هي عليه من دخول مجزيةٍ، لكنها مع الأسف تقصّر في تطوير ذاتها من التدريب والفهرسة والاهتمام بمراكز معلوماتها، كما أن نظام المؤسسات الصحفية هو الآخر – مع ظهور الصحافة الإلكترونية ومع اقتصاره على الصحافة اليومية والخبرية – قد تجاوزه الزمن، وأصبح لا بد في ظل الواقع الجديد للصحافة من النظر في إعادة دمجه مع نظام المطبوعات.

إن الإعلام الرسمي السعودي بخاصة، والإعلام العربي بعامة، يواجه اليوم أمام بضع وسائل غير تقليدية في عالم الإعلام منذ انطلاقة CNN الأمريكية عام ١٩٨٠م مأزقاً حاداً، لا يكفي لمواجهته الاستمرار في إغماض العيون، بل ينبغي أن يواجه بالمنافسة والإبداع؛ فتلك الوسائل الجديدة لا تمتلك عصاً سحرية، لكنها عثرت على مكمن السر في التفوّق، ثم تنبهت لبنان ودول خليجية إلى قوانين هذه اللعبة الإعلامية فانخرطت فيها بذكاء وإيجابية، واستعادت قسطها من الإقبال والقدرة

على المنافسة، وسحبت جزءًا من البساط، ووضعت لنفسها مكاناً في خارطة الإعلام المتقن الصنع.

إنَّ التحديات التي تواجه وسائل الإعلام في محيطنا العربي والدور المرتقب لإعلامنا في مثل هذه الظروف التي أُحصرنا بها منذ غزو العراق للكويت، لا يمكن أن يباشَر بأداة الأمس؛ فإذاعات الأمس وصحافته ومحطاته التلفزيونية لم تعد تتناسب وظروف اليوم، والجغرافيا لم تعد هي الجغرافيا، وأسقط الإنترنت والأقمار الصناعية الحدود والحواجز الرقابية والمكانية، حتى بدأت الإذاعات المتوسطة والقصيرة التقليدية في الانهيار والاضمحلال، وتداخل الليل والنهار، ولم يعد هناك فارق بين مفهوم المحلي والإقليمي والعالمي في الإعلام، وحلت الرقابة الذاتية محل الرقابة الحكومية المركزية، وصار البقاء والاستمرار يُحكمان بعوامل الجودة والنوعية، لأن الخيارات تعدّدت، وأذواق المجتمعات تغيّرت، وتطلعاتها كبرت وأحوالها تبدّلت، والأوضاع السياسية تعرّضت للتحولات، وصارت المعلومة والتقنية مُتاحتان بذات المقدار والصفاء لراعي الغنم في البادية ولأستاذ الجامعة، على حد سواء.

فما أحوج الإعلام العربي اليوم في كل دولة، إلى غرف نقاهة للتفكير، غرف مفتوحة النوافذ، للتأمل في إستراتيجية شاملة، توزن فيها الأمور، وتقاس فيها جرعات الحرية وهوامش النقد، وتترجم فيها السياسات الإعلامية إلى حروف وكلمات وصور، وتدرس فيها أسباب تفوّق الناجحين، وتراقب فيها النماذج والصيغ المبتكرة التي تناسبنا بعيداً عن الإثارة والصخب والغوغائية، وتؤخذ فيها المبادرات، قبل أن يأتي يوم نُصنَّف فيه في عداد التخلّف الإعلامي، ونوصّم فيه بالتأخّر، أو يُفرض علينا التغيير من داخل أو خارج. وعلينا أن نلحق بالركب، ولا نرمي بالأعذار

على شمّاعة الاستهداف، والحجج على الخصوصيات والظروف، فالأمة تقف أمام نظام إعلامي عالمي، بل وعربي جديد، بدأت ملامحه منذ أن ظهرت محطات تواكب الأحداث لحظة وقوعها، وتجري فيها الأخبار على مدار الساعة، وتقيم منابر ومنتديات مفتوحة للحوارات، وتعتمد الإنترنت والأقمار الصناعية والحاسبات ضمن وسائلها ومصادر معلوماتها.

لقد بلغ الإعلام الرسمي العربي بكل وسائله ووزاراته، ومنذ نشأة معظمها، مرحلة متقدمة من النضج العمري بما يجعله يرتفع عن التجارب والتنازلات، وألا يرتضي من الاحتراف بأقل من الكمال.

ولا بد قبل الختام، من وقفة متأنّية تتناسب وأهمية الإعلام الخارجي، هذا النشاط الذي ما يزال تأثيره هامشياً؛ لأنه بالدرجة الأولى مجهود تتنازعه جهات رسمية عدة، تُعد نفسها معنية به، بينما لا تهيئ أي منها العدة المناسبة للقيام بواجباته المثالية؛ فأزمة الإعلام الخارجي، إذاً، هي أزمة ازدواجية إدارية في المقام الأول.

والأحرى ونحن بصدد التفكير في تجديد دم الإعلام، أن تُنشأ هيئة وطنية (حكومية أهلية) مستقلة، تتعامل مع قضاياه من منظور متطور، وتُحرِّر نشاطه من الروتين الحكومي، وتوفِّر له المصداقيّة والتأثير الأوقع؛ هيئة تتوافر لها المرونة في دعوة الإعلاميين والبرلمانيين ونحوهم على أسس شخصية، وتبعد الحوارات معهم عن الغطاء الرسمي؛ هيئة تستطيع توظيف المنح الدراسية لغير السعوديين لأهداف تصب في خدمة الإعلام الخارجي، وتستثمر وجود الأعداد الوفيرة من الوافدين، ليكونوا سفراء لبلادنا بعد عودتهم؛ وتستطيع أن تعمل على زرع أهمية القدوة والمثالية في ذهن المواطن السعودي في الخارج، حتى لا يكون وبالاً على سمعة وطنه؛ وتستطيع، بدلاً من مخاطبة الذات، أن تخاطب

الخارج بعقليته وبمفاهيمه، وأن تؤسس جمعيات تواصل ووفود صداقة وجيلاً من المبعوثين، المتمكنين لغوياً وفكرياً، للاتصال بنظرائهم في الخارج، وتقديم المعلومة الموضوعية المقنعة لهم؛ وتستطيع، أخيراً وليس آخراً، أن تجعل الآخرين يتحدثون عن إنجازاتنا ويشهدون بها، وينطقون نيابة عنا بمآثرها، بدلاً من التحدث عنها بأنفسنا أو فرض إسماعها على الآخرين، بشكل قد تمجّه الأُذُن أو يزيد عن حَدّه، أو يفقد تقديره، أو يضيع من قيمة تلك الإنجازات والمآثر.

إن كلاماً أطول يمكن أن يُصرف في الحديث عن واقع الإعلام السعودي، الذي نريد له أن يرتقي بارتقاء البلاد، ويلحق بالزمن المعاش اليوم، ويواكب التطور الإبداعي الذي نراه من حولنا، لأن قَدَرَه أن يُطلب منه المزيد من التجديد والتغيير؛ فهو مرآة أمة تمتلك من عناصر المجد والقوة والفخر ما يجعل إعلامها متواضعاً مهما عمل.

إن العملية الإعلامية، فنّاً وممارسةً ومنتجاً، هي في نهاية المطاف كالعملية التعليمية، فقد تسير بقوة الدفع بأسلوب التلقين والحفظ وتسمى مع ذلك تعليماً، وقد تؤدّى بقدرٍ عال من كفاية البحث والنقاش والاتصال بين الأستاذ والطالب والمكتبة وتسمى كذلك تعليماً، وشتّان بين هذه وتلك، يتّفقان بالاسم ويختلفان في الجودة والمضمون.

إن مساعٍ مشكورة قد بدت في الأفق للانفتاح، لكن إيقاعها لا يسير بالوتيرة المتسارعة التي تعمّ حياتنا الثقافية والاقتصادية، وهي مساعٍ ينقصها التخطيط واستشراف الآفاق الإعلامية الأحدث، وجهود تسير بقوة دفع، تحركها آلة الضرورة التي لا تعرف التوقف، والنتيجة أن ما كل ما يدور يسير في اتجاه الأفضل.

أما المجتمع، فإن عليه، بكل أطيافه وشرائحه، أن يقف في تصرفاته

في الداخل والخارج، في مساندة جهود الإعلام، فالإعلام عنصر لا يعمل بمفرده، ولا يصنع المعجزة في سد الهفوات وردم الثغرات.

إنها دعوة مخلصة لوضع نظام إعلامي سعودي جديد، يأخذ في الحسبان أصالة الماضي وقيمه، ولغة إعلام الحاضر والمستقبل وإبداع الآلة وابتكار العقل، أما ما لم يدركه الوقت في هذا المقام فإنه له مكاناً آخر، بإذن الله.

لقد شهد الإعلام الرسمي السعودي فترة زمنية ذهبية في زمن مضى، أنجبت جيلاً موهوباً يندر أن يتكرر مثله، حظي بالتدريب والإبداع، وَوَفَّق بين الجرأة والمحافظة، وقارب بين المهنية وشحّ البيئة الفنية، وراعى في أدائه الظروف السياسيّة الداخليّة والخارجيّة الدقيقة، فاستثمر الإمكانات الفنية المحدودة في أداءٍ بلغ ذروته الذهبيّة في عقود مضت، ومع ذلك فلم يقتنع يوماً، ومنذ أن أُنشئت الإذاعة والتليفزيون، بأن الإعلام السعودي المحلي الرسمي قد وصل درجة مهنية احترافية مرضية، وذلك بالرغم من العقود التي مضت عليه، والإمكانات المالية المتاحة، والتجارب التي مرّ بها.

والمؤسف حقاً أن الأقسام الأكاديمية للإعلام، وكذلك المعاهد المهنية، لم تحقق هي الأخرى ما كان يُؤمل منها، فجاءت مخرجاتها دون المستوى المرجوّ، وهو موضوع يحتاج إلى وقفة ثانية في مناسبة أخرى.

أما بالنسبة للإعلام العربي التابع للجامعة العربية فقد أصبح في عِداد خبر كان، بعد أن صارت الجامعة العربية اثنتين وعشرين جامعة منفردة، لكنه شأن يحتاج إلى بحث مستقل.

**وبعد،**

إن من الصعب على من كان طرفاً في أي عمل أن يحكم عليه حكماً موضوعيّاً شفّافاً محايداً، لكن هذه الورقة خلاصة تجربة، وثمرة رؤية وقناعات شخصية، ترمي إلى خدمة الصالح العام ضمن عملية إصلاح أشمل، وهي لا ترقى إلى التنظير والمثالية، ولا ترتبط بالضرورة بأية ظروف زمانية أو مكانية أو بانتماءات شخصية.

والحقيقة التي لا تغيب عن الذهن، أن دولة بمثل المملكة العربية السعودية وشعبها جديران بإعلام راقٍ، بمثلما أنهما جديران بتعليم رفيع المستوى يليق بمكانتهما الإقليمية والدولية، الدينية والحضارية والسياسية والاقتصادية، ويتناسب مع ما ينفق على التعليم والإعلام.

# المحور الثالث

## الإعلام الرسمي: التحديات المعاصرة

# أوراق الجلسة الثانية

أدارها د. محمد الحيزان

## الورقة الأولى

الإعلام الورقي في مواجهة الإعلام الإلكتروني

د. علي العنزي

## الورقة الثانية

الرقابة في زمن العولمة

أ. سمير عطا الله

## الورقة الثالثة

الرقابة وعصر التطورات التكنولوجية في الإعلام

د. أحمد عبدالملك

# الورقة الأولى
# الإعلام الورقي في مواجهة الإعلام الإلكتروني

د. علي بن دبكل العنزي

أستاذ الإعلام في كلية الآداب بجامعة الملك سعود

لا شك أن الصحافة الورقية تواجه ضغطاً قوياً من الصحافة الإلكترونية، بل إن هذا الضغط تحوّل إلى تهديد لوجود الصحافة الورقية وكينونتها؛ إذ يتابع الجميع عشرات بل مئات الصحف الورقية وهي تغلق أبوابها أمام العاملين فيها، وتوقف صدورها؛ ما يؤكد للمراقبين أن أيام الصحف الورقية أصبحت معدودة، أو بالأحرى محدودة جداً، مع الاختلاف من مكان إلى آخر في دول العالم. لذلك، ستناقش هذه الورقة مستقبل الصحافة الورقية في ظل الوضع القائم الآن، والمعطيات التي تؤثّر في مستقبل الصحافتين -الورقية والإلكترونية- وفق عدة محاور:

١- تاريخ الصحافة الإلكترونية وبداياتها.
٢- مفهومها وأنواعها.
٣- أسباب ازدهار الصحافة الإلكترونية، وتراجع الصحافة الورقية.
٤- العامل الاقتصادي وأهميته في بروز الصحافة الإلكترونية.
٥- مستقبل الصحافة الإلكترونية وتأثير تطور التقنية عليها.

كما ستتطرق الورقة إلى دلائل وأمثلة في العالم، لها علاقة مباشرة في موضوع مستقبل الصحافة الورقية، في ظل بروز الصحافة الإلكترونية.

## مقدمة

أثّر التطور الهائل في وسائل الاتصال وثورة المعلومات في صياغة المعلومات ونقلها، بشكل لم يعد في الإمكان تحديد منظور هذا التطور ومستواه، فقد أصبح القارئ أو مستقبِل الرسالة الإعلامية أسيراً لهذه التطورات؛ ولذلك، لا بد من استعراض بداية هذا النوع من الإعلام أو الصحافة بوصف أكثر دقة، وهو ما يُطلَق عليه «الصحافة الإلكترونية»، وقد أثرت العديد من العوامل على انتشارها وازدهارها، وبخاصة ظهور الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، ومصاحبة ثورة المعلومات لها، أو ما يمكن أن يطلق عليه الانفجار المعلوماتي، وأثره في انتشار الصحافة الإلكترونية وازدهارها، وكذلك الإعلام الرقمي واليوتيوب والمدوّنات وغيرها من وسائل الإعلام الجديد.

## تاريخ الصحافة الإلكترونية

تحوّل الصحافة الورقية إلى نسخ إلكترونية، وتشير المعلومات المستخلصة أن أول صحيفة إلكترونية هي (هيلزنبورج داجبلاد) السويدية التي تم نشرها إلكترونياً بالكامل عام ١٩٩٠، وفي عام ١٩٩٢

أنشأت شيكاغو أونلاين أول صحيفة إلكترونية على أميركا أونلاين؛ وأول موقع للصحافة الإلكترونية على الإنترنت انطلق عام ١٩٩٣ في كلية الصحافة والاتصال الجماهيري في جامعة فلوريدا واسمه (بالو ألتو أونلابن)؛ جاء بعده موقع التو بالو ويكلي عام ١٩٩٤ لتصبح الصحيفة الأولى التي تنشر بانتظام على الإنترنت، وهي أول النماذج التي دخلت صناعة الصحافة الإلكترونية، وأول إصدار لنسخة إلكترونية في العالم ١٩٩٣م (لصحيفة سان جوزية ميركوري الأمريكية)، تلاها (ديلي تلجراف والتايمز) البريطانيتين عام ١٩٩٤م.

- عربياً كانت «الشرق الأوسط» من لندن، و«النهار» من بيروت أولى الصحف الورقية التي أصدرت لها نسخ إلكترونية على الشبكة العنكبوتية.
- صحيفة إيلاف ٢٠٠١ من لندن تعد أول صحيفة إلكترونية عربية صدرت على الشبكة في لندن.
- هناك تباين على أول صحيفة سعودية، فصحيفة الوفاق الإلكترونية كانت أول صحيفة سعودية تظهر على الشبكة العنكبوتية، أيام كان تشغيل الإنترنت من البحرين، وخرجت منها صحيفة سبق. وهناك من يقول إن صحيفة الوئام هي أول صحيفة سعودية على الشبكة؛ بينما أول نسخة إلكترونية لصحيفة ورقية أصدرتها صحيفة الجزيرة.
- عدد الصحف الإلكترونية التي أصدرت لها تراخيص في المملكة العربية السعودية يزيد على ٨٠٠ صحيفة.

اليوم أصبح فضاء الإنترنت العربي متخم بالصحف الإلكترونية التي لم يتعدَ عمر إصدار بعضها منها أياماً، علماً أن متصفحي هذه الصحف

في ازدياد مستمر؛ وفي المقابل قراء الورقية في انخفاض. وحسب أغلب الدراسات والاستطلاعات، يتبين صحة هذه المقولة، والدليل أنني قمت باستطلاع آراء طلاب قسم الإعلام في الجامعة كعينة، وسألتهم عن قراءتهم للصحف الورقية، والنتيجة أن الأغلبية الساحقة وفي بعض الأحيان المطلقة لا تقرأ الصحف الورقية!

## تعريف الصحف الإلكترونية

الصحف التي يتم إصدارها ونشرها وقراءتها على شبكة الإنترنت، وتشمل كل مكونات الصحف التقليدية، من صور ورسوم وعناوين؛ والاختلاف هو احتواؤها على بعض الصورة المتحركة، ما يجعلها وكأنها تلفاز في بعض الأحيان. كما يعرّفها آخرون بأنها وسيلة متعددة الوسائط، تنشر فيها الأخبار والمقالات وكافة الفنون الصحفية عبر الإنترنت، وأيضاً هي النشر الإلكتروني عبر الإنترنت من خلال نشر الأخبار والمعلومات ومعالجة النصوص بكافة أشكالها.

## أنواع الصحف الإلكترونية

١- الصحف الكاملة، مثل: سبق وإيلاف والوئام..الخ

٢- النسخ الإلكترونية للصحف الورقية القائمة، مثل: نسخة الجزيرة الإلكترونية، والرياض الإلكترونية..الخ.

٣- مواقع القنوات الفضائية والإذاعية الإلكترونية.

## مستقبل الصحافة الورقية

البحث عن الأخبار الآنية، ووجود خيار الإنترنت وتعاظم سلطتها..

الحصول على الأخبار مجاناً من خلال الإنترنت..

تجربة كريستيان ساينس مونيتور، التي انخفض توزيعها ٢٠٠ ألف نسخة ورقية، ووصلت كذلك ديون اللوموند إلى (١٥٠) مليون يورو.

سرعة التأثر بالإعلام الإلكتروني في دول العالم الغربي، بينما لا يزال هذا التأثير أقل منه في دول العالم الآخر، مثل آسيا والشرق الاوسط.

تغيّر نمط التفكير والقراءة بين الأجيال، ما يؤدي بعد فترة ليست بالطويلة إلى أن تتقلص الصحف الورقية بشكل كبير جدا، وسوف نراها لاحقاً في المتاحف.

تجربة الإذاعة وصمودها أمام ظهور التلفزيون، إذ نرى أن الإذاعة صمدت أمام قوة التلفاز، لكن هناك فارق كبير بين التجربتين؛ فالصحافة الورقية تعد استمرار صمودها محل شكٍّ لدى العديد من الخبراء والمهتمين في هذا الشأن.

## مميزات الصحف الإلكترونية

١. التحديث المستمر.
٢. سهولة الحصول عليها من خلال الوقت والمكان.
٣. السبق الصحفي.
٤. تدعيم الأخبار بالصور المتحركة وأفلام الفيديو.
٥. التفاعلية، أي أن ردة الفعل مباشرة.
٦. قلة التكلفة، إذ لا تحتاج إلى مطابع ومقرات...الخ.
٧. المجّانية في الأغلبية الساحقة للصحف الإلكترونية.
٨. عابره للحدود.

## معوقات الصحافة الإلكترونية

١. غياب الأنظمة التي تحدد عمل هذه الصحف بشكل واضح، وكذلك العاملين في هذه الصحف.
٢. ضعف الاستثمار في هذا النوع من الصحف.
٣. ضعف المصداقية في هذه الصحف.
٤. ضعف الكوادر الإعلامية المؤهلة لنمط الصحافة الإلكترونية.
٥. لا يزال الإعلان في هذه الصحف أقل من النسخ الورقية.

في كتاب «نهاية الصحف ومستقبل الإعلام» للكاتب والصحفي الفرنسي برنار بوليه، يؤكد بأنه لا محالة من كارثة انتهاء الصحف الورقية، وهي فقط مسألة وقت؛ والسبب الرئيس يعود إلى الإعلان، ويدلّل على كلامه أن صحيفة اللوموند العريقة في عام ٢٠٠١م كانت إيراداتها من الإعلان حوالي ١٠٠ مليون يورو، أما اليوم فانخفض إلى ٥٠ مليوناً، كما أن توزيع الصحف بلغ ٣,٨ مليون نسخة يومياً عام، ١٩٧٤م، وانخفض إلى ١,٩ مليون عام ٢٠٠٧م، وهو دليل على تدهور وضع الصحافة الورقية؛ ولذلك يبدو أن مستقبل الصحافة الورقية يقترب من نهايته، مع اختلاف في سرعة هذه النهاية من قارة إلى أخرى، أو من دولة إلى اخرى.

ويرجع يوليه أسباب التدهور للصحف الورقية، بجانب الإعلان، إلى نمط القراءة لدى الشباب؛ إذ تظهر الإحصاءات في فرنسا أن ٥٩٪ ممن أعمارهم من ١٥ سنة فما فوق كانوا يقرءون الصحف عام ١٩٦٧م، انخفضت نسبتهم إلى ٣٤٪ عام ٢٠٠٥م؛ ولذلك لم تعد للصحف السلطة والقوة على الأجيال الناشئة، وعليها؛ ما يحتّم عليها «ابتكار مضامين جديدة للناشئة، تكون تفاعلية وتشاركية وفئوية».

نائب رئيس جوجل في بريطانيا نيكس أرور يقول «نمر بمرحلة انتقالية

بين نموذج متسلط تسقط فيه المعلومة من الأعلى، ونموذج تشاركي»، أي «ينبغي التخلص من غطرستنا القديمة وإفساح المجال للقراء ليشاركوا في تجارتنا».

## العالم يقر بأجمعه أن الصحافة الورقية في أزمة

الثورة المعلوماتية وتأثيرها على مجتمع المعرفة وتغير نمط هذا المجتمع في القراءة، أثر بشكل كبير جداً إن لم يكن مدمر، على حاضر الصحافة الورقية ومستقبلها؛ فبدل مطالعة الصحيفة في الصباح أثناء الإفطار أو في السيارة خلال التوجّه إلى العمل أو في المكتب، حلّ محلها تصفّح الإنترنت في جهاز النقال، سواء الصحف الإلكترونية أو مواقع الصحف الورقية، أو مواقع القنوات الفضائية، أو متابعة أخبار القنوات الفضائية مباشرة، وبخاصة وقت الأزمات التي لا تحتمل الانتظار إلى اليوم التالي؛ فالجمهور أصبح نهماً في البحث عن الأخبار، وبسرعة، ساعده على هذا النهم والسرعة وجود التقنية وتوافرها.

## مستقبل استخدام الإنترنت

لكن السؤال هو: هل سيبقى استخدام الإنترنت بهذه السهولة والفوضوية العارمة؟

يرى بولييه في كتابه أنه يمكن أن يكون هناك شبكتان: الشبكة الحالية تترك في فوضاها، وشبكة أخرى أسرع وأقوى وأغلى؛ ولذلك سوف يظهر في المشهد تمايز في خدمات الإنترنت وتعريفاتها. من جانب آخر، يؤكد كروسبي أن «أكثر من نصف ١٤٣٩ صحيفة يومية في الولايات المتحدة الأمريكية لن يكون لها وجود في عام ٢٠٢٠ سواء على الورق أو على الإنترنت»، فقد وصلت عملية توزيع الصحف في عام ٢٠٠٨ إلى أدنى

مستوى لها منذ عام ١٩٤٦م، بواقع ٥٣ مليون مشترك مقابل ٦٢ مليون عام ١٩٧٠م، وبفارق نمو عدد السكان ، فإن ذلك يعني هبوطاً بنسبة ٧٤٪؛ ما يعني أن التخطيط من قبل المؤسسات الصحفية يجب أن يأخذ هذه المعلومات في الاعتبار.

## المجلات المتخصصة في مقابل المواقع والصحف الإلكترونية المتخصصة

لكن هناك من يعتقد أن الاهتمام بالمجلات الورقية المتخصصة سوف يبقي جزءاً من الصحافة الورقية، أو بالأحرى سوف تقاوم الموت لفترة أطول. «ويمكن أن يكون إنعاشاً سريرياً للموت السريري الذي تعيشه الصحافة الورقية » حسب مقالة باسم البكور في صحيفة الحياة ٢٠١٣/٥/٢٧، لكن رداً على مقالته، في الجانب الآخر هناك مواقع متخصصة وصحف إلكترونية متخصصة، ما يجعل المنافسة محسومة بين النمطين من الصحف؛ بمعنى سوف نرى صحفاً متخصصة للرجال والنساء والسيارات...الخ. والدليل أن صحيفة يابانية تطلق تطبيقاً لأجهزة آيفون وآيباد يحول بعض المقالات في نسختها الورقية إلى مقالات أبسط للأطفال، وتعاون بين جريدة «شيمبون طوكيو» مع وكالة Dentsu، ما يسرّع في التحوّل نحو الصحافة الإلكترونية في اليابان، وفي المجال المتخصص.

## دور الأحداث في تبنّي الأنماط الجديدة

تلعب الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية دوراً مهماً في تقديم نمط جديد أو تقنية جديدة، تكون في بدايتها، فتجربة قناة CNN الفضائية الإخبارية في الولايات المتحدة الأمريكية، ساعدتها الأحداث

الدولية –أحداث ساحة تنيمين الصينية، الانقلاب العسكري في الاتحاد السوفيتي، ومن ثم انهياره، حرب الخليج الثانية، ثورة أوروبا الشرقية في ذلك الوقت، إضافة إلى وجود التقنية على البقاء، بل والتفوق والهيمنة. أما في العالم العربي، فقد كان احتلال العراق عام ٢٠٠٣م شاهداً على الدور الذي لعبته التقنية في ذلك من خلال الأخبار الفورية والصور ومقاطع الفيديو، صور فضيحة أبو غريب... الخ.

- متابعة القنوات الفضائية
- متابعة وسائل التواصل الاجتماعي
- متابعة المواقع الإلكترونية
- إهمال شبه كامل للصحف الورقية

لذلك أسهمت أحداث الربيع العربي في إطلاق رصاصة الرحمة على الصحافة الورقية، لكن في الجانب الآخر، ستبقى الصحافة الورقية ما دام هناك مَن يقاوم الاندماج مع التقنية واستخداماتها ويهمه أن يحمل الصحف في نهاية الدوام إلى المنزل، حتى يثبت أنه لا يزال له أهمية أمام أسرته وجيرانه.

اكتساح شبكة الإنترنت من خلال ثورة المعلومات والفضائيات التلفزيونية الإخبارية للسوق الإعلامية، وفرض حصار مميت على الصحف الورقية على المستوى الدولي، جعل العديد من الصحف العريقة في العالم تخسر وتتخلى عن نسخها الورقية، مثل الواشنطن بوست التي تراجعت أرباحها ٨٥٪ خلال الربع الأول من العالم الحالي ٢٠١٣م، وباعت المجموعة مجلة النيوزويك بسبب تراكم خسائرها، وكله بسبب الصحافة الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي التي تتميز بكلفة أقل وسهولة ومرونة أكثر في القراءة والاطلاع، وفي أي وقت ومكان.

## دور الفضائيات الإخبارية وبرامجها التحليلية

تمتاز الصحف في السابق بتحليل الخبر وإفرادها لهذا الجانب مساحات كبيرة يستطيع من خلالها القارئ أن يكمل ما سمعه من التلفاز في الصحافة الورقية، إذ أن افتقاد القنوات التلفزيونية السابقة للتحليلات بسبب ضغط الوقت وعدم تخصصها في هذا الجانب، أو اهتمامها به وتنوّع برامجها؛ بمعنى أنها لم تكن مخصصة لنمط برامجي معين، وعدم وجود القنوات المتخصصة في الأخبار، سواء في الإذاعة أو الفضائيات، كان يعطي الصحافة الورقية ميزة في التحليل لامتلاكها المساحة والوقت؛ بينما اليوم نجد أن القنوات الفضائية المتخصصة تعطي وقتاً كافياً لتحليل قضية معينة، بعمق، أياً كان نوعها، وتنشر هذا التحليل على موقعها في الإنترنت، لمتابعته من قبل المشاهدين والرجوع إليه عند الحاجة.

## دور وسائل الإعلام الأخرى في تدهور الصحافة الورقية

أسهمت الهواتف النقالة الحديثة متعددة الأغراض في تدهور الصحافة الورقية، وكذلك في مستقبل الحاسب المحمول. واعتقد أن هناك ثورة قادمة في هذا المجال، ولن نرى بعد فترة ليست بالبعيدة حاسباً محمولاً؛ لذلك، ليست الصحافة الإلكترونية وحدها مسئولة عن تدهور الصحافة الورقية، إضافة إلى الأيباد وغيرها من الأجهزة التي نستقبلها كل يوم.

نعم مع الاعتراف والقول أن الصحافة الإلكترونية ما هي إلا امتداداً طبيعياً للصحافة الورقية، وإكمالاً لدورها في ظل ثورة تكنولوجية هائلة، إلا أنها تهدد هذا النمط من الصحافة بدرجة تصل إلى وجود الكينونة.

نعم إنه عالم متغير ومتقلب، ولا نعلم ما سيحدث غداً في مجال التقنية.

## المراجع


١. بكور، باسم: الحياة في ٢٧ مايو ٢٠١٣م.
٢. ذيبان، أحمد: جريدة الرأي الأردنية في ٥ أغسطس ٢٠١٣م.
٣. الصحافة الإلكترونية: ويكيبيديا الموسوعة الحرة.
٤. د. محمد عبدالحميد؛ الاتصال والإعلام على شبكة الإنترنت، عالم الكتب، ٢٠٠٧، القاهرة.
٥. محمد سيد، محمد سيد: تأثير الصحافة الإلكترونية على مستقبل الصحف الورقية، موقع الألوية الثقافية الإلكتروني.
٦. الصحافة الإلكترونية.. بديل للصحافة الورقية أم منافس لها، سبتمبر نت: الموقع الإخباري اليومي
٧. الإعلام الورقي في مواجهة الإعلام الإلكتروني

# الورقة الثانية
# الرقابة في زمن العولمة

سمير عطاالله

## كاتب صحفي، في جريدتي الشرق الأوسط والنهار

أيها السادة،

لقد تأملت في الأمر طويلاً، هل أجيء من لندن إلى الغاط لكي أتحدث في الرقابة؟

لا بدَّ قبل ذلك أن أُخبرَكُم بما تعنيه لي هذه الرحلة. فقد بدأت علاقتي بالإعلام العربي من خلال الشيخ جميل الحجيلان؛ رجل في مقام الريادة، في أي منصب تبوأ، وأي مسوولية تولّى، إعلاماً.. وديبلوماسية.. وإدارة إقليمية.

ومن الصدف القدرية والتاريخية، أن نائبه في الوزارة يومها، كان الشيخ فهد السديري، رفيقكم هنا في وادي الغاط، والعائد يومها حديثاً من هارفارد. إنني أحيّي باعتزاز صداقةً عمرها نصف قرن، ومرحلة مهنية، كان معظمها في ظل أحد كبار مؤسسي الإعلام العربي الحديث ورفقته ومودته. ولست أقصدُ الإعلام الرسميَّ وحده؛ فجميل الحجيلان جاء إلى الإعلام الحكومي من عالم الفكر والأدب، وطالما فاخَرَ بأنه كان يترجم القصص الفرنسية إلى صحف السعودية لقاء ليرتيّ ذهب.. ذهبٌ بذهب.

كان الرجلُ وزيراً للإعلام في أشد مراحل المملكة نزاعاً. دولة بلا صحافة تقريباً، تتعرضُ كل يوم للنقد الطالع من القاهرة الناصرية، في الحبر والورق وموجاتُ الأثير. قرر جميل الحجيلان أنها معركة غيرُ متكافئة، وحرب لا ضرورة لها؛ فبدلَ أن يسنَّ الرماح، أوصى كل من ملك قلماً وجلس خلف مذياع، بالهدوء؛ فما هي إلَّا مرحلة وتمضي، وفورة ستهدأ. ولا جمال في الغضب، كما يقول الشاعر الألماني غوته!

بعد عامين، كنت في ميناء جدة، بين الذين يشاهدون الرئيس جمال عبدالناصر واصلاً على يخت الدولة المصرية الرسمي، المحروسة. وإلى يمينه كانت هناك شخصية معروفة في العالم العربي وأرجاء آسيا وإفريقيا، إعلاميّة الأول، الأستاذ محمد حسنين هيكل.

الزعيم الكبير جاء يعلن نهاية المعركة السياسية، والصحافي الكبير جاء يدوِّن نهايةَ حرب إعلامية من طرف واحد. فالطرف الآخر اختار أن يكون رقيباً على نفسه. كانت فلسفةُ جميل الحجيلان، وظلَّت، في الإعلام وفي الديبلوماسية وفي السياسة، بسيطة ومباشرة:

لماذا أخوض حرباً محكومة بالمصالحة ذات يوم؟ لماذا لا أوفر على بلدي الخسائر التي ستقع على الطريق؟

بعد عامين، من ذلك وقعت نكسة ١٩٦٧م. كانت الساعات الأولى غامضة، فلما اتضح هول المسألة، وبانت حقيقتها، استدعى الملك فيصل، رحمه الله، وزير إعلامه الشاب وقال له: لا تخرج من هذا البلد كلمة شُماتة واحدة في حق مصر. الآن ساعة إسعافها على جُرحِها. والحرب التي خسرتها إنما خسرتها ضد عدو.

كان ذلك انتصاراً آخر لصناعة إعلامية لم تتكوّن بعد، لا في الرسمي ولا في الخاص. وعندما كانت السعودية تمارس الرقابة على إعلامها، كانت متشددة فيما يخص سواها. لم تشأ أن تكون جزءاً من عالم عربي تدبُّ فيه الصحافة إلى الاضراب والفوضى. وكان الملك فيصل، رحمه الله، يتابع حروب الصحافة اللبنانية ويقلق. وقد كرر أمامي القول، ماذا تفعلون ببلدكم؟ أما منكم مَن يُقدّر أنه شُرفة هذه الأمة؟

أنا مدين بأول مقابلة صحافية على مستوى ملكي لجميل الحجيلان، الذي رأى أمامه شاباً ناشئاً، فقال في نفسه إن الملك يتحدث في نهاية المطاف إلى صحيفة عريقة. ولأهمية المقابلة آنذاك تناقلتها صحف العرب والعالم. وتحوّلت أقوال الملك إلى بيان سياسي يُبنى عليه. القائل لا الناقل.

## الرقابة

الرقابة شيء غير مُستحب. إنها نقيض للرغبة في المعرفة. لكنها مثلُ كلِّ شيء آخر، عادياً أو عظيماً، إدارة أولاً. أدار الشيخ جميل الرقابة بعصا ذهبية، كمَن يدير فرقة ماسيّة. المهم هو الأداء

النهائي، والأهم إبعاد أي نشاز يؤثّر في سمعة المجموعة أو عملها.

طبعاً هذا زمن مضى. كان بعضنا يتضايق في الماضي من فكرة الرقابة، والآن يبدو أننا نبحث عن شيء منها. تأملوا في ما نشر الانفلات التلفزيوني من عداء وحقد وفوضى واضطراب. تأملوا المستوى الذي حَدَرتنا إليه اختلالاتُ التواصل الاجتماعي. تأملوا الآثار النفسية والروحية التي تضرب الآن في كل مكان.

لا يمكن أن يكون المرء صاحب قلم وأن يكون في الوقت نفسه مع الرقابة. لكنني تعلمت، من جميل الحجيلان، قبل نصف قرن، درساً أحمدُ اللّه أنني تعلمّته، وهو أن أضع لنفسي شروط الرقابة لكي لا يفرضها عليَّ سواي. لأنك عندما تعطي نفسك هذه المسؤولية، تُدرك ما معنى أن تكون عادلاً ومنصفاً وبعيد النظر.

أيها السادة،

ظلم غير مقصود أن أُعطى هذه الفسحة المحدودة من الوقت للتحدث في موضوع لا حدود له، ولكي أعبِّر في الوقت نفسه عمّا عرفته خلال ٥٠ عاماً عن شخصية لا حدود لآفاقها ورؤيتها الإعلامية والدبلوماسية. لقد جعلهما الشيخ جميل الحجيلان في أعلى المستويات الخلقية. وجعل من تجربته النادرة في كل الحقول، نموذجاً يُحتذى ومثالاً يُرتقى إليه.

تمنياتي لكم جميعاً، ولهذا البلد العزيز، الذي جئته أول مرة قبل ٥٠ عاماً، وتحيّة إلى الصديق الشيخ فهد السديري الذي طالما دعانا إلى هذه الربوع.

وفقكم اللّه جميعاً.

# الورقة الثالثة
# الرقابة وعصر التطورات التكنولوجية في الإعلام

د. أحمد بن عبدالملك

**أستاذ الإعلام سابقاً في جامعة قطر**
**يكتب في عدد من الصحف العربية**

## مقدمة

تطرح هذه الورقة بعض التساؤلات حول مدى قيمة الرقابة الرسمية على وسائل الإعلام عامة، في عالم لم تعد تفصله حواجز أو موانع تعيق تدفق المعلومة وانسيابها، مهما كانت مُرّة أو غير مقبولة عند بعض المجتمعات. كما تجيب على بعض التساؤلات حول دور وسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي والتحديات التي تفرضها هذه الوسائل على واقع الإعلام التقليدي ؛ ومدى إمكانية اعتماد ما يصدر عن هذه الوسائل، كمصادر موثوقة للأخبار والمعلومات.

كما تطرح الورقة حلولاً للمأزق الذي واجه الإعلام التقليدي في عصر السماوات المفتوحة، وسقوط الحواجز، وكذلك « عقلنة» البث عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

بداية، دعونا نطرح هذا السؤال: لماذا احتجنا إلى الرقابة في السبعينيات ؟

بطبيعة الحال، لا يمكن أن يعيش أي مجتمع في فوضى ومن دون وجود أدوات ضبط وتنظيم شؤون هذا المجتمع، وإلا تحوَّل هذا المجتمع إلى شريعة الغاب. وقد نُقِرُّ بأهمية وجود الرقابة في بداية العهد الإعلامي، لأن دخول الإعلام إلى مجتمعات مغلقة قد أحدث هزة كبيرة ومتفاوته في العالم العربي. ومن مسبّبات الحاجة إلى الرقابة في السبعينيات، في رأينا، مايأتي:

- قلة التعليم والمتعلمين.
- حداثة انفتاح المجتمع.
- الحرص على حماية قيم المجتمع وأفكاره من القيم والأفكار الوافدة، التي تتعارض مع تلك القيم والأفكار.
- محدودية وسائل الاتصال، وسهولة السيطرة عليها.
- وجود إنتاج غربي/أمريكي يتضمن – في بعض جوانبه – مساساً بالشخصية الإسلامية والعربية.
- محاولة الدولة الهيمنة على المجتمع وتوجيه أفراده لقبول طروحاتها.

السؤال الثاني: ماذا كانت نتيجة الرقابة الصارمة في الإعلام العربي؟

- حدوث حالة تشكك في مخرجات الإعلام العربي المحلي، ورفضها.
- توجّه المتلقين إلى الإعلام الوافد الذي حقق – في بعض جوانبه – مهنية ومصداقية.
- حنق الأفكار النيّرة التي طالبت بتطوير المجتمعات، وتحديث البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وترشيد الانفاق وبناء دولة المؤسسات.
- مع تحقق بعض النجاحات في قضايا التوجيه المجتمعي دون شك، عبر البرامج الجادة وتلك الوطنية، إلا أن (التغريب) كان حاضراً، بل وإن سيادة الرأي الواحد كانت أيضاً حاضرة.
- عدم الاهتمام بالإبداع والمبدعين وإقصاؤهم – في بعض الحالات – عن دوهم الوطني في تناول قضايا مجتمعاتهم
- اعتماد وسائل الإعلام المحلية – وبخاصة في منطقة الخليج العربي – على الإنتاج الوافد وهو ما عزّز حالة (التغريب)، مثال ذلك: الانشداه الواضح للمسلسلات المكسيكية والأمريكية والتركية والصينية بعد دبلجتها، في الوقت الذي تواضع فيه الإنتاج المحلي إذاعياً وتلفزيونياً، وكذلك تكرار كثير من المواضيع نظراً لحضور الرقابة الصارمة
- لجوء المبدعين إلى النشر خارج الحدود، وظهور صحافة مهاجرة حاولت مسايرة مفاهيم حرية التعبير – وبحدود – ونجحت بعض هذه الصحف والمحطات الفضائية في تبديل النهوج التقليدية، رغم محافظتها على ارتباطها الجنيني مع بلدانها الأصلية
- ظهور صحافة (صفراء) في بعض العواصم الأوروبية مارست

ابتزاز بعض الدول العربية، بينما دعمتها دول أخرى، حسب المؤشرات السياسية. (صحافي يطلب تمويلاً من أحد الحكام، وبعد عام يسأله الحاكم: لم تكتبوا عنا أي شيء؟ يرد عليه الصحافي: «طال عمرك» المبلغ الذي أخذناه كان لسكوتنا فقط، وما سنأخذه اليوم سوف يبرر كتابتنا الإيجابية عنكم)؟

السؤال الثالث: لماذا لا نحتاج إلى الرقابة الصارمة ؟

- ظهور جيل إعلامي مدرك لقيم مجتمعه، والمساحات الرمادية التي يمكن أن تتلاقى فيها الأفكار من دون أن يثير ذلك غضب السلطة.
- وجود محطات البث المباشر (إذاعياً وتلفزيونياً) والسماح للمواطنين باقتناء (اللواقط)، واستقبال ما يشاؤون من برامج.
- تطور وعي الدولة الحديثة في العالم العربي، واعتمادها على الإعلام المتطور كي تجاري الأوضاع الإعلامية الدولية.
- تكثيف جهود المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان، وملاحقاتها لأي اختراقات لحرية الرأي والتعبير، ووصولها إلى أبعد قرية في العالم العربي.
- تطوّر التشريعات الإعلامية – في بعض الدول العربية – وتخلصها من العقوبات المغلظة التي كانت تحاصر الإعلاميين، مثال: الحبس، أو إغلاق الجريدة.
- توافر الجانب التقني (Hardware) مع كل تطوراته، ما حتّم وجود تزامن برامجي تحريري (Software).
- سرعة انتشار وسائل التواصل الاجتماعي وصعوبة السيطرة عليها،

ما أحرج الإعلام التقليدي وكشف مدى « تخلّفه» عن مسايرة التطورات العالمية في التعامل مع تكنولوجيا الاتصال.

- توافر البديل الإعلامي..المُشوق والمبهر والصادق- لدرجة ما – في مقابل الإعلام التقليدي الرتيب والحذر والرسمي والدعائي، وتردّده عن مناقشة قضايا المجتمع، ما أفقده المصداقية.

- تفاوت المنطلقات الإعلامية في منطقة مثل الخليج العربي، ما حتّم المسايرة – ولو كانت خجولة – للدول المتطورة إعلامياً، وأساس ذلك الاستحقاقات السياسية والاجتماعية المتفاوتة بين دول مجلس التعاون.

لهذه الأسباب، نرى عدم وجود ضرورة للرقابة الصارمة، مع إقرارنا بالحاجة إلى التنظيم الذي يحمي المتواصل والمتلقي في الوقت ذاته.

السؤال الرابع: هل وصول المعلومة إلى المتلقي حق مشروع ؟

تنص القوانين الدولية – ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في ديسمبر عام ١٩٤٨ – على هذا الحق. تقول المادة رقم (١٩) من هذا الإعلان:

« لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء، دون أي تدخّل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها، بأي وسيلة كانت، دون تقيّد بالحدود الجغرافية».

وإذا ما انطلقنا من مفهوم قِيَمي/ديني، فلنا في عبارة الخليفة العادل عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (لِمَ استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً) المثال الأوضح. ولقد جاء هذا القول الحكيم قبل ظهور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأكثر من أربعة عشر قرنا ! كما أنَّ لنا

في القرآن الكريم، وهو أعز وثيقة وأقوى دستور لدى المسلمين الأسوة الحسنة، إذ عندما تنزّل الوحي بأول كلمة على النبي صلى الله عليه وسلم وهي: ﴿اقرأ﴾. وهذه القراءة نأخذها على عموم الإطلاق، فتشمل قراءة القرآن، والصفحة المكتوبة والشاشة والفاكسات وغيرها، وفي الآية نفسها ﴿علَّم الإنسانَ ما لم يعلم﴾، اعتراف واضح بدور العلم، وأيضاً قد نأخذ الآية على عموم الإطلاق؛ فالعلم يأتي عبر القراءة والمشاهدة والتواصل لكافة المعارف والعلوم والأخبار والصور. وبالتالي لا يجوز لأي سلطة مخالَفة الأمر الإلهي – إلاّ فيما خالف النص – مع أهمية عدم الانزلاق نحو فوضى النشر وفوضى التلقي، بما يعرّض حياة المجتمع للخطر أو ينشر الفوضى والكراهية بين أفراد المجتمع. ونحن نفترض هنا النشر والبث العاقل، المدرك للأبعاد التربوية والأخلاقية، ولكن من دون الاجتراء على الحقيقة أو طمسها، أو استئثار السلطة ومَن يمثلونها بالإعلام من دون غيرهم.

كما أن اشتراطات المواطنة تحتّم أن تحفظ الدولة للمواطنين حقوقهم كافة، لقاء التزامهم بالواجبات تجاه الدولة، وحق تلقّي المعلومة من هذه الحقوق، كما هو حق العمل والتعليم والمشاركة، كما ورد في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر – عن الأمم المتحدة – في ديسمبر ١٩٦٦م.

## دور وسائل التواصل الاجتماعي في إسقاط الرقابة!

مهما تحمَّسنا لدور وسائل التواصل الاجتماعي في تأصيل حرية التعبير ونقل المعلومات، لا يمكننا التصريح بأنَّ كل ما تحمله تلك الوسائل يصلح للتداول ! وبخاصةً وأن إساءة استخدام تلك الوسائل تطغى على الاستخدام الرشيد لها. ويستطيع أيٌّ منكم سرعة التوصل إلى

هذا الاستنتاج، إذ نلاحظ الآتي:

- الحماس الشديد لسرعة النشر والذي يجترى على الحقيقة ويزيد من حالات الإشاعات والأخبار غير المؤكدة.
- شهوة الانفراد والتفرّد تجعل البعض يتجاوز حدوده وينال من حدود الآخرين من دون حق أو اثباتات.
- كما أن من شأن هذا النشر «غير الرشيد» أن يوجد البلبلة والذعر في المجتمع، إن كان ناقل المعلومة غير ناضج أو يكون مدفوعاً بنوازع وأفكار سلبية ضد مجتمعه
- وهنالك محظورات أمنية أو قضايا تمسّ الأمن الوطني والاجتماعي أو كرامة الناس لا يجوز نشرها، وبعض المغردين لا يدركون أبعاد ذلك.
- ومع الإقرار بوجود ظواهر اعتماد وسائل الإعلام التقليدية على ما تنقله بعض وسائل التواصل الاجتماعي في بعض الظروف، إلا أن ما يُنقل تنقصه لغة الإعلام (التحرير – اللغة – المصدر – جودة الصورة)؛ وهذا يُحمّل وسائل الإعلام تلك مسؤولية كبيرة. إذ ليس كل مغرد بالضرورة يكون إعلامياً! وهنا نختلف أيضاً في مسألة (لغة التواصل) والتي اعتقد أنها تفتقد ما نسميه (ذرابة الاتصال والتواصل). إذ أن كثيراً ما نقرأ عبر تلك الوسائل عبارات تشوبها تشنجات وتكذيبات وسخرية وتحقير للآخر، الذي يتم الاختلاف مع أفكاره – وهذا ينذر بحصول حالة نكوص لكل ما نُعلّمهُ في المجالس والمساجد والمدراس والجامعات من آداب الحديث ولغة التواصل. إذ لا يجوز نقل ما يدور من حوارات وأدبيات المجالس ومقاهي الشيشة إلى وسائل التواصل

الاجتماعي. ومن مظاهر سرعة وتحمّس بعض المغردين عدمُ استيعابهم للموضوع المُثار وتدخلّهم في النقاش من دون وعي ومن دون (ذرابة).

أنا أعتقد أن وسائل التواصل الاجتماعي لا تقوم بدور مهني في الاتصال الإعلامي، وهي تقوّض – في حالات عديدة – كل ما بناهُ الإعلاميون من مبادئ وقيم الاتصال.

السؤال هنا: هل نحتاج إلى رقابة لهذه الوسائل؟

أنا ضد أي شكل من أشكال الرقابة! وحتى التقنين يجب ألا يؤكد أو يُقدّم الحظر على النشر أو البث. المطلوب في هذا الاتجاه – بعد اجتياز المجتمع العربي لمحاذير الرقابة الصارمة عبر أدوات التواصل الاجتماعي – أن تتبلور ثقافة اتصالية، وتشريع واضح يحفظ حقوق كل أفراد المجتمع (الناشرين والمتلقين)؛ إذ، لا يجوز أن تسود الفوضى في هذه الوسائل ويتم الاجتراء على حقوق الناس تحت «دعاوى» حرية النشر أو التداول.

والثقافة الاتصالية يمكن تعلمّها في المنزل وفي المجلس وفي المدرسة! صحيح أننا نحتاج لوقت غير قصير لتنقية هذه الوسائل من مناخات التسلية والعبث واللامبالاة عند بعض المتصلين، لكن في النهاية يجب أن تسود هذه الوسائل لغة رشيدة، وبخاصة إذا ما علمنا أن ٧٠٪ من المتصلين في هذه الوسائل هم من الشباب.

كما أن التشريعات يجب ألا تقفز على حق المواطنين في الحصول على المعلومة أو المشاركة في نشرها، (إن تعرّض منشأة نفطية أو محطة توليد الكهرباء لحادث انفجار، أمر يهم كل فئات المجتمع، ولا

يجوز التستر على هذا الحادث، والانتظار حتى تقوم الوكالة الرسمية ببث الخبر لبقية وسائل الاتصال التقليدية). كما أن الانتظار الطويل – حتى موعد نشرات الأخبار في المساء، يتيح المجال للمتصلين عبر أدوات التواصل من نشر الخبر بكل ما فيه من مبالغات أو إشاعات أو أرقام غير دقيقة. وهذا يحدث البلبلة في المجتع. وهذا يقودنا إلى الحديث عن ضرورة إعطاء مؤسسات الإعلام الرسمية مزيداً من المرونة في التعامل مع الأحداث الطارئة أو الكوارث ! خصوصاً وأن الصحافة الألكترونية المتفاعلة تسبق المؤسسات الرسمية في نشر مثل تلك الأخبار. وهنا، لا بد من الإيمان بضرورة تبديل الصورة النمطية لمخطط برامج الإذاعة والتلفزيون – والذي لم يتغيّر – في بعض البلدان – عن شكل (البلوكات) المحددة والتي لا يجوز كسرها طالما وقّع عليها الوزير.

فماذا سيكون عليه الحال إذا ما استمرت مؤسسات الإعلام الرسمية على النمطية نفسها في ظل الرقابة الصارمة ؟

أنا أعتقد، كما سحبت المحطات الخارجي وشبه الرسمية البساط من تحت المحطات الرسمية، فإن وسائل التواصل الاجتماعي أيضاً قامت بالدور نفسه.

فماذا هو الحل ؟

أرى أننا بحاجة إلى الآتي:

- تسريح موظفي الرقابة، أو تحويلهم إلى وظائف أخرى مفيدة.
- تدريب جيل من المُعدّين والمُقَدِّمين والمحرّرين يتم الاعتماد عليه، ويكون مؤهلاً ومدركاً للأبعاد القيمية والوطنية والتشريعية في بلده ؛ وأن يكون مخلصاً لقيم حرية التعبير ومبادئه.

- فك الهيمنة الرسمية على وسائل الإعلام الرسمية، وتحويلها إلى مؤسسات تدعم التلاحم الوطني ولا تحرم المتلقي من حرياته الأساسية في التلقي والتعبير.

- صياغة تشريعات إعلامية واضحة تضمن حرية تداول المعلومة ووصول الإنسان إليها، وتحمي جميع أفراد المجتمع من أي تجاوزات تنال من كرامتهم وأمانتهم. وهذا يشمل كافة وسائل التواصل بما فيها الصحف الأهلية ووسائل التواصل الاجتماعي.

- حماية المجتمع من « فوضى» التلقي «غير الرشيد» عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وبث منظومة أخلاقية (Codes of Ethics) يضعها إعلاميون مستقلون، بحيث تحمي جميع أفراد المجتمع.

## حوار الجلسة الثانية

## مدير الجلسة: د. محمد الحيزان

د. محمد بن عبدالعزيز الحيزان

### أكاديمي، ومشرف عام على إدارة العلاقات العامة والإعلام في وزارة التعليم العالي

شكرا للدكتور أحمد عبدالملك، في الحقيقة كان توثيقاً جميلاً لواقع الإعلام العربي في السنوات الماضية، وواقع الرقابة.. ربما لاحظنا جميعا بأن حديث الدكتور كان منصباً في الغالب على السنوات الماضية، وربما هذا يعد مؤشراً على أن هناك تسليم بأن الرقابة، إلى حد ما، أضحت جزءاً من ذلك التاريخ.

الآن، نفتح باب النقاش والأسئلة، وأتمنى من الجميع أن يختصروا مداخلاتهم بقدر الإمكان حتى نتيح الوقت لأكبر عدد ممكن.

- **د. عبدالواحد الحميد:** شكراً سيادة الرئيس. أود التعليق على ما تفضل به الدكتور علي العنزي عن العلاقة بين الصحافة الورقية والصحافة الإلكترونية، يبدو أننا جميعا متفقون على أن الصحافة الورقية في سبيلها إلى الانقراض، ولكنني ألمس مبالغة كبيرة عند الحديث عن هذا الموضوع؛ مثلا أنا انظر إلى الصحافة الإلكترونية، وأجد أن مكوناتها ومحتوياتها تعتمد إلى حد كبير على الصحافة الورقية؛ بمعنى لو انقرضت الصحافة الورقية اليوم لانقرضت أيضا معظم الصحافة الإلكترونية! وفي حوار لطيف كان يدور في التويتر قبل فترة بين أشخاص – نسيت الأسماء – على الأقل أحدهم اسم معروف، كان يقول أحد المغردين بنوع من الاستعلاء إنني لا أقرأ الصحف الورقية، ولا أعرف كاتباً واحداً، ولا أتابع كاتبا ممن يكتبون في الصحافة الورقية؛ فعقّب عليه مغرد آخر طيب على الأقل أعطني خمسة أسماء لكتاب ممن يكتبون في الصحافة الإلكترونية، طبعا لم يذكر أحداً من هؤلاء لأنهم كلهم هم في الأساس صحافة ورقية، وتنقل كتاباتهم الصحافة الإلكترونية، إذ تعيد نشر ما يكتبون في الصحافة الورقية؛ أعتقد أنه من المبكر جداً إعلان وفاة الصحافة الورقية.. يبدو لي أن هناك خلط كثير فيما يطرح، وأنا أظن أن ربما باستثناء (النيوزويك) التي اختفت تماما كمطبوعة ورقية، وحلت مكانها مطبوعة إلكترونية، أنا لا أعرف الكثير من الصحف، أو يمكن المطبوعات الشهيرة والرصينة ذات القاعدة المالية الكبيرة، ربما قليل منها فقط، هو الذي اختفى. هذا ما أحببت قوله، وأود أن اسمع التعليق لاحقا.

- **د. علي العنزي:** الذي أقصده باختفاء الصحافة الورقية هو اختفاء النمط الورقي. يعني ممكن أن تتحول صحيفة الجزيرة إلى نسخة

إلكترونية مئة بالمئة، لم يعد أهمية للورق.. ولكن بنفس الآن هي بادئة بالنسخة الإلكترونية حالياً، وكذلك صحف الحياة والشرق الأوسط والنيويورك تايمز، كلها طبعا بدأت تتجه نحو النشر الإلكتروني، ربما نسخها الورقية شبة انتهت .. اتجهوا نحو الإلكتروني.. لكن الذي اقصده ليس أنها تنتهي كصحيفة (النيويورك تايمز) تتحول إلى نسخة إلكترونية مئة بالمئة هذا ما قصدته؛ يعني النمط الورقي لن يستمر.

- **د. عبدالواحد الحميد:** النسخ الإلكترونية من الصحافة الورقية يعني هي علاقتها وثيقة بالصحافة الورقية، طالما أن الصحافة الورقية قائمة، يعني نسخة الجزيرة الإلكترونية هي طبق الأصل عن الورقية.

- **مدير الجلسة: د. محمد الحيزان:** الرياض الآن النسخة الإلكترونية يدخلها مليون ومئتين ألف قاريء، بينما الورقية توزع مئتين وستين ألف نسخة فقط!

- **د. عبدالواحد:** لكن الورقية حاليا ما تزال هي الأصل والأساس.

- **د. محمد شومان:** في موضوع الصحافة الورقية والصحافة الإلكترونية، منذ أكثر من عشر سنوات، وأنا أتابع الجدل والنقاش العالمي حول الصحافة الإلكترونية، وكنت وما أزال من المؤمنين بأنه لا مستقبل للصحافة الورقية، وهناك مؤشرات كثيرة في العالم تثبت كل يوم صحة هذا التوجّه؛ انخفاض أعداد التوزيع، وإغلاق صحف كثيرة وتحوّلها إلى إلكترونية. ولكن عندما نناقش الموضوع علينا التجرد من عواطفنا، وما نشأنا عليه من حب للصحافة الورقية، وللورق ورائحته. الأجيال الجديدة التي تتعامل مع الأجهزة الإلكترونية

منذ الصغر، تختلف تماما، عن الأجيال السابقة لها. كذلك، يجب أن نميّز بين الطبعة الإلكترونية لصحيفة ورقية، يعني الجزيرة أو الرياض تنقل نفس المحتوى.. وهذه قضية لا تعد من وجهة نظر كثير من الباحثين صحافة إلكترونية.. الصحافة الإلكترونية هي التي ليس لها نسخة ورقية. وفي هذا الإطار، أهم صحيفة في الولايات المتحدة، ويدخلها خمسة وعشرون مليون شخص في المتوسط يوميا، ليس لها أي وجود ورقي مادي، وإنما تتجدد على مدار الساعة. هذا هو التعليق الأول، التعليق الثاني، خاص بالرقابة؛ أتصور أنه يصعب تماما، أو يصعب الآن على الحكومات أن تمارس الرقابة، كما كانت تمارسه في السابق؛ من المنع والضغط على الصحفيين.. ولكن الرقابة ستستمر بالتأكيد.

- **نواف الراشد من الجوف:** بسم الله الرحمن الرحيم، الحقيقة إننا جئنا، وكنا نتعلم السباحة في بحيرة صغيرة؛ فرميتمونا اليوم في المحيط! الأستاذ صالح القلاب يقول الإعلام الرسمي في جنازة؛ والدكتور شومان يقول إن الإعلام الخاص مسيّس، وفيه الكثير من التزييف والتشويه؛ والدكتور أحمد عبدالملك يقول إن وسائل الاتصال الاجتماعي فيها الكثير الكثير من الضرر.. الله المستعان.. أبناؤنا أين يذهبون؟ وشكرا.

- **منيف الحربي من إذاعة الخليجية:** بسم الله الرحمن الرحيم. سؤالي للدكتور أحمد عبدالملك. أنا اعرف رسالتك في الأقمار الصناعية، والذي لا يسلط الضوء عليه أن مساحة الحرية في الأقمار الصناعية في المنطقة العربية أعلى بكثير من أوروبا وأمريكا، وهذا لا يتم تسليط الضوء عليه. أنا أتذكر أنه في عام ١٩٩٨م، طلب كلينتون أن تزال القناة الصربية. كذلك، المجلس الأعلى للمرئي

والمسموع الفرنسي أنزل قناتين عربيتين، والأمريكان أنزلوا من جاليكسي قناة عربية. أنا عملت في هذا المجال ١٧ سنة، عملت في عرب سات، والسعودية تملك ٣٦ر٦٪ لم يأتينا اتصال من الحكومة السعودية لإنزال قناة الجزيرة، رغم التوتر السياسي الكبير، الذي كانت تثيره الجزيرة، لم يتم طلب لإنزال قناة الجزيرة؛ وبالتالي، فإن مساحة الحرية أكبر. النقطة الثانية للدكتور أحمد تحدثت عن ترك الإعلام الرسمي الـ BBC هو إعلام رسمي وإعلام دولة، ليس صحيح انه إعلام خاص، هي قناة رسمية، الرأي الايطالية هي قناة رسمية، (فرانس فانكات) قناة رسمية. أنا أعتقد هذه الدعوة لإلغاء الإعلام الرسمي، هي إضعاف وتقوية للإعلام الخاص. يجب أن يبقى الإعلام الرسمي، ولكن ينبغي أن يتطور، ويصبح لديه رؤية استشرافية.

- **الأستاذ صالح القلاب:** المشكلة أننا جيلان، جيل لا يعرف أن يكتب بالقلم، وهو الجيل الجديد، كل كتابته على الآلات.. وجيلنا نحن الذي لا يعرف استخدام الإلكترونيات؛ فهذه مشكلة.. الحقيقة كلنا نواجهها، أواجهها مع أولادي، ومع الناس..

- **الأستاذ سمير عطا الله:** أنا لدي تعليق على ما قاله الدكتور علي قبل قليل. الناس بدأوا يتجهون لمتابعة الصحافة الإلكترونية.. مقابلة الملك عبدالله الثاني مع الصحفي جيفري جولدبرغ في مجلة (ذا أتلانتك) أخذ ضجة هائلة، وأنا قرأته بالإلكترون قبل أن أراه في النسخة المطبوعة مع إني أقرأها لكنني استغنيت عن قراءته في النسخة الورقية مع أنني معتاد على قراءتها؛ لأنني رأيت فيه تكرار. إن جودة العمل الصحفي هي الأساس.

- **د. علي العنزي:** ثمة نقطة، الآن الصراع أو المتغير الذي سيدخل

حسب كلام الكاتب الفرنسي هو عملية الإنترنت.. يتوقع أن الإنترنت يصير اثنين إنترنت إنترنت قويه وسريعة، ولكن هذه عالية الثمن؛ والإنترنت هي التي تحمل هذه الأشياء الفوضى، لكن هل يبقى المتصل يحصل على هذه الخدمة بالأسعار المتدنية؟

- **د. أحمد عبدالملك:** أود أن أعلق على الأخ الذي وجه السؤال إليّ مباشرة، الأخ نواف، يعني فعلا الآن وسائل التواصل الاجتماعي، أول شيء فيها أسماء مستعارة، هذه الأسماء المستعارة تصور صوراً لبشر تمس كرامتهم، وتنشر، ومعلوم أنه ليس من حق إنسان أن يصور إنساناً آخر من دون أن يأخذ منه موافقة، وهذا معروف. في الولايات المتحدة لا تستطيع أن تنشر صورة. وسائل التواصل الاجتماعي تبث الإشاعات كثيراً. هناك حادثه سيارة، وتوفي على أثرها مجموعة، ومنهم أربع مدرسات، فبعض وسائل التواصل نشرت أسماء متوفيات، وذكروا اسم العائلة.. بينما في الواقع كانت صاحبات الأسماء أحياء؛ فبالتالي هذه وسائل التواصل تنشر من دون حسيب ولا رقيب.. لا تخضع لقواعد النشر الصحفي وأهمها الدقة.. يجب أن نعلم الجيل الجديد كيف يتعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي العصرية.

- **مداخلة، من القسم النسائي،**

**بدور السديري فنانة تشكيلية:** السلام عليكم، مساء الخير جميعا، نرحب بكم أجمل ترحيب أنا بدور السديري، فنانة تشكيلية من محافظة الغاط، شكرا للقائمين على هذا المنتدى الأكثر من رائع.. مداخلتي هي عن أثر الصورة الفوتوغرافية في الإعلام الجديد؛ الملاحظ حاليا هو ميل الجميع في وسائل التواصل الاجتماعي إلى التركيز على الصورة، لم يعد النص الكثير مهماً، بعد الطفرة التكنولوجية الحالية، ما رأيكم ؟

- **مداخلة:** أنا اعتقد أن كلام السائلة الأخت بدور حقيقي، لأن هذا النمط عند الجيل الجديد الآن يفضلون التعبير بالصورة، بصريون أكثر مما يقرءون؛ لذلك أنا أعتقد أن شعبية وسائل الإعلام الجديدة، تتيح الفرصة لأن يعبروا عن أنفسهم بالصورة، هذا حقيقي ونمط شائع والمداخلة كانت حول الجدل الذي كأنه لن ينتهي حول مسألة التحوّل من الطباعة إلى الإلكترون.. أنا أعتقد أن المسألة مسألة وقت، ولا ينبغي أن نتحسس كثيرا من انتهاء الصحف المطبوعة، هذا نمط سيأتي في سببين؛ من البداية، لم تنشأ الصحافة المطبوعة إلا بعد إنشاء المطبعة التي سمحت بإنتاجها بكميات هائلة؛ فبالتالي نشأ التحالف الذي انشأ البزنس موديل بين المعلنين والمنتجين للمادة الصحفية لإنشاء الصحف التي جعلت الصحف قابلة للاستهلاك، بسعر رخيص؛ الآن هذا التحالف يهتز بسبب الإعلان الإلكتروني، فهو قابل أن يكون مبرمجاً للوصول إلى الشخص المستهلك بعينة؛ فبالتالي المسألة صارت أكثر مرونة للمعلن. المسألة الثانية أن الأجيال الجديدة كما ذكروا الإخوان كما ذكر الأستاذ صالح، سينشؤون على التعود والتعلم من الشاشة؛ ومن ثَمَّ لن يكون هناك أي ارتباط عاطفي بينهم وبين الورق والحبر. هذه مسألة محسومة فأرجوا أن لا تشغلنا كثيرا في منتدياتنا، لعل موضوع الرقابة كان أكثر أهمية وشكرا.

- **د. عائض الردادي:** قبل حوالي عشرين عاما، جذبني كتاب عنوانه (إعلامنا المعتل) كان لأحد الإعلاميين، وأعجبت بهذا الكتاب، وقرأته، وفيه نظريات طيبة، ولكن من سوء حظي أنني بعد أيام اطلعت على مقال للمؤلف نفسه لم أرَ أسوء منه في الخروج عن المعايير الإعلامية، لا نفاقا ولا تملقا ولا سوءاً..! الإعلام العربي

فيه عِلل، حتى الآن لم تناقش العلل؛ ليس في الإذاعة وحدها، ولا في التلفزيون ولا في الإنترنت. الـ BBC إذاعة رسمية وتلفزيون رسمي، وتويتر رسمي، ولا يمكن الحقيقة من يقول إنها ليست إذاعة حكومية.. مخطىء مئة بالمئة.. كل ما في الموضوع أنها تعمل بمهنية إعلامية، وترسل الرسالة -رسالة الحكومة البريطانية- بمهنية، اعتدنا نحن على إعلامنا، إعلام شتان بين هذا وذاك.. ولذلك، لا نجد هذا في الـ BBC. عندما استعادت مصر سيناء ما يزال الخبر يطرق أذني قالت الـ BBC استعادت مصر سيناء، وهي كثبان من الرمال.. هذا يكفي الحقيقة إن مصر لم تحصل على شيء، وكأن مصر مهزومة! كم تمنيت أن أناقش محاضرة الدكتور عبدالرحمن الشبيلي؛ لأنها شخّصتا لواقع.. لكنني سأختصر، سواء حولنا الإعلام إلى وزارة أو هيئة ما لم نغير الروتين المالي والإداري، ونأتي بإداري إعلامي، لا إداري رقابي؛ فبعض الذين يديرون الإعلام لا يعرف اللغة، ولا يعرف الصياغة، ولا يعرف تحرير الخبر، ويرى أنه فوق المخرج.. المخرج والمحرر والمترجم يجب أن يعرف أن هؤلاء الذين ينتجون الإعلام، وليس هو، لأنه مدير. بقيت كلمة أريد أن ألخصها الإعلام السعودي الذي خرج إلى الخارج مع الأسف أنه صورة من الداخل، حمل الرأي الواحد وبالعكس، أساء لنا مع الدول العربية الأخرى، التي ترى أنه نشر الانفلات الأخلاقي فضلا عن الإعلامي. أقول أمراً آخر الإعلام العربي إعلام بلا لسان، ولا خطى، وارتكاس في التقليد، وبخاصة من الإعلام السعودي الذي أصبح مقلدا للإعلام الخارجي، والإعلام العربي، وحتى في التقديم، وشكراً.

- **الأستاذ سعد:** الحقيقة لدي أكثر من نقطة، وددت لو تمنحني الفرصة. أولاً موضوع الصورة الذي سألت عنه الأخت بدور، الأزمة

الأساسية في الإعلام الجديد هي أزمة محتوى، بمعنى أنك عندك سهولة كبيرة في النقل، ليس لديك مشكلة كبيرة في نقل ما لديك، المشكلة أنه ليس لديك شيء تنقله.. هذا ما يجعل الناشطين على الإنترنت -أتكلم عن الأفراد لا عن المؤسسات الإعلامية- تلجأ إلى أقرب نص تستطيع تقديمه. فهو ليس لديه فكرة أو رأي أو مقولة يقولها، لكن أسهل شيء ما تحدث عنه الدكتور أحمد أنه يصور شخصاً في وضع غريب، أو ما شابه، وليس هناك قانون يمنعه. النقطة الثانية في كل نقاش في الندوة الأولى والثانية ومحاضرة الدكتور عبدالرحمن في مشكلة أساسيه أعتقد أننا محتاجون لأن نفكر فيها.. على الأقل إذا أردنا إعلاماً مستقلاً كيف سيتم تمويله؟ أنا أقصد مستقلاً عن الحكومات.. وإذا كانا نريد إعلاماً حكومياً كيف نستطيع أن نقنع الحكومات أن هذا الإعلام ينبغي أن يكون قراره مجتمعياً وليس فقط حكومياً؟ أي يشارك فيه المجتمع.. لأن المشكلة أن الاقتصادات في معظم دولنا العربية، وبشكل خاص في الخليج العربي، تكون الحكومة داخلة فيها بشكل كبير.. فبالتالي تكون مشارِكة.. يعني ليس لديك الفرصة أن تصدر إعلاماً مستقلاً لا يتوافر له تمويل، ولا هناك فرصة كي يكون إعلامك لا يعتمد على الحكومة. النقطة الأخيرة موضوع الإعلام الجديد هناك مفهومان متداخلان؛ باستمرار نحاول أن ننبه على هذه النقطة، هناك فرق بين الإعلام الجديد بوصفه إعلام بديل للإعلام القائم، أو مهيمن عليه، وبين مفهوم إلكترونك ميديا أو الإعلام الحديث أو الجديد، من حيث وسائل التقنية؛ الإعلام البديل افتراضا أن المواطن ليس عنده مصالح خاصة هو غير دقيق، يعني مثل المؤسسات هناك مَن يؤثر في قرارها، أيضا للشخص أو للفرد ناشط سياسي يكون له من يوثر عليه. لكن الجدلية الثانية فكرة أن الإعلام المطور تقنيا حالة ظرفية

أي بمعنى أن اليوم هذا الإعلام جديد لكن غداً لن يكون.. كيف يمكن ضبط المصطلح المتداخلة كلها؟ في تقديري أنا طرحت أسئلة أكثر من الإجابات، وشكرا.

- **د. على العنزي:** في الحقيقة تكلمنا عن الصحافة الإلكترونية في ظل الفضاء الجديد.. في الإعلام تعلمون أننا ندرس النظرية التقليدية: المرسل والمستقبل، لقد انتقلت القوة من المرسل إلى المستقبل؛ فعليك مراعاة المستقبل شئت أم أبيت.

- **د. أحمد عبدالملك:** فعلا الأفكار التي طرحها الأخ المتحدث أفكار جميلة، ولكن لا يوجد إعلام، ما لم يخدم الرسالة للطرف الذي يموّله، هذا معروف مئة بالمئة، كيف ينبغي أن يكون عندنا إعلام ملم بالقيم الحضارية والعالم المتطور في الوقت نفسه؟ هو دولة.. أنا اعتقد أنه لما طالبتُ بأن لا يكون هناك وزير للإعلام، فقد طالبت بأن تكون هناك لجنة من الإعلاميين، وليس من الموظفين الرسميين الذين يجيؤن بوساطات معلومة، وليس لكفاءات مهنية.. وشكرا.

- **مدير الجلسة**، د. محمد الحيزان: شكرا للجميع. ختاما لا يسعني إلا أن أتقدم باسمكم جميعا لمنتدى الأمير عبدالرحمن بن أحمد السديري للدراسات السعودية على هذه التظاهرة الجميلة، وهو موضوع من أهم الموضوعات، أنا متأكد من خلال أطروحاتكم بأنه يحتاج إلى المزيد والمزيد من النقاش والدراسة والتعمق، بشكل أوسع. أيضا باسمكم جميعا أتقدم بالشكر الجزيل للمشاركين في هذه الجلسة الأستاذ سمير عطا الله والدكتور علي العنزي والدكتور أحمد عبدالملك. وإن شاء الله نلتقي في مناسبات جميلة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

# التوصيات

بعد اختتام فعاليات منتدى الأمير عبدالرحمن بن أحمد السديري للدراسات السعودية في دورته السابعة وموضوعه «الإعلام اليوم عالم بلا حواجز»، التي عقدت في مركز الرحمانية الثقافة بمحافظة الغاط،

اجتمعت لجنة صياغة التوصيات المنبثقة عن المشاركين بأوراق العمل في ندوة المنتدى ووثقت التوصيات التي تمخضت عنها أوراق العمل والنقاشات المثمرة التي جرت خلال الندوة، وهي تتعلق بتطوير العمل الإعلامي، وتفعيل المشاركة بين الإعلام الرسمي وإعلام القطاع الخاص، بما يخدم الرسالة الإعلامية والمتلقي في الآن نفسه، مؤكدين في الوقت نفسه على أهمية الاهتمام بالرسالة الإعلامية والمسؤولية الوطنية والاجتماعية للعاملين في كل من الجهاز الإعلامي الرسمي والخاص على حد سواء وكذلك فيما يتعلق بوسائل التواصل الاجتماعية باعتبارها وسائل كبيرة التأثير.

**التوصيات:**

١- تشجيع المشاركة بين الإعلام الرسمي وإعلام القطاع الخاص، لصياغة رسالة إعلامية تحظى بمصداقية وتلتزم بالمسؤولية الاجتماعية.

٢- تطوير الإعلام الرسمي وتعزيز حريته في العمل وفق المعايير المهنية الاحترافية، ليستعيد ثقة المتلقي بالنظر لتعدد قنوات الإعلام الخاص العابر للحدود وما يتوافر له من تقنية عالية وسرعة وحرية.

٣- تأهيل كفاءات إعلامية في مجالات الصحافة الإلكترونية والإعلام الجديد.

٤- الارتقاء بالمهنة الإعلامية من خلال دعم كليات وأقسام الإعلام وتوفير التأهيل الذي يتوافق ومستجدات التطور التكنولوجي في مجال الإعلام والصحافة الورقية والإلكترونية على حد سواء.

٥- تعزيز المسؤولية الإعلامية لدى القائمين على الإعلام بما يتوافق

والمصلحة العليا للمجتمع. وتفعيل دور المجلس الأعلى للإعلام في متابعه أداء وسائل الإعلام ومدى التزامها بالمهنية ومواثيق الشرف الإعلامي.

٦- القيام بدراسات بحثية لدراسة تأثير وسائل الإعلام الجديد على النشء.

٧- تطوير التشريعات المتصلة بالإعلام مع الأخذ بعين الاعتبار المستجدات التقنية التي جعلت من الرسالة الإعلامية والخبرية عابرة للحدود.

٨- التأكيد على المؤسسات الإعلامية بضرورة مواكبة التطورات التقنية في مجال الإعلام والتي تحظى باهتمام شرائح الجمهور المختلفة .

٩- توعية الجمهور وبخاصة صغار السن على الاستخدام الواعي لوسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي.

١٠- تشجيع خصخصة وسائل الإعلام الرسمية ضمن معايير لضمان حماية المتلقي والإعلاميين من هيمنة المعلنين وسطوة الإعلان.

١١- اعلاء المعايير المهنية في الإعلام والالتزام بمواثيق الشرف الإعلامي ، ويشمل ذلك العمل في الإعلام الرقمي أيضا.

١٢- تفعيل دور جمعيات الإعلام والصحافة في الدفاع عن الإعلاميين وحريتهم.

وذكر الأستاذ الضميري إلى أنه شارك في المنتدى عدد من المختصين في الإعلام والصحافة من ذوي الخبرة والأكاديميين في المملكة وبعض الدول العربية الشقيقة وبحضور عدد من طلاب قسم الإعلام بجامعة الملك سعود وجمع من المهتمين.

ويشار إلى أن المنتدى كريم الشيخ جميل الحجيلان شخصية لهذه الدورة تقديرا لإسهاماته في مجال الإعلام بالمملكة.

# حفل تكريم شخصية المنتدى
# معالي الشيخ جميل الحجيلان

- كلمة رئيس مجلس الإدارة.
- كلمة هيئة المنتدى.
- كلمة شخصية المنتدى.
- تكريم شخصية المنتدى.

# كلمة رئيس مجلس الإدارة
# فيصل بن عبدالرحمن السديري

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد،

الإخوة الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني أن أرحب بكم جميعاً في منتدى الأمير عبدالرحمن بن أحمد السديري للدراسات السعودية، في دورته السابعة للعام ١٤٣٥هـ،

المنعقد في مركز الرحمانية الثقافي في محافظة الغاط.

هذا المنتدى السنوي، هو أحد المناشط المنبرية الدورية، التي تقيمها مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية، تحرص من خلالها على تناول بعض الموضوعات المعاصرة، الجديرة بالاهتمام على مستوى الوطن.

وقد تناول المنتدى في دوراته الست السابقة موضوعات شملت: «الهيئات الخيرية السعودية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر؛ والأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، والنظام القضائي في المملكة العربية السعودية؛ والنظام الصحي في المملكة العربية السعودية؛ والإدارة المحلية والتنمية؛ وآثار المملكة إنقاذ ما يمكن إنقاذه».

وفي هذا العام، اختارت هيئة المنتدى أن يكون موضوع المنتدى للدورة السابعة: «الإعلام اليوم.. عالم بلا حواجز»؛ استشعاراً منها لما لهذا الموضوع من أهمية عصرية، بالنظر إلى تأثيراته القوية على الرأي بوجه عام.

وجرى تناول هذا الموضوع بالبحث والنقاش في ندوة المنتدى التي عقدت صباح هذا اليوم، قدمت خلاله عدد من أوراق العمل، بمشاركة نخبة من الأكاديميين والخبراء من جامعات ومؤسسات وطنية، ومن بعض الدول العربية الشقيقة، وقد عرض المشاركون خبراتهم الإعلامية، وقراءاتهم النافعة في موضوع الندوة، وكلنا أمل أن يكون في هذا الملتقى وندواته الفائدة المرجوّة.

وقد درجت المؤسسة في الدورات السابقة على طباعة أوراق العمل

التي تقدم في هذا المنتدى مع مضامين الحوارات والنقاش الذي يدور فيه، والتوصيات التي يتم اعتمادها من المشاركين، وذلك في كتاب توثيقي خاص، يتم نشره وتوزيعه من قبل المؤسسة على الجهات ذات العلاقة، ويكون متاحاً للباحثين والمهتمين في مختلف مكتبات الجامعات السعودية ومراكز البحث العلمي في المملكة وخارجها. وقد عرضت اليوم ضمن إصدارات المؤسسة كتب الندوات السابقة، ومن ضمنها كتاب الدورة السادسة الصادر حديثاً.

ونحن، إذ نسعد بأن يكون لهذه المؤسسة شرف الإسهام في خدمة الثقافة في وطننا العزيز، من خلال ما توفره مكتباتها العامة في كل من الجوف والغاط، وما تقدمه برامجها لدعم الأبحاث العلمية ونشرها، وتُحييه مناشطها المنبرية؛ لجدير بنا أن ننوّه بأن هذه المؤسسة، ومثلها مؤسسات وجمعيات ومبادرات أخرى كثيرة في أرجاء هذا الوطن، ما كان لها أن تعمل وتعطي وتثمر لولا الله، ثم مظلة الأمن الوارفة التي نهنأ بها. ومطلوب منا جميعاً أن نصونها قولاً وعملاً.

وجدير بي كذلك، أن أشير إلى أن هذه المؤسسة الثقافية غير الربحية، التي تعود جذورها إلى نصف قرن خلا، هي من بنات فكر مؤسسها – يرحمه الله – الذي تحمل اسمه، رجلٌ انطلق من صميم ثقافة هذا المجتمع، ومن منبعِه الأول الأصيل.

نعم، هذا واحد من أنشطتنا الثقافية التي نفخر بها، ونسهم من خلالها في التنمية الثقافية والمعرفية في هذا الوطن الغالي، الذي نعتز به ونفخر بإنجازاته ونحرص على تقدمه وتطوره.

هذا البلد المعطاء، بقيادته الحكيمة، حريٌّ بنا أن نشيد به ونحيط بما تمخض عنه، ونحفظ مكاسبه ونضيف إليها، حتى يظل يسمو إلى

الريادة، ويشعّ بالنور ويبعث الأمل في نفوس أبنائه.

ويسرني أن أشير إلى أن هيئة المنتدى اختارت لهذا العام عَلَمَاً سعودياً ليكون شخصية المنتدى المُكَرّمة في هذا الحفل، وهو مثال في البذل والعطاء في مجاله، قدّمَ الكثير من الجهد والوقت في سبيل خدمة قطاع الإعلام، إلى جانب عمله الدبلوماسي، وهو معالي الشيخ جميل بن إبراهيم الحجيلان، شخصية منتدى الأمير عبدالرحمن السديري للدراسات السعودية في دورته السابعة لهذا العام.

ومنا عظيم الشكر والتقدير لجميع مَن شاركوا المؤسسة برعاية هذا المنتدى، كما أوجّه الشكر لجميع أعضاء هيئة منتدى الأمير عبدالرحمن السديري للدراسات السعودية.

هذا، وندعو الله أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين، وفقهم الله لكل ما يحبه ويرضاه إنه سميع مجيب، والله يحفظكم ويرعاكم.

# كلمة هيئة المنتدى وتقديم شخصية المنتدى

## د. عبدالرحمن بن صالح الشبيلي

## جميل الحجيلان..
## خمسون عاماً في الدبلوماسية والإعلام

أُدرك يقيناً أن صلةً به، بدأت بعلاقة عمل ثم تحوّلت إلى أبوّة روحيّة وصداقة حميمة، لا يكفيها كلمة بهذا الحجم المتواضع، لكنها المناسبة التي فرضت نفسها، فلم يكن مناسباً تفويتها دون أن ترافقها مشاركة بشيء عن سيرته.

وقبل الدخول في الكلمة، لا بدّ من البوح بأن هذا القلم يقف إجلالاً لقامة من قامات الوطن، جسّرت طيلة خمسة عقود تناغماً متلازماً بين السياسة والإعلام، لم يُدرك أسراره إلا القليلون من الساسة

والإعلاميين، قامةٍ لم تتطلّع هامته منذُ عرف في الساحة الإعلامية والسياسية إلا إلى الأعلى، ولم يمتدّ ناظراه إلا إلى الأفق الأبعد، وهو لم يقبل أن يتّجه أي وجهة إلا بعد أن يجزم بأنها توصل إلى الهدف، بمنتهى الاحتراف والرّقي والكفاية؛

- فهو حين مرّ على الدبلوماسية، كان متفرّداً بأسلوبه وبفكره وطرحه.

- ومرّ على الإعلام، فوضع نهجاً من الإبداع والذوق والأصالة لم يصلها أحد قبله أو بعده.

ومع ذلك، فإن القلم الذي يخطّ هذه الحروف لن يتخلّى عن الموضوعيّة والشفافيّة وهما من غراسه، وإذا كان أحد لا يخلو من ترصّد الشانئين، فإن نواياه الحسنة وزنت غيرها ورجحت عليها، حتى تفرّد في الجمع بين ثنائية الدبلوماسية والإعلام بشموخ وأَنَفَة، وكان قبَساً من النزاهة والفكر المتجدّد، والتطوير الذي لم يتوقّف.

شخصيّة هذه الكلمة، وُلد في منتصف العشرينيات، من أسرة سعودية من القصيم احترفت التجارة بين نجد وفلسطين وبلاد الشام والعراق ومصر، في رحلات على الجِمال اشتهرت شعبياً وثقافيّاً باسم «تجارة العقيلات» التي كُتب الكثير عنها، ثم تلاشت بعد انتشار السيارات قبيل منتصف القرن الماضي، بينما أقام بعض الأسر النجدية في تلك النواحي حتى اليوم، في حالة شاهدة على طرق التجارة، وعلى تواصل اجتماعي قديم - رغم انعدام الأمن - بين عشائر شمالي الجزيرة ووسطها. والحجيلان أسر عدة، فصّلها الشيخ محمد ناصر العبودي في كتابه الحديث «معجم أسر القصيم» الذي صدر الجزء الأول منه عن

أسر بريدة فقط، في ثلاثة وعشرين مجلّداً.

درس شخصية هذه الكلمة دراسته الأوّلية في دير الزور بسوريا، وكان من أساتذته علي الطنطاوي، الشيخ الذي ظل الحجيلان يبدي فخراً بالتتلمذ على يديه، ويبدو أن التلميذ كان مولعاً منذ صغره بالأدب والشعر، إذ ما انفك يتذكر تلك الأبيات التي كان الطنطاوي يستشهد بها من نظم المؤرخ والشاعر الكبير صاحب «معجم الأعلام» خير الدين الزِّركلي، عقب دخول الملك عبدالعزيز مكة المكرمة، ومطلعها:

**صبرَ العظيم على العظيم  جبّارِ زمزم والحطيم**

وقد انشغل الحجيلان مرّة معي بإعراب كلمة «صبرَ» ولماذا وردت مفتوحةً، وكان الشيخ الطنطاوي مغرماً بشاعريّة الزركلي وبوطنياته، التي منها قصيدة مشهورة تغنّى فيها بموطنه «الشام» حينما كان الزركلي مهاجراً في مصر:

**العينُ بعد فراقها الوطنا  لا ساكناً ألِفَتْ ولا سَكَنا**

ولذلك، فلا غرابة أن تظهر لدى الحجيلان موهبة شعرية مبكّرة ظلّ الكثيرون لا يعرفون إلا قليلاً عنها، تبدّى ذلك في قصيدة وطنية عروبية كتبها في أعقاب حرب فلسطين (١٩٤٨م) ونُشرت في حينه بعنوان: صوت فلسطين، قال في مطلعها:

**يا هزار الصباح ردّد ندائي  وارْوِ للشرق محنتي وبلائي**

وأحسب أنه لو لم يأخذه الطموح لدراسة القانون في مصر لكان بكل تأكيد، انضم إلى قائمة المتخصصين في الأدب العربي.

الحديث عن ولع الحجيلان بالأدب وضلاعته باللغة، يكشف لعارفيه – وهو يتحدث – عن سر العبارة المنتقاة الخالية من الابتذال، التي تميّز أحاديثه ومقالاته ومراسلاته، فهو إذا ما كتب تبهرك كلماته الراقية وأسلوبه الذي يقود إلى فكره ومقاصده، وهو ملمح ظل يلازم شخصيته كاتباً ومتحدثاً ودبلوماسياً وإعلامياً وإدارياً.

أضفى عشقه للأدب على تخصّصه اللاحق في القانون وعلى شخصيته، مهارةً في المنطق، وذوقاً في المرافعة، وحجةً في المواقف السياسية والاجتماعية، وهو الذي يستذكر مفتخراً بأنه خريج مدرسة د. عبدالرزّاق السنهوري، أحدِ أعلام الفقه الدستوري والفكر القانوني في الوطن العربي (توفي عام ١٩٧١م) كما أن تضلّع الحجيلان في علوم العربية واشتقاقاتها قد مكّنه من إجادة الفرنسية والإنجليزية، كتابةً ونطقاً وتحدّثاً.

عاصر ستة من الملوك السعوديين، بدءاً من الملك عبدالعزيز الذي أدرك العمل في أواخر عهده موظّفاً في وزارة الخارجية، وهو يتذكر دوماً تلك المهمّة التي جاءت به – بُعيد تخرّجه – من جدة إلى الرياض، ليترجم لمسؤول إسباني رفيع قابَلَ الملك عبدالعزيز في أوائل الخمسينيات الميلادية، ثم التحق بالعمل الدبلوماسي في السفارة السعودية في طهران (مع السفير حمزة غوث)، وانتقل بعدها للعمل في السفارة السعودية في كراتشي، عاصمة باكستان آنذاك، (مع السفير محمد الحمد الشبيلي)، وقد لفتت براعته الثقافية الأنظار إليه، فاختير عام ١٩٦١م مديراً عاماً للإذاعة والصحافة والنشر، خلفاً لعبدالله بلخير، في فترة غلب عليها عدم الاستقرار في ذلك الجهاز، فقد كان الإعلام أحد الميادين التي

انعكست عليها التوتّرات الداخلية.

بعد نحو ثمانية أشهر، أبدى رغبة في العودة للسلك الدبلوماسي، فعيّن سفيراً في الكويت فور حصولها على الاستقلال، وكان أول سفير عربي يصل إليها وسمّي بالتالي عميد السلك الدبلوماسي، وبعد عام ونصف عيّن أول وزير للإعلام (مارس ١٩٦٣م) في حكومة رأسها الأمير فيصل في أواخر عهد الملك سعود.

ومن المفارقات الطريفة، أن الحجيلان كان يكتب للإذاعة قبل أن يتولّى مسؤوليّاته الإعلامية، وأنه إبّان عمله وزيراً للإعلام كتب - تحت اسم مستعار - بعض التعليقات السياسيّة، ثم نشرها في كتابه الوحيد «الدولة والثورة، الدار السعودية للنشر ١٩٦٧م في ٨٠ صفحة».

في عهده الإعلامي، الذي أدرك فيه عاماً ونصف العام من عهد الملك سعود، وستة أعوام من عهد الملك فيصل، دُشّنت إذاعة الرياض التي خُصّت بمرسلات عملاقة، وافتتح التليفزيون في سبع محطات، وتحوّلت الصحافة من مُلكية فرديّة إلى مؤسسات أهلية، وشهد الإعلام الخارجي طفرة نوعيّة مكثّفة قوامها الأفلام والكتب الإعلاميّة، وصارت المملكة قبلةً لزيارات أبرز رجالات الصحافة العربية والأجنبية، وانتقلت الوزارة إلى العاصمة، وحظيت وسائل الإعلام بفرص غير مسبوقة من برامج للتدريب جعلت الشاب الفني السعودي يقف بكفاءة في ذلك الزمن المبكّر بمحاذاة الكفايات الوافدة، وفي عهده أيضاً كان للمرأة أول حضور في برامج الإذاعة والتليفزيون.

مرّ الحجيلان بعد وزارة الإعلام بفترة انتقالية من أربع سنوات وزيراً للصحة (١٩٧٠م - ١٩٧٤م) استرعى خلالها انتباه المجتمع لفكرة

الوزير الإداري في مقابل الوزير التكنوقراط، وربما كان أول من تبنّى فكرة تفرّغ الأطبّاء في المصحّات الحكومية.

ثم بدأ مجدَّداً رحلة مع الدبلوماسيّة، أخذته إلى ألمانيا مدة عامين، وإلى فرنسا عشرين عاماً، مارس خلالها هوايته مع السياسة والإعلام، بلغة فرنسية رفيعة منتقاة، بزّ فيها أقرانه السفراء من الدول غير الفرانكوفونية، وطبّق خلالها مدرسةً دبلوماسيةً واضحةً، قوامها الحزم الإداري والانضباط في عمل السفارة، والتأكيد على تقوية الصلات مع رموز البلاد التي أوفد للعمل على كسب صداقتها، من دون إغفال رعاية المواطنين الذين خصّص لخدمتهم مساعداً متفرّغاً له بدرجة سفير.

وفي عام ١٩٩٦م، تحوّل نحو نوع آخر من العمل السياسي، عندما رشّحته المملكة أميناً عاماً لمجلس التعاون الخليجي، في نقلة قرّبته من وطنه بعد طول غياب، وجعلته على صلة مع صنف مختلف من الزعامات، نقلةٍ منحها ما استطاع من خلاصة خبراته وتجاربه السابقة.

وهكذا أمضى الحجيلان نحو أربعين عاماً في المجال الدبلوماسي، بينما لم يقض في المقابل في الإعلام سوى ثماني سنوات (١٩٦٣ - ١٩٧٠م) إلاّ أن اسمه ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالإعلام، فقد مارس العملية الإعلامية في فترة حرجة داخلياً وخارجياً، وأبدع في الزمن الصعب بما يستلزم صفحات، ولم يختلف أحد على أدائه الإعلامي المُضيء إلا فيما يتصل بتقدير الإجراء الذي اتُخذ في عهده بتحويل ملكية الصحافة من مؤسسات فردية إلى مؤسسات أهليّة جماعية (١٩٦٣م) فقد نظر الفريقان إلى الإجراء من زاويا متغايرة، وما يزالان مختلفَين.

ومن حسن الحظ، أن تقاعده عام ٢٠٠٢ م جاء في عمر مناسب

للاستمتاع بالترحال والتفرّغ لكتابة المذكّرات، فصار يوزّع وقته بنظام دقيق، يأنس بأحفاده، ويلامس محرِّك الإنترنت للبحث والتوثيق، ويتابع كتابة مذكّراته التي أصبحت تقارب الستمئة صفحة، كما تفرّغ لأول مرّة، لحياة خاصة متنوّعة حافلة بالواجبات الاجتماعية، يشاطر أم عماد (كرم الورّاق) نشاطها الخيري ويمنّي نفسه بأن يدوّن جهدها التطوّعي، وهي التي شاركته حلاوة الحياة وقساوتها، ورافقته رحلة العمر منذ تزوّجا أوائل الخمسينيات الميلاديّة، وقامت على شأن بيتهما وتربية أولادهما (عماد وفيصل ووليد ومنى) فضلاً عمّا تقتضيه الالتزامات الدبلوماسية من واجبات.

ولقد قدّر على الصعيد الشخصي، أن يكون محدثكم أحدَ من صنعهم هذا الرجل على عينه، وصاغهم بتوجيهه، وتولّاهم برعايته، وعندما تستعيد الذاكرة اليوم ما تختزنه، وما تحتفظ به المراسلات المهنية والأسريّة على امتداد نصف قرن، فإنه كان الوالدَ الحاضر والرئيسَ المساند، ولم يكرّر عليّ أبو عماد قولاً عبر السنوات القليلة الفائتة، مثل التوصية على مخطوط ذكرياته الذي شارف على الانتهاء، وكأنه يستأمن على أعز ما يملك، وهو لا يتردّد في لقاءات خاصة معه في الكشف عن عمره الذي يسبح في أطراف شواطئ الثمانين، وفي سرد قصة طفولته الصعبة التي أمضاها في الشام مع والدته (وضحى الحجيلان ابنة عم والده) وكيف عانى وإخوته وأخواته بعد وفاة والدهم في عام التحاقه بأول عمل له في وزارة الخارجية، وأنه قبِل العمل في الخارج بسبب مزايا للعمل الدبلوماسي كانت تعينه على تلك المسؤوليّات، مما هو مفصّل في مذكّراته المخطوطة شبه المكتملة.

وبعد،

إن المقام لا يتّسع لسرد الذكريات والمواقف مع الشخصيّة المكرّمة، فمحل ذلك سيكون في موقع آخر بإذن الله، واليوم، يثبت هذا المنتدى الرصين كما فعل في دوراته الست السابقة، أنه بعد جهد وتأمّل يختار شخصيّة العام بعناية، فهذا التكريم ينطبق عليه قول أبي العتاهية: لم يكُ يصلحُ إلا له، والمكرّم بجدارته المستنيرة وبكفايته وإبداعاته النوعيّة وبفكره الراقي، أهل لتكريم وطني أشمل سبقت إليه فطنةُ منتدى الغاط، تكريم أتى «منقاداً» بكل الاحترام لمؤسّس الإعلام الحديث وصانع عصره الذهبي المجيد، الإعلام الذي نرجو أن يتكرّر نوعيّاً بأفضل صيغة تليق بهذا البلد العظيم.

# كلمة شخصية المنتدى
# معالي الشيخ جميل الحجيلان

## معالي الشيخ جميل الحجيلان

سعادة الأخ الشيخ فيصل بن عبدالرحمن بن أحمد السديري

رئيس مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية وإخوانه الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إنّ في إقامتكم لهذا المنتدى وجهاً من وجوه الوفاء لوالدٍ ورثتم عنه خير الفضائل والقيم، واعتزازاً بمسيرة رجل دولة، واحد من بناة هذا الوطن، وبمنهجه في الحكم والإدارة.

لقد عرفتُ، والدَكم، معالي الأمير عبدالرحمن بن أحمد السديري،

رحمه الله عن قرب. عرفت فيه تواضع الكبار. كان وديعاً يتحدّث بما يشبه الهمس، وهو خالُ الملوك والأمراء من آل سعود.

اجتمعت به لأول مرة في شتاء عام ١٩٧٢م عندما قمت بزيارة لمنطقة الجوف في معرض جولاتنا التفقديّة للمؤسسات الصحية في المملكة.

لم أخبره بموعد وصولنا إلى المطار. عاتبني عتاباً رقيقاً قلت له إن مقامك كبير وحرصت على أن لا أُثقل عليك.

صادف يوم وصولنا للجوف أن تدفّق البئر الذي كان قد بدأ بحفره في مقر الإمارة في مدينة سكاكا. كان باديَ السعادة والارتياح، فقد كان الماء، بالنسبة له، ثروة المنطقة وأملها في نهضة زراعية سكنت أحلامه، بأن تتحوّل الجوف، يوماً، لمنطقة زراعية رائدة في الثروة الزراعية للمملكة العربية السعودية.

كانت ميزانية الإمارة عام ١٩٧٢م عاجزة عن الاستجابة لطموحات الحاكم الإداري الكبير، إلا إنها ظلت طموحات حيّة في فكره وتدبيره. وعندما تنامت واردات المملكة، وأتيح لمنطقة الجوف ما كانت تنام عليه أحلامها من تطلعات الوفرة والتيسير المالي، انطلقت منطقة الجوف بنهضة زراعية واجتماعية كبيرة برعاية أميرها على نحو ما هي عليه الآن من حال تسعد لها النفوس.

وفي اجتماعنا معه لم يكتف الأمير عبدالرحمن السديري بعرض حال المستشفى في حديث عابر، بل رافقنا في زيارتنا للمستشفى. وتفقد معنا أحواله، وفي يده ورقة صغيرة يسجل فيها ما نتفق عليه من أمور. وحدثنا حديث العارف باحتياجات منطقة الجوف من الخدمات الصحية.

* * *

بدأنا بعد عودتنا للرياض في الإعداد لتأمين ما تحتاجه منطقة الجوف من مستلزمات صحية. ولم يكد يمضي علينا شهر إلا والأمير عبدالرحمن السديري يفاجئني بزيارتي في مكتبي في وزارة الصحة في الرياض. جاء يحمل الورقة التي سجل فيها ملحوظاته، خلال زيارتنا التفقدية للمستشفى.

سعدتُ بهذه الزيارة. وأكبرتها تأتي من حاكم إداري كبير المقام، لا يرى حرجاً في أن يراجع بنفسه، وليس من خلال معاونيه، شئون منطقته ومواطنيه.

* * *

يُقدّرُ للمنتدى، في انعقاده السنوي، حسنُ اختياره لمواضيع الحوار، لاقترابها من اهتمامات المواطن، وهموم الوطن.

وموضوع هذا العام، الإعلام اليوم عالم بلا حواجز، هو واحد من مواضيع الساعة.

معركة الحواجز على الإعلام ليست جديدة.

الحكومات ترى في إدارة شئون البلاد أمراً وقفاً عليها، لا تكشف من سرّه إلا بالقدر الذي تراه، ولا وصاية لأحد غيرها عليه.

والمنادون بالشفافية يرون في موقف السلطة هذا مصادرة لحق المواطن في أن يعرف كيف تدار شئونه.

ففي العالم الغربي ظلت المعركة بين السلطة والمطالبين بالشفافية في الحكم، معركة متواصلة، عنيدة إلى أن انهارت تلك الحواجز عبر

عشرات السنين، من المواجهة بين إمساك السلطة بمفهومها الأناني بالحكم، ودعوة المفكرين إلى الشفافية، وانتصار الإعلام الوطني على مفاهيم الحكم المتشدّد.

فماذا عن إعلامنا العربي؟

لقد جاءت الفضائيات، وإفرازات ثورة الاتصالات الحديثة من التويتر، واليوتيوب، والفيس بوك وما إليها من إبداعات تقنية مذهلة. جاءت كلها لتربك ما كان عليه الإعلام العربي من تواضع في التكوين والأداء.

ولتربك، أيضاً، الحكومات، وهي ترى وسائلها التقليدية في الرقابة قد هزمتها وسائل أخرى لا حيلة في الرقابة عليها.

ولم تأت مبادرات التحوّل في بعض الإعلام العربي، وقبول بعض الدول تقديم بعض التنازلات، والتوسّع في ما قد تمنحه من حرية لوسائل الإعلام.. لم تأت هذه المبادرات طواعية، قناعة بها،؛ بل جاءت استجابة لحقائق جديدة لا تملك هذه الدول إلا الاعتراف بها والتعامل معها.

فقد زالت الحواجز التي كانت تتحصّن بها وتلوذ خلفها دول كثيرة، وجاء إعلام آخر موازٍ، حر، طليق، يتحدى الدول في ما قد تعلنه أو تخفيه، ويذيع، في منأى عن رقابة الدولة، من أخبارها ما يشاء. أخبار قد تكشف عورة من عورات الدولة، أو سوءة من سوءاتها، فتعجز الدولة عن احتواء تداعياتها.

كما لم تعد أسرار الدولة ووثائقها، كما كانت، في الحرز والأمان، ووسائل التصوير والتنصّت، بأجهزة هي في حجم أصابع اليد الواحدة،

تقتحم الخفي والمستور.

نعم، إعلام اليوم هو إعلام بلا حواجز.

إنها حقيقة سياسية واجتماعية، تداعت بمؤثراتها على الدولة، وعلى المواطن، معاً.

على الدولة في علاقتها مع مواطنيها، ومع العالم الخارجي.

وعلى المواطن، في محيطه العائلي، وفي تعاطيه مع الحياة.

ولكي يجيء الحديث عن الموضوع كاشفاً لجوانبه العديدة المعقدة يجب ألا يكون حديثاً وصفياً لما أتاحته تقنيات الاتصال من سهولة في التعاطي مع الحياة، فحسب، بل أن يعمد لتحليل انعكاسات هذه الظاهرة على علاقة الدولة بمواطنيها، وعلى علاقتها بالعالم الخارجي، تحليلاً يعين الدولة على رؤية واقعية لأمر يكاد يتحوّل لِهَمٍ كبير.

وبعد، معذرة لاكتفائي بإيراد خاطرة أو خاطرتين هما ليستا مشاركة في أوراق المنتدى، بل تحية له وللقائمين عليه.

* * *

إخواني، لقد سمعتم ما أتى عليه الأخ الدكتور عبدالرحمن الشبيلي من إطراء. ولا حيلة لي في هذه المشاعر الأخوية، وقد عجزت عن إحاطتها بحدود. إنها كما قال الأخ عبدالرحمن عاطفة مزيج من الأبوة والأخوة هي لغزارتها وصدقها عبء عليه وعبء عليّ، إنها عبء على المحب والمحبوب!

أختم كلمتي بالتوجّه لسعادة الأخ الشيخ فيصل بن عبدالرحمن

السديري راعي المنتدى، ولإخوانه الكرام بوافر الامتنان والتقدير، على حسن ظنهم، واختياري لهذا التكريم. على أني أتساءل يا أخي أبا ماجد، ما الذي أغراكم باختيار شيخ متقاعد ينتمي لجيل مُدْبر عن الحياة، ولديكم من أبناء الوطن من هو ملء السمع والبصر؟! ومع ذلك، أنا سعيد بهذا التكريم معتز به، وهو يأتي من مؤسسة تحمل اسم الراحل الكبير الأمير عبدالرحمن السديري، وتعمل لتحقيق ما بنى عليه حياته من عمل جليل في خدمة الوطن والمواطنين.

شكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

# لقطات مصورة من
# فعاليات المنتدى وحفل التكريم

من حفل التكريم:
معالي الشيخ جميل الحجيلان (شخصية المنتدى) يتسلم درع التكريم
من رئيس مجلس الإدارة فيصل بن عبدالرحمن السديري،
ويظهر في الصورة العضو المنتدب د. زياد بن عبدالرحمن السديري

جميل الحجيلان
ميصل بن عبد الرحمن السديري
الثقافية

TOSHIBA

شركة الاتصالات السعودية
الإعلام .. يوم
عالم بلا حواجز

الوفاء إلهك العطاء
جميل بن إبراهيم الحجيلان

الرياض

معالي الشيخ /
جميل الحجيلان
عبد الرحمن الشبيلي

الرياض

الثقافية

سعادة الدكتور
محمد الحيزان

TOSHIBA

مؤسّسَة عَبدالرّحمن السّديري الخيريّة
ABDUL RAHMAN AL-SUDAIRY FOUNDATION

# من إصدارات برنامج النشر في مركز عبدالرحمن السديري الثقافي

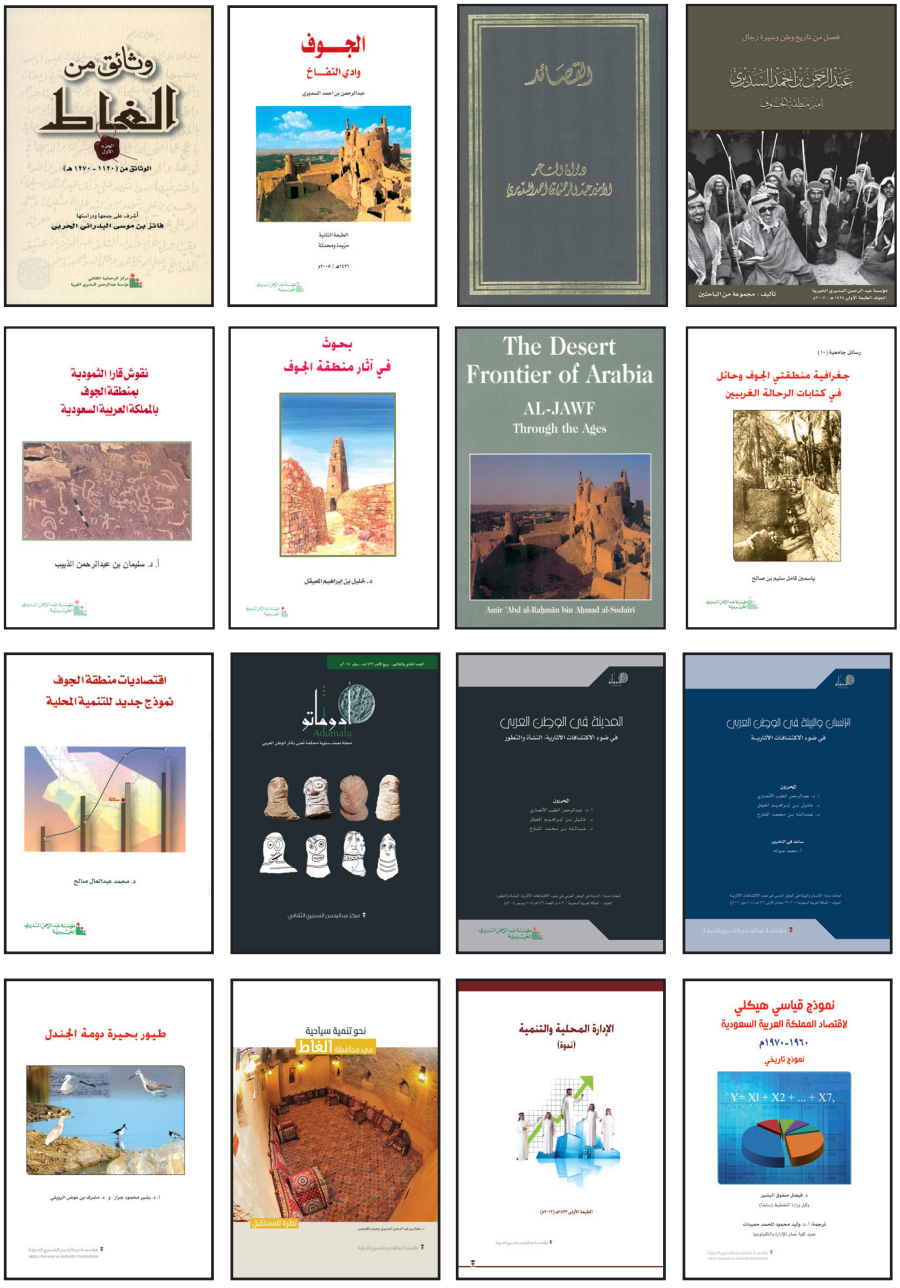



مركز عبدالرحمن السديري الثقافي – الجوف: ص. ب: ٨٥٤ – هاتف ٠١٤٦٢٤٥٩٩٢ – فاكس ٠١٤٦٢٤٧٧٨٠
الرياض: ص.ب ٩٤٧٨١ الرياض ١١٦١٤ – هاتف ٢٨١٧١٨٩ ٠١١ – فاكس ٢٨١١٣٥٧ ٠١١
الغاط: دار الرحمانية – هاتف ٠١٦ ٤٤٢٢٤٩٧ فاكس ٠١٦ ٤٤٢١٣٠٧ ص.ب ٦٣
www.alsudairy.org.sa nshr@alsudairy.org.sa

# من إصدارات برنامج النشر في مركز عبدالرحمن السديري الثقافي

مركز عبدالرحمن السديري الثقافي – الجوف: ص. ب: ٨٥٤ – هاتف ٠١٤٦٢٤٥٩٩٢ – فاكس ٠١٤٦٢٤٧٧٨٠
الرياض: ص.ب ٩٤٧٨١ الرياض ١١٦١٤ – هاتف ٢٨١٧١٨٩ ٠١١ – فاكس ٢٨١١٣٥٧ ٠١١
الغاط: دار الرحمانية – هاتف ٤٤٢٢٤٩٧ ٠١٦ فاكس ٤٤٢١٣٠٧ ٠١٦ ص.ب ٦٣
www.alsudairy.org.sa nshr@alsudairy.org.sa

# من إصدارات برنامج النشر في مركز عبدالرحمن السديري الثقافي

مركز عبدالرحمن السديري الثقافي – الجوف: ص. ب: ٨٥٤ – هاتف ٠١٤٦٢٤٥٩٩٢ – فاكس ٠١٤٦٢٤٧٧٨٠
الرياض: ص.ب ٩٤٧٨١ الرياض ١١٦١٤ – هاتف ٢٨١٧١٨٩ ٠١١ – فاكس ٢٨١١٣٥٧ ٠١١
الغاط: دار الرحمانية – هاتف ٠١٦ ٤٤٢٢٤٩٧ فاكس ٠١٦ ٤٤٢١٣٠٧ ص.ب ٦٣
www.alsudairy.org.sa nshr@alsudairy.org.sa

# من إصدارات برنامج النشر في مركز عبدالرحمن السديري الثقافي

مركز عبدالرحمن السديري الثقافي – الجوف: ص. ب: ٨٥٤ – هاتف ٠١٤٦٢٤٥٩٩٢ – فاكس ٠١٤٦٢٤٧٧٨٠
الرياض: ص.ب ٩٤٧٨١ الرياض ١١٦١٤ – هاتف ٢٨١٧١٨٩ ٠١١ – فاكس ٢٨١١٣٥٧ ٠١١
الغاط: دار الرحمانية – هاتف ٠١٦ ٤٤٢٢٤٩٧ فاكس ٠١٦ ٤٤٢١٣٠٧ ص.ب ٦٣
www.alsudairy.org.sa nshr@alsudairy.org.sa

رعاة الدورة السادسة
لمنتدى الأمير عبدالرحمن بن أحمد السديري
للدراسات السعودية

الراعي الماسي

STC الاتصالات السعودية

فندق النـــزل
Al Nusl

الراعي الذهبي

بتيل BATEEL

بدران للتجارة والخدمات

مزرعة البدرانية

طبع في المطبعة الوطنية
عمان – الأردن

هذا الكتاب سجل توثيقي لندوة الإعلام اليوم عالم بلا حواجز المنعقدة ضمن فعاليات منتدى الأمير عبدالرحمن بن أحمد السديري للدراسات السعودية - الدورة السابعة، ١٤٣٥هـ (٢٠١٣م) وقد شارك فيها نخبة من الخبراء والمتخصصين في الإعلام والاتصال الجماهيري من المملكة العربية السعودية وبعض الدول العربية، عرضوا فيها خلاصة فكرهم وخبراتهم في هذا المجال.

تقرأ في هذا الكتاب لكل من: جميل الحجيلان (وزير إعلام سعودي سابق)، وصالح القلاب (وزير إعلام أردني سابق)، ود. عبدالرحمن الشبيلي (المملكة العربية السعودية)، وسمير عطا الله (لبنان)، ود. أحمد عبدالملك (قطر)، ود. محمد شومان (مصر)، ود. علي دبكل العنزي (جامعة الملك سعود)، ود. أسامة النصار (جامعة الملك سعود).